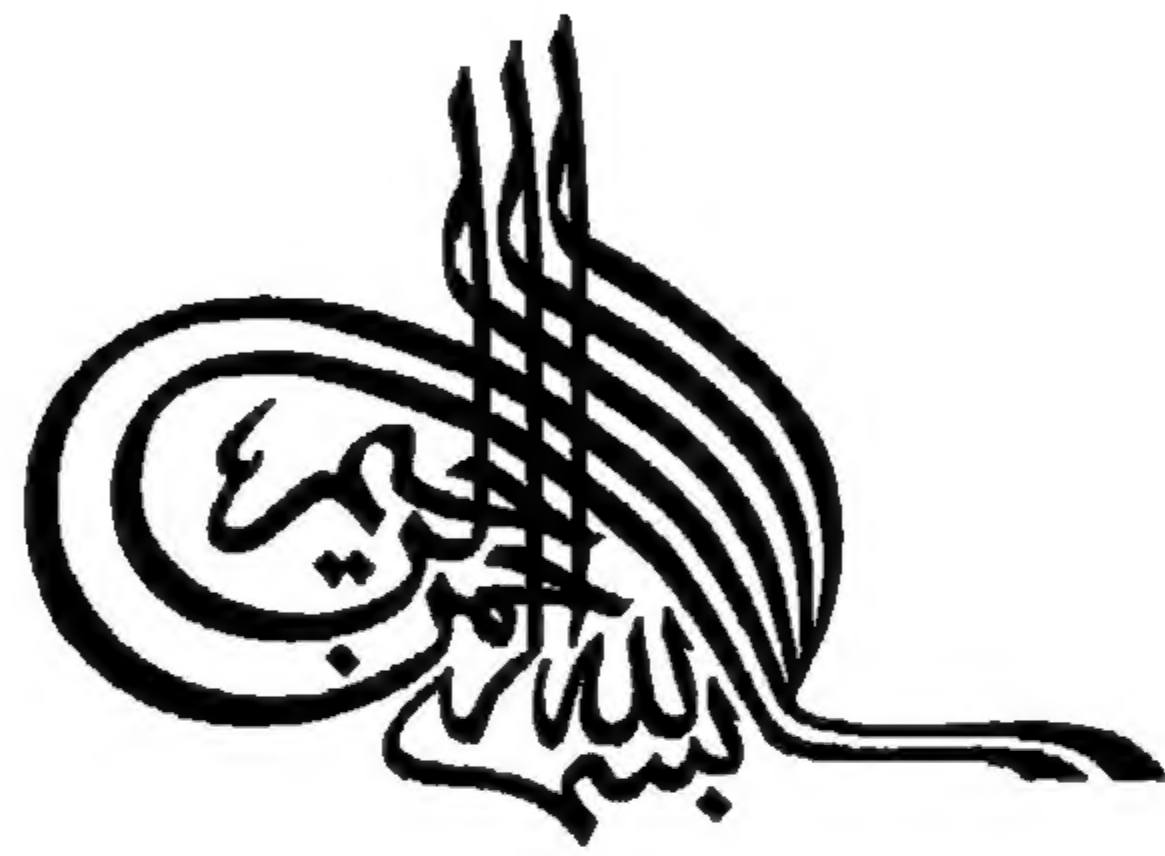


تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي



عصام نايل المجالي



تأثير التسليح الإيراني على الأمن الخليجي

تأثير التسليح الإيراني على الأمن الخليجي

الأستاذ

عصام نايل المجالي



محفوظ جميع الحقوق

المؤلف ومن هو في حكمه : عصام نايل المجالي
عنوان الكتاب : تأثير التسليح الايراني على الأمن الخليجي
رقم الإيداع : 2011/8/3064
بيانات الناشر : عمان - دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
(ردمك) ISBN 978-9957-32-653-1

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة
أكانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك
يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى 2012-1433هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: +962 6 5231081 فاكس: +962 6 5235594

ص.ب. (366) الرمز البريدي (11941) عمان - الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

الإهداء

إلى والدي الغالي ...

إلى والدتي الغالية ...

إلى زوجتي الحبيبة ...

وإلى ابني الحبيب (أوس) ...

أهدي هذا العمل المتواضع

عصام المجالي

المحتويات

الموضوع الصفحة

الفصل الأول

11	خلفية الدراسة ومشكلتها
13	1.1 خلفية الدراسة
14	2.1 مشكلة الدراسة
16	3.1 أهداف الدراسة وأهميتها
16	4.1 منهجية الدراسة
17	5.1 أسئلة الدراسة
17	6.1 مفاهيم الدراسة

الفصل الثاني

19	الإطار النظري والدراسات السابقة
21	1.2 الإطار النظري
26	2.2 الدراسات السابقة

الفصل الثالث

39	الامن الاقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة
41	1.3 الأهمية الإستراتيجية للخليج
43	2.3 تطور الأمن الإقليمي الخليجي
51	3.3 سباق التسلح في الخليج

الفصل الرابع

- 65 بناء القوة العسكرية الإيرانية
- 69 1.4 تطوير القدرات العسكرية التقليدية
- 70 1.1.4 تطوير القوة البرية والصاروخية الإيرانية
- 72 2.1.4 تطوير القوة البحرية الإيرانية
- 73 3.1.4 تطوير القوة الجوية الإيرانية
- 73 4.1.4 صفقات التسلح الخارجي
- 75 2.4 تطوير القدرات النووية الإيرانية
- 77 1.2.4 الجهود النووي الإيرانية قبل الثورة الإسلامية عام 1997
- 80 2.2.4 إحياء البرنامج النووي الإيراني
- 86 3.2.4 الطريق إلى النادي النووي وأزمة البرنامج النووي الإيراني

الفصل الخامس

- 91 القوة العسكرية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الإقليمي الخليجي
- 93 1.5 القوة العسكرية الإيرانية بشكلها التقليدي وأمن الخليج
- 101 2.5 الحواقب الإقليمية للتسلح النووي الإيراني
- 109 3.5 الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي
- 116 4.5 مبررات القلق الخليجي من سياسة التسلح الإيرانية

الفصل السادس

- 119 المواقف الإقليمية والدولية من برامج التسلح الإيرانية
- 121 1.6 موقف دول الخليج العربي
- 129 2.6 موقف الولايات المتحدة الأمريكية

134	3.6 موقف الترويكاف الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)
137	4.6 موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية
141	5.6 موقف مجلس الأمن الدولي
144	6.6 الموقف الإسرائيلي
146	7.6 الموقف الروسي
149	الخاتمة
155	المصادر والمراجع

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة

جاء الإعلان الإيراني على لسان كل من الرئيس محمود أحمدني نجاد ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني بأن إيران قد نجحت في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم معملياً ليشكل حادثاً مفصلياً في مسيرة برنامج التسلح الإيراني، فبهذا الإعلان انضمت إيران رسمياً إلى النادي النووي وأصبحت ثامن دولة في العالم تمتلك هذه التقنية؛ فقد أعلن أحمدني نجاد في خطاب تليفزيوني من مدينة مشهد بشمال شرقي إيران انضمام إيران رسمياً إلى تلك المجموعة من البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية. (البسيوني، 2006، ص75)

رغم أن بعض المراقبين يرون أن توجهات السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي منذ عهد الشاه تعكسها رؤية طهران الإستراتيجية لدورها الإقليمي، وأنها قوة إقليمية لها مصالحها وعلى الآخرين التعامل معها من هذا المنطلق. ويدل هؤلاء المراقبون على ذلك باحتلال إيران للجزر الإماراتية الذي بدأ وتطور في عهد الشاه واستمر من دون حل في عهد الجمهورية الإسلامية حتى اليوم. غير أن السياسة الخارجية الإيرانية في العقد الأخير، ولاسيما بعد أن تولى الإصلاحيون الحكم عام 1997م، أصبحت أكثر براجماتية تهدف بالأساس للحفاظ على النظام الإسلامي وضمان استقراره، ومن ثم بدأت طهران تتجه إلى دعم وتطوير علاقاتها مع الدول الأخرى وفي القلب منها دول العالم الإسلامي وبالذات دول الخليج العربي.

ومثل هذا التوجه قوبل بإيجابية من جانب الدول الخليجية وتمت ترجمته عملياً من خلال العديد من الاتفاقيات الأمنية والبروتوكولات ولجان التنسيق المشتركة، التي تغطي مجالات شتى في العلاقات بين الجانبين الاقتصادية وتجارية

وعلمية. وشهدت هذه المرحلة الجديدة من العلاقات زيارات متبادلة لكبار المسؤولين من الجانبين، وكذلك زيادة وتيرة التسلح من قبل الطرفين، وبخاصة أن سباق التسلح بين دول المجلس أصبح واقعا ولكن بقدرات عسكرية لا تقارن بإيران التي تسعى لدخول النادي النووي، مما أثر على أمن المنطقة الخليجية بشكل مباشر أو غير مباشر.

2.1 مشكلة الدراسة:

كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تأثير بالغ على تعقيد البيئة المحيطة بدول الخليج العربية، حيث كانت هذه الثورة تحمل بعداً عقائدياً، تتمثل خطورته في النزعة الخمينية الهادفة لتصدير الثورة إلى الشيعة داخل دول الخليج العربي، وخاصة التجمعات الشيعية الكبيرة في العراق والبحرين، وكذلك إلى أعداد كبيرة من الشيعة في الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، وامتد الأمر بطبيعة الحال إلى المملكة العربية السعودية التي تضم أقلية شيعية في المنطقة الشرقية من المملكة، وبصورة خاصة في إقليم الأحساء، وهي أكثر المناطق حيوية وإستراتيجية بحكم قربها من حقول النفط السعودية.

وفي السنوات الأخيرة ومع تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني إقليمياً ودولياً، أصبح موضوع التسلح الإيراني، خاصة في المجال النووي، يثير المخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي، لكن ليس ثمة موقف رسمي محدد من دول المجلس إزاء هذا الملف الخطير، ويبدو أنها تراهن على حل هذه الإشكالية من خلال القوى الخارجية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي طالما اعتمدت عليها في الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، إضافة إلى رغبة دول المجلس في الحفاظ على درجة جيدة من العلاقات الإيجابية مع إيران - خاصة بعد وصول المحافظين إلى سدة الحكم عام 2005م - خوفاً من تحول أو تغيير الظروف

الإقليمية في المنطقة، ولا سيما وأن الموضوع العراقي يهيمن على اجندتها في الفترة الراهنة.

وتهدف إيران من زيادة الإنفاق على التسلح ومحاولة إكمال برنامجها النووي إلى أن تبعد أية مخاطر خارجية عنها، خاصة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، فهي تدرك جيداً أن السلاح النووي أو غير التقليدي هو للردع بالدرجة الأولى، وأن الدول التي تمتلك هذه القدرة لا يمكن للنظام الدولي أن يحاول فرض عقوبات عليها أو التصدي لها، وبعبارة أخرى كانت حالة العراق الذي لم يتمكن من امتلاك هذه القدرة النووية، فبات صريع الاحتلال الأمريكي. بيد أن تلك الأهداف لا تطمئن لها دول مجلس التعاون الخليجي التي وإن لم ترفض علناً حق إيران في التسلح النووي سلمياً، إلا أنها تعتبر نفسها في مواجهة التهديد إن وصلت إيران لمرتبة الدول النووية في العالم، ناهيك ذلك عن خطر هذا التسلح على القضايا العالقة بين الطرفين، خاصة قضية الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران وما سينعكس عليه الوضع في المفاوضات القائمة بين الطرفين بهذا الخصوص.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في إشكالية العلاقة ما بين زيادة التسلح الإيراني وتأثير ذلك على أمن المنطقة الخليجية وذلك لأن التسلح الإيراني بشقيه التقليدي وغير التقليدي من شأنه أن يخلف العديد من التأثيرات السلبية على أمن واستقرار منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً. فالصمت الخليجي في السنوات الأخيرة إزاء هذا الملف لا يعني تجاهله أو الموافقة المباشرة على حق إيران في ذلك، وإنما يعني ترك القوى الدولية لممارسة جهودها وضغوطها على إيران للحد من قوتها العسكرية غير التقليدية من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على علاقات ودية وطيبة مع إيران للحيلولة دون عزل إيران إقليمياً ودفعها لأي تصرف أو سلوك تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، خاصة وأن المنطقة لا تحتمل المزيد من التصعيد السياسي أو العسكري.

3.1 أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف والتأثيرات التي ستترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة، خاصة في المجال النووي، على دول مجلس التعاون وأمن الخليج العربي ككل، ولا سيما أن سباق التسلح بين دول المجلس أصبح حقيقة ولكن بقدرات عسكرية لا تقارن بإيران التي تسعى لدخول النادي النووي. إضافة إلى ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآليات والأساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات أزمة ملفها النووي وذلك منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 وحتى الوقت الحالي، وكذلك معرفة الجهود الدولية لعزل إيران ومنعها من الدخول إلى النادي الدولي النووي، وذلك من خلال التعرف على مواقف بعض الأطراف الدولية ذات العلاقة، مما شكل أثراً واضحاً على طبيعة التحالفات الإقليمية المطلوبة خليجياً مع إيران والقوى الدولية المتحكمة في أجندة المنطقة، وذلك منعاً لوقوع حرب جديدة تتفاقم فيها الأخطار التي تواجهها دول المجلس بعد احتلال العراق وتردي الأوضاع الأمنية فيه.

وتكمن أهمية الدراسة بما تحاول أن تضيفه هذه الدراسة على الصعيدين العلمي والعملي لما سبقها من دراسات تناولت موضوع الأمن الإقليمي الخليجي وأثر سباق التسلح الذي يشهده هذا الإقليم منذ عقود على تطور مفهوم أمن الخليج لدى دول المنطقة، وكذلك لدى الدول الكبرى التي لها مصالح إستراتيجية في هذه المنطقة. وكذلك ما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة للمكتبة العربية من إضافات بهذا الخصوص.

4.1 منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على عدة مناهج: المنهج التحليلي، وذلك لأنه أقرب المناهج لفهم تأثير التسلح الإيراني على أمن الخليج العربي ودراسته وتحليله؛ إذ يعتمد هذا المنهج على وصف تأثير هذا التسلح محلاً أبعاده ومراحله وتطوراته المختلفة. وفي

الوقت نفسه سيصار إلى استخدام المنهج التاريخي لرصد الاحداث المفصلية في تاريخ تطور عملية التسلح في المنطقة الخليجية بما يخدم هدف وموضوع الدراسة.

5.1 أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979؟ أما الأسئلة الفرعية الأخرى، فهي:

1. ما حقيقة القدرات العسكرية الإيرانية؟
2. ما نوعية الأسلحة غير التقليدية التي تمتلكها إيران؟
3. ما هو واقع سباق التسلح وموازن القوى في المنطقة؟
4. ما أبرز مظاهر السياسية الإيرانية فيما يتعلق ببرامج التسلح وخصوصاً البرامج غير التقليدية ؟
5. ما أهم المواقف العربية الخليجية والدولية من التسلح الإيراني، وتحديد البرنامج النووي؟
6. ما المخاطر والتأثيرات المترتبة على زيادة التسلح الإيراني في المنطقة على أمن الخليج وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي؟

6.1 مفاهيم الدراسة:

سباق التسلح (Armament Race):

هو التنافس على تكديس الأسلحة على الأقل، من قبل فاعلين اثنين متصارعين. والعملية الأساسية في سباق التسلح هي نمط الفعل ورد الفعل، وأشهر حالات سباق التسلح، هو الذي شهدته الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) منذ عام 1945 وحتى 1990. (أيفانز ونيونهام، 1998)

أمن الخليج (Gulf Security):

أمن الدول الخليجية التي تقع على ضفتي الخليج، إضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول، ولما لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية وإستراتيجية، فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك بين الدول الكبرى ودول الخليج، وتختلف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون الأمن الإقليمي الخليجي باختلاف الأطراف المؤثرة فيه. (مرهون، 1997، ص ص 60-71)

الثورة الإسلامية الإيرانية (The Iranian Revolution):

هي ثورة حدثت عام 1979 وحولت إيران من نظام ملكي دستوري، تحت الشاه محمد رضا بهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء. آية الله أو الامام، كما هو معروف في إيران روح الله الخميني يعد مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي حاولت العمل على مد الثورة أو ما أسمته تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة. (الطحاوي، 2004، ص ص 154-159)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تعتمد هذه الدراسة على النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، والتي تعود المحاولات التنظيرية الأولى لها إلى فترات زمنية بعيدة، قد تكون بدايتها مع العصور القديمة عند المفكرين والفلاسفة السياسيين في الهند والصين واليونان. (دورتي، 1985، ص7)

وفي العصور الحديثة، كان أوائل من تحدث عن الفلسفة الواقعية المفكر الإيطالي (ميكافيللي) صاحب كتاب الأمير (THE PRINCE) والذي جاء على هامش كتابه الأول "المطارحات"، فهو أول من استحدث فكرة القوة السياسية (POLITICAL POWER) (مقلد، 1987، ص11). ثم ظهر على الساحة (توماس هوبز) الذي يعد من أكثر المتعصبين للفلسفة الواقعية، كما اتضح ذلك في كتابه (اللوفتيان) أو (LEVIATHAN) الذي يركز فيه على عنصر القوة كعامل رئيسي في السياسة الداخلية. (دورتي، 1985، ص62)

الفلسفة النظرية للمنهج الواقعي:

لقد فرضت النظرية الواقعية نفسها على مختلف النظريات السياسية التي جاءت على هامش تفسير وتحليل الواقع الدولي، لمحاولة وضع العلاج وإعطاء الدواء قبل أن يتفشى الداء. فطبيعة فرض هذه النظرية على المجتمع الدولي لم يكن من باب التنظير فقط، وإنما ما جعلها تفرض نفسها بقوة كبيرة هو حتمية الصراع الدولي الذي عم المجتمع الدولي في بداية القرن الماضي بحيث استهل العالم ذلك القرن بحربين عالميتين لم يشهد العالم لهما مثيل.

المرتكزات الأساسية للنظرية الواقعية:

تقوم النظرية الواقعية على جملة كبيرة من المرتكزات التي تساندها في إثبات صحة أهدافها التي ترنو إليها، والحديث عن هذه المرتكزات يمكن فهمه مباشرة من خلال تحليل ودراسة الإطار النظري الفلسفي للمفكرين الداعين لهذه النظرية، وكذلك يمكن اعتبار الاعتقادات (الفرضيات) التي يعتقدونها بمثابة أسس يرتكزون عليها في فكرهم لهذا المنهج.

وعلى أية حال، يمكن الإشارة إلى هذه المرتكزات بنوع من التبسيط، على النحو التالي: (الدقاق، 1980، ص11، ص18، دورتي، 1985، ص11، مقلد، 1987، ص ص49-50)

1- يرى منظرو الواقعية أن الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية في دراستهم للعلاقات الدولية أي أنهم يعتبرونها النواة الأساسية في السلوك الدولي وهي التي تحدث التفاعل في المجتمع الدولي.

2- يركز أنصار المدرسة الواقعية على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية فقط، دون إيلاء أي اهتمام للقيم والمثل والأخلاق، فهم يرون أن الأخلاق والقيم لا يمكن أن تكون محددا للسياسة الدولية. فالعلاقات بين الدول تحتكم إلى القوة والمصلحة فهي من تفرض الصديق في حين وتجعله عدواً حيناً آخر. وهذا الأمر وإن كان صحيحاً فتأكيدُه يأتي على لسان السياسي الواقعي الأول في بريطانيا، وهو رئيس وزراء بريطانيا إيان الحرب العالمية الأولى والثانية (ونستون تشرشل) عندما قال: "لا توجد صداقات دائمة، ولا توجد عداوات دائمة، بل توجد مصالح دائمة".

3- القوة هي المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية، مثلها في ذلك مثل الطاقة في الفيزياء، وعلاقات القوى في نظر الواقعيين تختفي خلف حجاب المصطلحات والتعابير الأخلاقية والقانونية.

4- ولدت هذه النظرية نتيجة الاعتماد على الممارسة السياسية الواقعية. ومن هنا فإنها-أي النظرية - تهتم بدراسة الواقع وتحليله من جهة، ومن جهة أخرى تهتم بدراسة التاريخ للاستفادة من العبر القديمة لإثبات صحة توجههم.

5- وجود قواعد ثابتة وغير قابلة للتغير هي من تعمل على تحديد سلوك الدول وعلاقاتها والقواعد الثابتة (القوة، والمصلحة). وهذا ما جعل المجتمع مجتمعا فوضويا في سماته؛ أساسه المصلحة ومنطقه القوة التي تعد الجذور الحقيقية للفوضى الدولية.

6- عند تركيزهم على مفهوم القوة في نظريتهم، اتفقوا على وجود قوى ديناميكية وراء الحب وأن هناك أسباب تختفي وراءها، إلا أنهم اختلفوا في تحديد هذه الأسباب والقوى التي تقف خلفها، وانقسم أنصار الدارسة الواقعية إلى اتجاهين: الاتجاه الأول: يرى أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة التي تتمثل في حب السيطرة والهيمنة والتسلط، وهذا الاتجاه يركز على العوامل السيكولوجية (النفسية) في تحليله لأسباب الصراع.

الاتجاه الثاني: ويرى أن البحث عن القوة ليس صفة غريزية في الطبيعة البشرية، بل ناتج عن حرص الدول على تحقيق مصالحها. (مقلد، 1987، ص50)

المبادئ الفلسفية النظرية للمدخل الواقعي:

أولاً- مبدأ القوة Principle of Power:

مصطلح القوة هو من أكثر المصطلحات والمفردات التي تستخدم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وأكثرها شيوعاً على ألسنة المفكرين والأكاديميين وحتى الطلاب المتخصصين في هذا المجال.

ويرى أنصار المذهب الواقعي-والذي هو حقيقة مذهب القوة- أن القوة متغير أصيل في السياسة الدولية، إذ يقول شوارزنجر في هذا الصدد:

"في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله من

الناحية الاخلاقية، والقوة ليست نوع من الشهوة المدمرة ". وكذلك يرى انصار الواقعية أن الحقيقة الأساسية في النظام الدولي هي لا مركزية كلا من القوة أو القيم من منطلق أن التاريخ يشهد على أن الدول العظمى أرست أسس التنافس الدولي فيما بينها، ليس على أسس القوة فقط، بل شهدت كذلك مراحل كان للدبلوماسية دوراً فاعلاً فيها، وهذا يعني أن إمكانية الحيلولة دون الوصول إلى العنف يمكن بأي حالٍ من الأحوال. (بورتى، 1985، ص ص 15-16)

والقوة لدى الواقعيين ليست فقط القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق، ولكنها كافة أشكال القوة الوطنية للدولة بمفهومها الشامل، وبمختلف العناصر المادية والمعنوية، كالسكان والموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي، والتطور التكنولوجي، والجهاز الإنتاجي، ونظام الحكم، والأيدلوجية والدبلوماسية والدعاية، والرأي العام،.... الخ من العناصر المكونة لقوة الدولة (مقلد، 1987، ص ص 49-50).

ثانياً- مبدأ المصلحة الوطنية Principle of Interest:

وتأتي نظرة المنهج الواقعي للمصلحة ضمن إطار تفسير وتحليل الواقع الدولي، أي أن تحليلهم لطبيعة العلاقات الدولية قائم وبالدرجة الأولى على مفهوم المصلحة، فيعتبرها -أي المصلحة الوطنية- هي الهدف النهائي والمستمر للسياسات الخارجية للدول، وأنها محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للعلاقات الدولية. (مقلد، 1987، ص 20)

ويرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية إلى أبعد الحدود، حتى أن الكثير من رواد هذا المنهج ينظرون إلى المصلحة الوطنية على أنها نفسها (القوة)، ومنطلقهم في ذلك هو أن الدول تخضع القوة لتحقيق مصلحتها، وبالتالي توفر القوة بحد ذاتها مصلحة كبرى لا تعلوها مصلحة، إذ لا تستطيع الدولة أن تعيش بأمان وسلم وتحفظ بقائها وذاتها وتحقق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية دون توفر قاعدة تنطلق

منها هذه المعايير، وهذه القاعدة هي القوة بذاتها والتي هي بالضرورة نفسها المصلحة.

ويقول المفكر الأشهر والأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو) في هذا الصدد: "إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت صحة ذلك". كما يرى (هانز مورجانثو)، أن مفهوم المصلحة الوطنية لا يفترض التباساً الطبيعي أو السلام العالمي، ولا احتمالية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها... بل العكس "إنها تفرض صراعاً مستمراً وتهديدا مستمرا تساهم الدبلوماسية في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة" (دورتي، 1985، ص 69).

ومن هنا فإن المصلحة هي محور وجوهر السياسة الدولية باعتبار أن علاقات الدول لا تنشأ أساساً إلا من منطق الأمور التي فرضت وجود تلك الحاجات الجامعة لإقامتها وتمييزها بالسبل الممكنة، ولعل الدول ذات السيادة القانونية والاستقلال السياسي تسعى لامتلاك القوة. ومن هذا المنطلق، فإن هدف كل دولة هو سعيها إلى الحفاظ على بقائها كحد أدنى لتلك الأهداف، وكل دولة مضطرة ومرغمة على أن تحافظ على هويتها وعلى كيانها وثقافتها وبالتالي الحفاظ على وجودها وأراضيها ككل، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات سياسية فإن المصلحة الوطنية هي خاتمة المطاف في عالم السياسة. (دورتي، 1985، ص 69)

توظيف النظرية في الدراسة:

سيتم توظيف هذا المنهج في الدراسة من خلال تحليل التوجهات الإيرانية لامتلاك القدرات العسكرية اللازمة لضمان أهداف المصلحة الوطنية الإيرانية، حيث كانت إيران على الدوام تسعى للعب الدور المحوري في المعادلة الخليجية، من خلال الاعتماد على قدر من القوة العسكرية يساعدها على لعب هذا الدور. فكانت إيران الشاه الدولة الأقوى في الخليج، فقد لعبت دور شرطي الخليج واستولت على الجزر الإماراتية وطالبت بضم البحرين وسعت لامتلاك السلاح النووي

لتعزيز هذا الدور، وكذلك الحال مع إيران الإسلامية التي حاولت لعب دور الدولة الإسلامية المحورية التي تصدر الثورة الإسلامية إلى باقي دول المنطقة بالاستناد إلى بناء قوة عسكرية ضخمة لم تفلح الحرب العراقية الإيرانية طيلة ثماني سنوات من إضعافها. لتواصل إيران جهودها العسكرية من خلال السعي للحصول على السلاح النووي الذي يضمن لها بالطبع قدرة هائلة تساعد على تحقيق أهداف المصلحة الوطنية الإيرانية، ولو على حساب أمن المنطقة ككل.

2.2 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن برامج التسليح الإيراني وتأثيراته، وبخاصة موضوع السلاح النووي الإيراني وتداعياته المختلفة، ومن أهم هذه الدراسات:

- دراسة جاري سامور (2006)، بعنوان: (مواجهة التحدي النووي الإيراني)، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

وقد تناولت هذه الدراسة الجهود الدبلوماسية الرامية لوضع حد لطموحات إيران في تطوير أسلحة نووية، والتي أسفرت عن نتائج متباينة منذ أن تم الكشف علناً عن البرامج الإيرانية السرية لتدوير الوقود في آب 2002.

حيث تشير الدراسة إلى أنه في أعقاب الحرب على العراق في آذار 2003، شعرت إيران بضعف موقفها أمام الضغوط الأمريكية، فقامت بالاتصال سراً بواشنطن من أجل الدخول في مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق حول القضية النووية، بيد أن واشنطن رفضت هذه المبادرة. وقادت حملة تهدف إلى إقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتبني قرار في أيلول 2003 يهدد ضمناً بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من جراء انتهاكات إيران السابقة لاتفاقية الضمانات التي عقدتها مع الوكالة.

ولكي تتفادى إيران إحالة ملفها إلى مجلس الأمن، توصلت في تشرين الأول 2003 إلى اتفاقية مع "الترويكا" الأوروبية (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا) يتم بموجبها حسم انتهاكاتها السابقة للضمانات، وقبول إيران بمزيد من عمليات التفتيش الفجائية التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضافي، وبتعليق العمل "مؤقتاً" ببرنامجها المخصص لتخصيب اليورانيوم ومعالجة الوقود. وفي مقابل ذلك، وافق الأوروبيون على الوقوف بوجه التحركات الأمريكية التي تستهدف تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، والذي تخشى إيران أن يفضي إلى فرض عقوبات اقتصادية بحقها، بل وربما يرسى الأساس لهجوم عسكري على منشآتها النووية.

- دراسة بول روجرز (Rogers, 2006)، بعنوان: (إيران: عواقب حرب)

- Rogers, Paul, Iran: Consequences of a war, Exford Research Group, February 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح خطورة السياسة النووية الإيرانية ومستقبل تداعياتها على إيران والمنطقة عموماً، حيث تشير الدراسة إلى الجهود الغربية في التفاوض مع إيران لوضع نهاية لاندفاعها نحو امتلاك أسلحة نووية قد وصلت إلى نهاية غير مرضية. وتحت الضغوط الدولية قدمت طهران تنازلات تكتيكية تمثلت في تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم، وأخضعت منشآتها النووية لعمليات تفتيش متزايد بواسطة الوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA)، إلا أن إيران ظلت عازمة على تطوير دائرة وقود نووية كاملة على أراضيها، والتي بالطبع ستوفر لها قدرات وأسلحة نووية.

وتخلص الدراسة إلى أن الهجوم الأمريكي العسكري على البنية التحتية النووية لإيران بداية لمواجهة عسكرية طويلة الأمد من الممكن أن تشمل العراق وإسرائيل ولبنان، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وإيران مع إمكانية تورط دول الخليج العربي أيضاً. والهجوم العسكري بقيادة إسرائيل بالرغم من أنه سيكون

محدودا مبدئيا فإنه سيتصاعد ليشمل الولايات المتحدة مما يشير إلى صراع طويل الأمد.

- دراسة محمد عبد السلام (2006)، بعنوان: (هل هناك حرب باردة بين العرب وإيران؟) ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 143، تشرين الثاني 2006.
انطلقت هذه الدراسة من طرح سؤال افتراضي هو: هل بدأت حرب باردة في المنطقة بين الدول العربية وإيران؟، واعتبرت الدراسة أن الإجابة عن هذا السؤال يمكن أن تفسر بعض ما يجري في الشرق الأوسط حاليا، وكثيرا مما يمكن أن يحدث فيه مستقبلا.

وتوصلت الدراسة إلى أن التأكيد على أن مواجهة ما قد بدأت بين عدة دول في المنطقة العربية وإيران، وأن تلك المواجهة تتخذ شكل الحرب الباردة التي تركز على العمل غير المباشر، الذي لا يقود إلى المواجهة المكشوفة، لكنه يهدف في النهاية إلى تحقيق الغرض نفسه، وهو فرملة الامتداد الإيراني في المنطقة العربية، ومن المؤكد أيضا أن إيران قد أدركت ذلك بوضوح شديد، وبالتالي أصبحت الخيارات المتاحة أمام الطرفين محددة تماما، فلا يوجد مجال لنكوص إيران عما كانت قد تخيلت بعض مراكز القوى داخلها أن الفرصة متاحة للقيام به، ولا يوجد مجال لقيام العواصم العربية المعنية بإخلاء الطرق لإيران لملء ما تعتقد أنه فراغ عربي. وبالتالي تتمثل الاحتمالات المباشرة في المدى القصير في أن يتجه الطرفان إلى الصراع غير المباشر الذي تستخدم فيه الحملات الدعائية والارتباطات السياسية والدعم المالي والحروب بالوكالة والأنشطة السرية، وهو ما تقوم به إيران عمليا، ولدى الدول العربية أيضا قدرات من نوع ما في هذا المجال، أو أن يتجه الطرفان إلى نوع من الوفاق الذي يقود إلى تحديد قواعد الاشتباك أو فض الاشتباك بينهما على مسرح الإقليم.

- دراسة احمد إبراهيم محمود (2006)، بعنوان: (تخصيب اليورانيوم.. قفزة للمجهول في الأزمة الإيرانية)، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 137، مايو 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية أن يؤدي نجاح التجربة التي أجرتها إيران في التاسع من أبريل 2006 لتخصيب اليورانيوم إلى إيقاف الضغوط الغربية على إيران لوقف أنشطة التخصيب؟ وهل تتطوي هذه التجربة بالفعل على الدلالات التي يشير إليها القادة الإيرانيون، والمتعلقة بأنها جعلت إيران القوة النووية الثامنة في العالم، وأنها أدخلت إيران للنادي النووي العالمي، أم أن الأمر ليس أكثر من مبالغة دعائية؟ والأهم من ذلك، هل تعتبر تجربة تخصيب اليورانيوم المشار إليها عاملاً داعماً لموقف إيران في أزماتها النووية مع الغرب؟ أم أنها على العكس من ذلك يمكن أن تلحق مزيداً من الضرر بالموقف الإيراني؟

وانتهت الدراسة إلى أن تجربة تخصيب اليورانيوم لم تؤد إلى تعزيز الموقف الإيراني في الأزمة، فهي لم توفر لإيران أوراق قوة إضافية. وما يتحدث عنه الرئيس الإيراني أحمد نجاد من أن التجربة جعلت الضغوط الغربية غير مجدية لوقف أنشطة التخصيب الإيرانية، ربما كان جائزاً فيما لو أن إيران أنتجت السلاح النووي، وليس مجرد إجراء تجربة محدودة لتخصيب اليورانيوم بنسب متدنية. وما حدث بالفعل هو على العكس مما يشير إليه أحمد نجاد، حيث خلقت التجربة مزيداً من الشكوك حول حقيقة نوايا إيران النووية، وأضعفت موقف مؤيديها في مجلس الأمن (روسيا والصين)، وزادت من إصرار خصومها على الإسراع باتخاذ خطوات ضدها، وهو ما قد يضع إيران أمام ضغوط متزايدة، تبدأ بفرض عقوبات دولية عليها، وربما تصل إلى تصعيد عسكري عنيف ضدها.

٤ - دراسة احمد إبراهيم محمود (2005)، بعنوان (البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مختلف أبعاد الأزمة المتصاعدة بشأن البرنامج النووي الإيراني، متناولة دوافع وأهداف هذا البرنامج ومراحل تطوره، وصولاً إلى مرحلة التصعيد الحالية بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. ويتناول المؤلف دوافع الأزمة النووية ومواقف أطرافها الرئيسيين واحتمالات تطورها بين التسوية والتصعيد. ويحلل الكتاب الانعكاسات الإستراتيجية للأزمة النووية الإيرانية على منطقة الشرق الأوسط، كما يتناول الخيارات المتاحة أمام العالم العربي في حالة دخول المنطقة إلى سباق للتسلح النووي.

وتتطلب الدراسة من أن البرنامج النووي الإيراني ظل سبباً لأزمات متلاحقة بين إيران والغرب منذ أواخر الثمانينيات، ثم ازدادت حدة الأزمة منذ أواخر عام 2002، عقب اكتشاف قيام إيران بإنشاء محطة لتخصيب اليورانيوم في نطنز، ومفاعل لإنتاج الماء الثقيل في آراك. ومع أن هذه الأنشطة لا تتدرج ضمن طائفة الأنشطة المحظورة بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، إلا أن سبب الأزمة كان عائداً إلى أن إيران قامت بهذه الأنشطة بدون مراعاة الشروط الخاصة بتنفيذها، ولاسيما تلك المتعلقة بشرط الشفافية والعلنية المتمثل في ضرورة إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحصول على موافقتها وإشرافها الكامل على هذه الأنشطة.

وتسببت هذه التطورات في حدوث جولة أكثر حدة من التصعيد بين إيران والغرب، ولاسيما مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن جهود تسوية هذه الأزمة ظلت تتفاعل بكثافة منذ ذلك الحين، سواء من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو من خلال المفاوضات بين إيران ودول الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)، فإن ذلك لا ينفي أن هذه الأزمة ظلت على الدوام مفتوحة أمام كافة

احتمالات التصعيد، سواء من خلال التلويح بإمكانية نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران، أم من خلال تهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عسكرية ضد منشآت إيران النووية.

وتخلص الدراسة إلى أن آفاق تسوية هذه الأزمة تبدو محدودة في المستقبل القريب، في ظل التباعد الشديد بين مواقف الأطراف الرئيسية، أي ما بين موقف أمريكي - أوروبي يشدد على ضرورة تخلي إيران الكامل والشامل عن أنشطة تخصيب اليورانيوم، وما بين موقف إيراني يتمسك بالكامل بحق إيران في القيام بهذه الأنشطة، باعتبارها حقاً أصيلاً من حقوق إيران بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، التي تسمح للدول الأعضاء بالاستفادة من التكنولوجيا النووية في الإطار السلمي.

- دراسة احمد إبراهيم محمود، (2005)، بعنوان (الأزمة النووية الإيرانية: تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع)، دراسات إستراتيجية، السنة الخامسة عشرة، العدد 149.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عناصر الأزمة النووية الإيرانية، والكيفية التي أديرت بها هذه الأزمة من جانب الأطراف الأساسيين، وهم على وجه التحديد إيران والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إسرائيل التي كانت طرفاً غير مباشر عبر التصاقها العضوي بالولايات المتحدة في هذه الأزمة. ومع أن الدول العربية لم تكن طرفاً في هذه الأزمة، والتزمت بموقف الصمت إزاءها، وامتنعت عن تبني موقف واضح منها إلا أن الدراسة سعت إلى تحليل دوافع هذا الموقف العربي ومدى ملاءمته للتعامل مع هذه النوعية من الأزمات. وخلصت الدراسة إلى معظم الأطراف تعاملت مع المسألة النووية الإيرانية من منظور إدارة الأزمة، والذي يهدف إلى تجنب حدوث مواجهة مسلحة، مع محاولة التحكم في مسار التفاعلات المحيطة بالأزمة، سعياً من كل طرف إلى صيانة مصالحه. فطرفا الأزمة الرئيسيان (إيران، والولايات المتحدة) حرصا على

تفادي الوصول بالازمة إلى مستوى المواجهة المسلحة، إذ لم يكن من مصلحة إيران بالطبع أن تتعرض منشأتها النووية وقدراتها العسكرية لضربة أمريكية مدمرة، كما لم يكن من مصلحة الولايات المتحدة اللجوء إلى الخيار العسكري في وقت ما تزال فيه منغمسة بالكامل في العراق، علاوة على ما يتطلبه الخيار العسكري من تكاليف سياسية وبشرية ومادية، ولكن ذلك لا ينفي أن كلا منهما ظل يؤكد - على مستوى الخطاب السياسي - استعداداه الكامل لمواجهة احتمالات التصعيد العسكري.

- دراسة دي بيلجوي (De Bellaigue, 2005)، بعنوان: (إعادة التفكير في

إيران) .

- De Bellaigue, Christopher, Think Again: Iran, Foreign Policy, May/ June 2005.

تناقش هذا الدراسة الصراع بين الرغبة الإيرانية في امتلاك السلاح النووي، والمدرجات الأمريكية لهذا التهديد وآليات مواجهته. حيث أصبحت رغبة طهران في امتلاك القنبلة النووية من أكثر المسائل أهمية التي وضعت في بؤرة اهتمام واشنطن، ولكن يبدو أنه لا يمكن للإدانة المتكررة من جانب جورج بوش للحكام الدينيين في إيران ولا للتهديد باستخدام القوة العسكرية أن يدعم التوجه الديمقراطي وعملية الإصلاح في إيران، حيث لا يمكن تحقيق ذلك حسب الدراسة إلا إذا أراد الشعب الإيراني ذلك.

- دراسة تاريمي (Taremi, 2004)، بعنوان (ما وراء محور الشر: الأسلحة

البالستية في الإستراتيجية العسكرية الإيرانية).

Taremi, Kamran, Beyond the Axis of Evil: Ballistic Missiles in Iran's Military Thinking, Parameters: US Army War College; Autumn 2004, Vol. 34 Issue 3.

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء العوامل الداخلية والخارجية الكامنة وراء البرنامج الإيراني لتطوير الأسلحة البالستية، ومدى إدراك النظام الإيراني لعلاقة

هذه الأسلحة بامن إيران، والاولويات المستقبلية للصناعة العسكرية الإيرانية فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية. وتجادل الدراسة بأن الحرب العراقية الإيرانية ومحاولة إيران ردع أي هجوم عراقي على المدن الإيرانية وكذلك الحاجة لوسيلة لإيصال الأسلحة النووية إلى أهدافها، كانت تلك العوامل التي دفعت إيران إلى البحث عن امتلاك قدرات صاروخية بالستية. أما في السنوات اللاحقة، أصبح البرنامج الصاروخي الإيراني مدفوعاً بالحاجة لمنع غزو أمريكي لإيران، من خلال التأثير على قدرة الولايات المتحدة على حشد جيوشها في الخليج وتهديد مصالحها النفطية أيضاً. وهذه المتطلبات أجبرت البرنامج الصاروخي الإيراني على التركيز على المدى الأبعد وتحسين الدقة، وتحسين قدرة الصواريخ على حمل الرؤوس غير التقليدية.

- دراسة راسل (Russell, 2004)، بعنوان (إيران في ظل العراق: التعامل مع مسألة الأسلحة النووية الإيرانية).

Russell, Richard L, Iran in Iraq's Shadow: Dealing with Tehran's Nuclear Weapons Bid, Parameters: US Army War College; Autumn2004, Vol. 34 Issue 3.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الخصائص العامة المشتركة وكذلك التناقضات بين قضية التسلح العراقي وقضية التسلح الإيراني، إضافة إلى دراسة مواضع القوة والضعف في خيارات السياسة الأمريكية في التعامل مع التحدي المتنامي للقدرات النووية الإيرانية، حيث تحاول إيران إنجاز ما فشل فيه العراق وتصبح الدولة الأولى في الخليج التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل، رغم جهود الولايات المتحدة ووكالة الطاقة الذرية لمنعها من ذلك.

- روبرت إينرون، (Einhorn, 2004)، بعنوان: (إستراتيجية ضفتي الأطلنطي تجاه البرنامج النووي الإيراني).

Robert J. Einhorn, A Transatlantic Strategy on Iran's Nuclear Program, The Washington Quarterly, Vol. 27, No.4, Autumn 2004

تقدم هذه الدراسة عرضاً للجهود الإيرانية في مجال التسلح النووي والنجاحات التي تحققت للبرنامج الإيراني على فترات متفاوتة. وتشير الدراسة إلى أبرز المواقف التي تبنتها الولايات المتحدة وأوروبا تجاه التطورات الحالية في هذا البرنامج، ويبرز المقال أن التهديد العسكري قد لا يثني إيران كثيراً في الوقت الحالي للتخلي عن برنامجها النووي بالفاعلية ذاتها التي يمكن أن تتحقق من خلال سياسات الحوار المباشر والمساعدات التي يمكن أن تساعد الإدارة الإيرانية الحالية في تحقيق وعودها لشعبها.

- دراسة نيفين مسعد (2002)، بعنوان: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حاولت هذه الدراسة التصدي للسؤال التالي: أي مستقبل للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الوطن العربي؟ وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على العوامل التي تشكل مفاصل أساسية في صنع القرار الإيراني؛ لذا فقد تناولت البحث في المواضيع التالية: بيئة صنع القرار في إيران، أولاً: البيئة الداخلية ثانياً: البيئة الخارجية، الإطار الأيديولوجي والدستوري لعملية صنع القرار: أولاً: فكر الخميني، ثانياً: الدستور، صنع القرار في إيران، القوى والمؤسسات: أولاً: المرشد، ثانياً: السلطة التنفيذية، ثالثاً: السلطة التشريعية، رابعاً: السلطة القضائية، خامساً: مؤسسات عابرة للسلطات، سادساً: المؤسسات العسكرية، سابعاً: المجتمع المدني. صنع القرار والعلاقات العربية-الإيرانية، أولاً: خصائص صنع القرار في إيران، ثانياً: صنع القرار وقضايا العلاقات العربية-الإيرانية.

وخلصت الدراسة إلى أن النظام الإيراني مثل أي نظام سياسي لا يعيش في فراغ، لكنه يتحرك في إطار بيئة داخلية وأخرى خارجية، تدفع إليه بيئته بشقيها، بمتغيرات تؤثر في مضمون عملية صنع القرار واتجاهاتها الرئيسية، كما تؤثر في أدوار الأطراف الفاعلة، وفي تطور هذه الأدوار من مرحلة إلى أخرى بل من قرار إلى آخر. وفي حالة العلاقات العربية-الإيرانية، تأثرت هذه العلاقات مباشرة

بالتشابك بين الدائرة الإيرانية من جهة والدوائر العربية من جهة أخرى في الجغرافيا والتاريخ والحضارة والاقتصاد، والتركيبية السكانية والثقافة السياسية. وفي الوقت نفسه، وبحكم وقوع إيران وجوارها العربي في منطقة شديدة الحساسية لمصالح القوى الكبرى، تأثرت العلاقات العربية-الإيرانية، غالباً بشكل مباشر وأحياناً بشكل غير مباشر، بتطور علاقات القرب الكبرى مع كل من العرب وإيران: ائتلاًفاً واختلاًفاً.

- دراسة شيرين هنتر (2001)، بعنوان: إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

حاولت هذه الدراسة تقديم قراءة للانعكاسات الشاملة (الإستراتيجية والاقتصادية) لتفكك الاتحاد السوفيتي على إيران وحوض بحر قزوين، كما تناولت شرح النتائج الاقتصادية لدبلوماسية إيران بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

وخلصت الدراسة إلى أن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في كانون الأول 1991، قد ترك أعمق الأثر في طبيعة النظام السياسي الدولي والأنظمة الإقليمية المتفرعة عنه أو التابعة له، والذي كان يتمثل، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونشوء نظام الثنائية القطبية في معسكرين إيديولوجيين متنافسين، تركز أحدهما حول الغرب الليبرالي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، بينما تمحور الثاني حول الاتحاد السوفيتي الاشتراكي الديكتاتوري.

ولم تنج منطقة من المناطق من آثار التغيرات الشاملة والتحولات الجيوسياسية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي. لكن كان طبيعياً تماماً أن تشعر المناطق والدول التي كانت مجاورة له أو قريبة منه بآثار هذه التغيرات الشاملة أكثر من سواها. لقد تركت النتائج الجيوسياسية الشاملة لانهيار الاتحاد السوفيتي بصماتها القوية والبالغة السلبية على إيران التي كانت تملك حدوداً من أطول الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفيتي (1500 كيلومتر) وعلاقات عداء مع الغرب.

ففي الوقت نفسه شعرت منطقة الشرق الاوسط ايضا، بما فيها منطقة الخليج العربي وبالأثار القوية لانهايار الاتحاد السوفيتي. وبالفعل فنظراً لأن عدداً من الدول المحيطة ببحر قزوين والتي ظهرت للوجود بعد تفكك الاتحاد السوفيتي يمتلك موارد نفطية هائلة، كان أثر الأحداث السوفيتية فيها بالغ القوة، وكان ذلك وراء ظهور أبعاد جديدة في الجغرافيا السياسية للطاقة.

- دراسة عبد الله محمد الدقاسمة (2000)، بعنوان (السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1988-1997)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى الأثر الذي تتركه الأزمات الإقليمية الخليجية على السلوك السياسي الخارجي الإيراني في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، في محاولة لبيان أثر هذه الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، والتي تم تحديدها بأزمة الجزر الثلاث، وأزمة الخليج الثانية، كدراستي حالة لأهم الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج، وأثر ذلك على العلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها:

هناك تباين في سلوك السياسة الإيرانية في مرحلة الخميني، عنه في المرحلة التالية له، فقد امتازت السياسة الإيرانية في مرحلة الخميني بالتشدد، بالمقابل فإن هذه السياسة امتازت في المرحلة التالية للخميني بالاعتدال والمرونة خاصة في التعامل مع الدول الإسلامية المجاورة وتلك التي لا تتدخل في شؤون إيران الداخلية.

كان لطبيعة الأزميتين (أزمة الجزر الثلاث وأزمة الخليج الثانية 1991)، من حيث حدوثها أو عدمه، وكذلك لأسبابها من حيث الحدود أو المصالح دور مؤثر في سلوك السياسة الإيرانية في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث نجد أن أزمة الجزر الثلاث هي من الأزمات التي تصنف ضمن الأزمات الحادة والقائمة

على المصلحة، إذ كان لهذه الازمة اثر سلبي على إقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إيران وجاراتها دول مجلس التعاون الخليجي، في حين اتضح أن أزمة الخليج الثانية والتي تتصف أيضاً بالحدة، قد قامت على خلافات الحدود بين العراق والكويت، لم تؤثر في تحسين العلاقات السياسية، والاقتصادية خاصة بين إيران ودول مجلس التعاون، على الرغم من وقوف إيران على الحياد الإيجابي والشجب الإيراني للغزو العراقي لدولة الكويت كدولة جارة ومسلمة.

- دراسة عبد الله فهد النفيسي (1999) بعنوان: إيران والخليج-ديالكتيك الدمج والنبد، الكويت: دار قرطاس للنشر.

حاولت هذه الدراسة رصد وشرح طبيعة المعوقات التي حالت وتحول دون التلاقي الإيراني العربي عبر التاريخ إلى الوقت الحاضر. حيث توصلت إلى أن ثمة مشكلة تعترض الفهم الموضوعي بين الطرفين؛ العرب والفرس، وبالتالي تعوق- لدى العرب-الفهم الموضوعي لإيران، وتتكون المشكلة من منظومة الإدراكات المتبادلة بين الطرفين التي ساهمت في تكوينها مشكلة اللغة وحقيقة ميزان القوى وطغيان الإعلام الغربي في تشكيل المراثيات العربية إزاء إيران، وأخيراً وليس آخراً التفسير الضيق لحركات الفتح الإسلامي لإيران كما هو وارد في الأدبيات الإيرانية، فاللغة المختلفة بين إيران والعرب لا زالت تمثل عائقاً كبيراً نحو تحقيق الفهم المشترك، في ضوء تلك المعطيات.

- دراسة جيروld جرين (1996) بعنوان: إيران وأمن الخليج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

بحثت هذه الدراسة في مساهمة إيران في تعزيز أمن منطقة الخليج، أو زعزعته أو كلا الأمرين معاً، وتتسم بتحليل دور إيران في المنطقة بأنها على طرفي نقيض في معظم الأحوال، إذ يعتقد البعض أن إيران تشكل أكبر تهديد لاستقرار المنطقة، بينما يعتقد الآخرون أن دور إيران في المنطقة قد أسيء فهمه

إلى حد كبير، وإن المساعي الدبلوماسية الفعالة كفيلة بأن تدفع طهران إلى المساهمة بدور مسؤول في سياسات المنطقة.

وعمدت هذه الدراسة إلى تجنب هذه الآراء المتطرفة، وحاولت فهم السياسة الخارجية الإيرانية مع إيلاء اهتمام خاص بالعوامل الاقتصادية والسياسية الإيرانية الداخلية، والمفهوم العام لدور إيران الإقليمي ليس في منطقة الخليج فحسب، بل في أماكن أخرى، كما بحثت في تأثير البعد الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية، إلى جانب الاتجاه العام المحتمل لعلاقات إيران في المنطقة على المدى القريب.

وخلصت الدراسة إلى استحالة وصم إيران بأنها دولة معادية بشكل مطلق، أو بأنها مجرد ضحية لقوى خارجية تعارض قيام الثورة الإسلامية.

ويلاحظ من خلال الدراسات السابقة أنها تحدثت جزئياً عن موضوع الدراسة (تأثير التسليح الإيراني على الأمن الخليجي)، ولم توضح القدرات النووية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الخليجي بأبعاده المختلفة المباشرة وغير المباشرة، خلال فترة الدراسة وانعكاساتها المختلفة، لذا ستحاول هذه الدراسة التركيز على تأثير التسليح الإيراني على الأمن الخليجي على مختلف المستويات منذ الثورة الإيرانية عام 1979 والمواقف الدولية من تطور القوة العسكرية الإيرانية في جميع مراحلها.

الفصل الثالث

الأمن الإقليمي الخليجي وسباق

التسلح في المنطقة

الفصل الثالث

الأمن الإقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة

1.3 الأهمية الإستراتيجية للخليج

تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها. فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي (العدواني، 2004، ص50).

وتتمتع منطقة الخليج بأهمية كبيرة، نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الهام بين القارات القديمة الثلاث (آسيا وأوروبا وأفريقيا)، ونقطة التقاء التجارات المتباينة، إضافة لما يملكه من ثروات تؤثر على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل من بلدانه محط اهتمام كبير من قوى عديدة. كما جعلت هذه الأهمية من الإقليم ميداناً للصراع الإقليمي والدولي الذي لا زال محتتماً حتى الآن (الفيل، 1988، ص22).

يمثل الخليج العربي أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق، ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة، وأرض الساحل الغربي لهضبة إيران. وتعتبر منطقة الخليج العربية امتداد بحرياً للمحيط الهندي، ويقع مضيق هرمز في مدخل الخليج من الجنوب، ويربط بينه وبين خليج عمان (رجب، 1989، ص20).

ويشكل الخليج العربي بحيرة شبه مغلقة تمتد من شط العرب شمالاً حتى مضيق هرمز جنوباً ويحده من الشرق الساحل الإيراني، ومن الغرب شبه الجزيرة العربية، ويتميز الخليج كمر مائي بالهدوء نظراً لخلوه من العقبات الملاحية. كما يتميز بكثرة الجزر التي يتجاوز عددها 125 جزيرة ترجع أهميتها لكونها تستطيع

التحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي. إضافة إلى مضيق هرمز الذي يعد بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم، كما يعد أهم معبر مائي عالمي، إذ يعبر من خلاله يومياً أكثر من مائة سفينة (الزايد، 2003، ص10).

أما من الناحية الاقتصادية فتتمثل الثروة النفطية في الخليج بشقيها المنتج والمخزون الاحتياطي القوة الاقتصادية المهمة لمنطقة الخليج، وقد جاء اكتشاف النفط في المنطقة ليضاعف من أهميتها الإستراتيجية، بل ويجعلها بؤرة السياسة العالمية حتى إن الكثير من الباحثين أجمعوا على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط، وهو القول الذي تعزز مع تنامي الاكتشافات النفطية التي أكدت أن دول الخليج العربية تمتلك أكبر احتياط نفطي في العالم (البستكي، 2003، ص ص32-33).

والمقصود بالأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية هنا تلك الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي، ولإقليم الخليج، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجي الدولي، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية، فضلاً عن قيمته المالية والاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي وأثر ذلك على الصراعات الدولية والإقليمية التي تخلّ بنظام توازن القوى في المنطقة (مرهون، 1997، ص38).

والأهمية النفطية للخليج العربي لا تتبع فقط من ضخامة حجم الإنتاج (حوالي 36% من الإنتاج العالمي) وضخامة احتياطياته (حوالي 64%)، وإنما أيضاً من مجموعة أخرى من الخصائص التي تميز نفط الخليج (سهولة استخراجه، قربه من السواحل وتدني كلفة إنتاجه). وترتبط بالمصالح الغربية في الخليج، مجموعة أخرى من المصالح التي ترتبط باستثمارات الغرب في المنطقة وبدور رؤوس الأموال

الخليجية - البترودولار - في حل أزمة الاقتصاد الراسمالي العالمي، وخاصة من خلال تجارة الأسلحة والودائع المالية في المصارف الغربية.

هذه الخصائص التي تميز منطقة الخليج العربي، دفعت العالم الغربي، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأميركية، إلى الاهتمام بها وطرح مفاهيم إستراتيجية متغيرة بهدف الدفاع عن مصالح المعسكر الغربي (شكر، 1982، ص4).

كما أصبح الأمن والاستقرار في الإقليم ذا أهمية حيوية ومطلباً لدول العالم أجمع، إذ إن تناقض المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي قد يؤدي إلى حدوث الصراعات الدولية، فمن يسيطر على الإقليم باستطاعته فرض رؤيته الأمنية عالمياً وتحقيق السيادة الدولية من خلاله. وهو ما دفع ديفيد نسيوم- وكيل وزارة الخارجية الأمريكية- إلى القول: "إن كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها، فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها: "إن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه"، وما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من النقاء المصالح العالمية، وما من منطقة تمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كم منطقة الخليج". (النعيمة، 1994، ص10)

2.3 تطور الأمن الإقليمي الخليجي

كان الخليج العربي محط أطماع الغزاة والمستعمرين منذ مطلع القرن الميلادي السادس عشر، فقد غزاه البرتغاليون والفرس والإنكليز والهولنديون واستولى عليه العثمانيون، إلا أن الصراع الدولي على أرض الخليج اشتد، منذ أوائل القرن السابع عشر، مع اكتشاف الإمبراطورية البريطانية " لأهمية هذا الجزء من العالم، باعتباره طريقها إلى الهند، ثم مع اكتشاف النفط فيه، فيما بعد، وناقستها، في هذا الصراع، دول أخرى من بينها فرنسا عن طريق علاقاتها بمسقط"، إلا أن الغلبة كانت لبريطانيا التي استطاعت أن تبعد عنه الإمبراطورية العثمانية والأساطيل الفرنسية، وتقيم فيه دويلات

ظلت فترة من الزمن حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية تعترف بنفوذها، كدولة عظمى في الخليج (سويد، 2004، ص7).

وكانت المراحل التي مرت بها أهمية الخليج، تسير بالموازاة مع تطور النفوذ البريطاني وترسيخه فيه، وقد تم ذلك عبر سلسلة من السياسات التي عمدت بريطانيا إلى تنفيذها لفرض سيطرتها على الخليج العربي، فكان عليها أن تخوض صراعاً مع الدول التي كانت تمارس نشاطها في هذه المنطقة، فتمكنت من أن تسهم إلى جانب هولندا من القضاء على النفوذ البرتغالي في بداية القرن السابع عشر. ودخلت في نزاع مع الهولنديين وكان لها الدور الرئيسي في إضعافه وإبعاده في العقد السادس من القرن الثامن عشر، ثم واجهت النفوذ الفرنسي المتزايد في القرن التاسع عشر وتمكنت من إضعافه وتحديده بعد نزاع استمر حتى بدايات القرن العشرين. واستطاعت بريطانيا من الحفاظ على مكانتها في الخليج العربي، والتصدي للنشاط المتزايد للعثمانيين والروس والألمان طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى التي حسمت الموقف نهائياً لصالح بريطانيا.

وبينما كانت بريطانيا تسعى جاهدة لإبعاد أي منافس دولي آخر على منطقة الخليج العربي، كانت تعمل من جهة أخرى على دعم سيطرتها على سكان المنطقة وحملهم على الانصياع لإرادتها. ولأجل تحقيق ذلك حاولت بريطانيا ربط شيوخ المنطقة بعدة معاهدات تضمن من خلالها الحفاظ على أمن المنطقة والامتناع عما يضر بمصالحها التجارية، وإخضاع علاقتهم الخارجية لسياستها، ومنعهم من بيع أو تأجير أو إشغال أي جزء من أراضيهم لأي دولة كانت دون موافقة الحكومة البريطانية. وبكلمة أخرى، إبعاد كل ما من شأنه فسخ المجال للنفوذ الأجنبي في الخليج العربي باستثناء النفوذ البريطاني (وهيم، 1982، ص ص5-6).

وعندما أعلنت الحكومة البريطانية انسحابها من الخليج في كانون الثاني 1968 في مدة أقصاها نهاية عام 1971، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتملاً

الفراغ الذي خلفه هذا الانسحاب. ويشير اسامة الغزالي حرب إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت أكثر من خطة لتواجدها المباشر في المنطقة، واتخذت قرارها بأن تحل محل البريطانيين في قاعدة (دييجو جارسيا) التي تعتبر أهم جزر المحيط الهندي من الناحية الإستراتيجية، وهو الأمر الذي وجه بالشك من جانب الاتحاد السوفييتي، الذي بدأ في تطوير سياسة بحرية جديدة في المنطقة آنذاك. وبعد أن أعلنت بريطانيا عن عزمها بالانسحاب، أخذ الوجود البحري السوفييتي يتزايد باطراد في المحيط الهندي (حرب، 1989، ص127).

من المعروف أن أهمية الخليج قد ازدادت بعد اكتشاف النفط، إلا أنه لا يمكن أيضاً تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة خصوصاً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فالنهوض القومي (الإيراني والعربي) وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية العربية قد جعل الدولة الاستعمارية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية تشددان من قبضتها، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي، خاصة بعد حرب السويس عام 1956م والثورة العراقية عام 1958م ثم الثورة اليمنية عام 1962م، والثورة الإيرانية عام 1979م (النعمي، 1994، ص12).

ولم يكن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على القوى الصديقة لها لضمان مصالحها في الخليج، أمراً خفياً، إذ ظهر أوضح تعبير عن ذلك في إعلان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، الذي عرف بـ (مبدأ نيكسون) عام 1969. فوفقاً لهذا المبدأ أعلنت الولايات المتحدة أن اعتمادها على القوة الإقليمية، لمساعدتها في حماية مصالحها في أنحاء العالم. ومن هنا كان لا بد أن يتم تطور التعاون الأمني للولايات المتحدة مع إيران والسعودية في ظل ما عرف في حينه بـ (سياسة الدعامتين)، نظراً إلى أن كلا من الدولتين يمثل نقطة ارتكاز في المنطقة، لذلك

فالتعاون معهما يمكن ان يوفر إطاراً قوياً للاستقرار في الخليج (القحطاني، 1997، ص120).

إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك أهداف نظام الشاه في الخليج، والذي كان يراه مجالاً حيوياً لإيران، فقد خشيت الولايات المتحدة من القلق الذي يؤدي إليه الاعتماد على إيران لدى دول منطقة الخليج العربية الأخرى، فرأت أن المملكة العربية السعودية هي القوة الإقليمية الأخرى وعلى قدم المساواة مع إيران (الطحاوي، 2004، ص143).

ومن الواضح أن إيران تمثل قوة نفطية واقتصادية وسكانية قوية في النظام الإقليمي الخليجي، لذا أرادت الهيمنة على هذا النظام وقيادته لصالحها باعتبارها القوة الأكبر إقليمياً، فقد قال الشاه عام 1970 بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة: "لقد بدأ عصر جديد في الخليج" (مرهون، 1997، ص201). وترى إيران أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحلها. ولذلك تدخل الشاه ضد اليساريين في ظفار والجمهوريين في اليمن، كما استطاع رسم حدود بلاده الجغرافية مع السعودية عام 1968 ومع العراق عام 1975، وأرغم الإمارات الخليجية على تغيير اسم وكالة "أنباء الخليج العربي" إلى وكالة "أنباء الخليج" عند تأسيسها عام 1976. كما طرح الشاه عام 1975 مشروعاً لأمن الخليج يقوم على إقامة حلف عسكري تحت مسمى "منظمة الدفاع الإقليمية" أو "الحزام الأمني الخليجي" أو "التحالف الخليجي" من أجل حماية أمن وحدود الدول الأعضاء، وإخلاء الخليج من القواعد العسكرية الأجنبية، وكانت إيران تحاول دائماً أن تكون هذه الأحلاف تحت قيادتها وهيمنتها (مرهون، 1997، ص209).

وعند قيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان، أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، حين أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك "جيمي كارتر" بوضوح أن أي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة،

وستواجهه بكافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية. وبذلك تحددت إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الإستراتيجية بـ (مبدأ كارتير)، وعلى ضوء هذا التصريح برزت أهمية تشكيل قوة عسكرية خاص، تعرف باسم (قوات التدخل السريع) تتاط بها عمليات التدخل الأمريكي في الخارج، وبالأخص المنطقة الغنية بالنفط، أي منطقة الخليج (القحطاني، 1997، ص120).

وفي أواخر عهد الشاه محمد رضا بهلوي تحولت إيران من أداة للحماية إلى أداة للتهديد، وأصبحت تشكل خطراً على المنطقة بسبب الطموحات الإيرانية التاريخية، عندما ظهرت أطماع الشاه في الاستيلاء على منابع النفط في الخليج، وهنا، قررت الولايات المتحدة التخلص منه واستبداله بحكم ديني يساعد على ضرب الاتحاد السوفييتي لطرده من أفغانستان، لكن الخميني استطاع أن يستأثر بالسلطة في إيران، ويوجه الثورة ضد الولايات المتحدة، ويتطلع إلى الهيمنة على المنطقة بأسرها، كما يقول بعض المحللين (عشقي، 2006، ص56).

فقد انتهجت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى كافة الدول الإسلامية، وتزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة، وخصوصاً دول الخليج العربية، الأمر الذي دعا المملكة العربية السعودية عام 1980م، ومعظم الدول العربية إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إيران، كما سارعت دول الخليج العربية إلى تأسيس مجلس التعاون في 25 مايو 1981م، للاعتماد على نفسها في تحقيق أمنها وبخاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية (مقلد، 1984، ص219).

وبهذا أصبحت إيران تمثل أكبر تهديد لأمن المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً عندما سعت إلى امتلاك أسلحة متطورة، وحثت الخطى نحو امتلاك ترسانة نووية، مستغلة الأوضاع بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م. (عشقي، 2006، ص57).

وكانت نتائج حرب الخليج الثانية قد تنوعت وتعددت، بين نتائج مباشرة على الأمن الإقليمي الخليجي، وكذلك تداعيات متنوعة على النظام الدولي وهيكلته، وتفرد وهيمنة الولايات المتحدة فيه، وانهيار وتفكك منظومة الكتلة الشيوعية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

أما فيما يتعلق بتداعياتها ونتائجها وآثارها على الأمن الإقليمي الخليجي وتطوره، فقد ترتب على هذه الحرب تولي الولايات المتحدة لمهام جديدة إزاء منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً، واهتمت السياسة الأمريكية بضرورة الاعتماد على فاعلية الوجود السياسي والعسكري الأمريكي لفرض الاستقرار والمشاركة في حفظ التوازنات الإقليمية، ومنع وقوع الأخطار غير المؤكدة والكامنة في أشكال مختلفة في المنطقة، حيث تم تحديد الأهداف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، في منطقة الخليج وتعني في مجملها الحفاظ على أمن هذه المنطقة من خلال الوجود العسكري فيها، سواء بالإقامة المسبقة بها، أو بسرعة نقل القوات إليها من أجل ردع أي محاولة تشكل تهديداً لها من الداخل أو الخارج، وحماية المصالح الأمريكية والرعايا الأمريكيين، إضافة إلى منع أي تحالف بين القوة الإقليمية في الخليج (بدوي، 2005، ص ص 32-33).

ويرى بعض المحللين أن الولايات المتحدة قد شرعت في أعقاب حرب الخليج الثانية بتنفيذ إستراتيجيتها الأمنية التي كانت قد بدأت في صياغتها على نحو ما في الفترة التي سبقت غزو العراق للكويت، ثم جاءت نتائج هذه الحرب لتوفر لها البيئة الأمنية الإقليمية الملائمة لتنفيذها. ويمكن القول إن المرتكزين الأساسيين لهذه الإستراتيجية الجديدة هما التدخل العسكري المباشر في المنطقة وتولي المسؤولية بالكلية عن تأمين المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة والتي تمحورت حول ضمان تدفق النفط وفق حيز سعري مقبول وما يرتبط به من أمن واستقرار الدول المنتجة له، إضافة إلى الاحتواء المزيج لمصدري التهديد القائمين في المنطقة، العراق وإيران اللتين لم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى أي منهما للعب دور

الحارس لمصالحها في المنطقة كما كان الحال إبان إستراتيجية توازن القوى، هذا فضلاً عن واقع أن كلتا الدولتين قد أهدرتا مصادر القوة الذاتية بفعل حربهما معاً، والتي استمرت ثماني سنوات، إضافة إلى ما لحق العراق على نحو خاص من دمار هائل بفعل الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في إطار ما عرف بعملية (عاصفة الصحراء) (الزيات، 2006، ص52).

أما بالنسبة لإيران فقد كان لحرب الخليج الثانية، بما احتوته من استعراض للقوة الأمريكية والتكنولوجيا المتقدمة، أثرها في إحباط شعورها بأهميتها كأكبر دولة إقليمية في المنطقة، فأدت من وجهة النظر الإيرانية - إلى تشويه النظام الطبيعي للعلاقات الإقليمية، ولذلك وجدت نفسها معنية بالرد على هذه التطورات. وقد عبّرت إيران عن إدراكها خطر هذه المستجدات، من خلال تأكيدها على (الزيات، 2006، ص ص33-34):

1. رفض أي تغيير في الحدود السياسية، بين الدول الخليجية، خصوصاً إذا اقتضى إعادة ترتيب المنطقة على نحو ينال من الأهمية الإستراتيجية لإيران.

2. حرصت إيران على وحدة التراب الوطني العراقي، من منظور أن العراق، يُعد عمقاً إستراتيجياً لها، والحفاظ على وحدته ضماناً أساسية من ضمانات التكامل الإقليمي والقومي الإيراني نفسه.

3. ضرورة حفظ التوازن الإستراتيجي، التركي - الإيراني، انطلاقاً من مشكلة الأقلية الكردية الإيرانية التي تجسد الخلفية التي ينبع منها هذا التصور الإيراني.

4. رفض الوجود الأجنبي في الخليج، الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لطرد العراق من الكويت، والذي قبلته على مضض. وفور انتهاء حرب الخليج الثانية أكدت مجدداً على وجوب خروج القوات الأجنبية من المنطقة، وأن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المصلحة عليه.

5. تأكيد ان صيغة التعاون الامني والسياسي والاقتصادي الشامل بين دول منطقة الخليج، هي الأنسب للحفاظ على الأمن الإقليمي، والإطار الأمثل لتنظيم العلاقات الإيرانية-الخليجية، وتأمين المنطقة في المستقبل ضد أي أحداث، على شاكلة العدوان العراقي على الكويت.

وجاء الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار 2003، ليشكل سابقة خطيرة في منطقة الخليج منذ انتهاء التواجد العسكري البريطاني في الخليج مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، فهي المرة الأولى التي تقع فيه دولة خليجية تحت الاحتلال الأجنبي المباشر، وخصوصاً عندما تكون دولة مثل العراق التي مثلت عبر نصف قرن من الزمان أحد قطبي توازن القوى في منطقة الخليج، إضافة لتمثيله أحد مصادر تهديد أمن الخليج أيضاً. هذا إضافة إلى التواجد العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة، وهو الأمر الذي كانت تخشاه دول الخليج دائماً.

فإذا كانت الحرب الأمريكية على العراق قد استطاعت القضاء على التهديد العراقي لأمن الخليج والذي ظل هاجساً يورق دول الخليج عامة والكويت خاصة على مدى أكثر من ثلاثة عشر عاماً، فإن هذا لا يعني تغيير حقائق التاريخ والجغرافيا، حيث لا تزال منطقة الخليج تحتوي عناصر التوتر التي تجعل من الوجود الأجنبي أمراً حتمياً، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الدفاع الكويتي آنذاك جابر الصباح بقوله: "التواجد الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقات أمنية موقعة بين البلدين، ولا علاقة له بما يحدث في العراق"، ومن ثم فإن التعرف على طبيعة التهديدات الأمنية لدول الخليج العربية في مرحلة ما بعد احتلال العراق تقتضي الإشارة إلى ثلاثة أطراف ينبغي لهذه الدول التعامل معها بما يضمن أمن واستقرار تلك المنطقة، وهي الولايات المتحدة والعراق الجديد وإيران (كشك، 2003، ص112).

3.3 سباق التسلح في الخليج:

سباق التسلح (Armament Race) هو التنافس على تكديس الأسلحة، على الأقل، من قبل فاعلين اثنين متصارعين. والعملية الأساسية في سباق التسلح هي نمط الفعل ورد الفعل. مثل هذا السباق كان دائماً يسبق الحروب واندلاع العنف. فقد سبق اندلاع الحرب العالمية الأولى سباق بحري بين المملكة المتحدة وألمانيا الإمبراطورية. وفي بعض الأحيان، يكون سباق التسلح سمة لازمة لوجود أزمات مزمنة. والمثال الواضح على ذلك، هو الصراع العربي- الإسرائيلي (إيفانز ونيونهام، 1998).

وتشير الموسوعة العسكرية إلى اختلاف ظاهرة سباق التسلح حسب نمط الدول التي تقوم به، حيث تتمثل في الدول الصناعية الكبرى بتطوير الأسلحة والمعدات الحربية نوعياً، وإنتاجها بكميات كبيرة وتكديسها، وبناء قوات مسلحة ضخمة متأهبة باستمرار لخوض القتال، أما عند الدول غير الصناعية (الدول النامية) فيتمثل سباق التسلح باستيراد الأسلحة والمعدات وتكديسها واستبدالها عند حصول تطورات تقنية جديدة، والتي تجعل المخزون من الأسلحة قليل الفاعلية بالنسبة إلى ما يملكه الخصوم المحتملون وبناء قوات مسلحة كبيرة نسبياً (الأيوبي، 1980، ص 760).

إن العلاقة بين سباق التسلح والحرب علاقة مؤقتة. فسباق التسلح ليس بالأمر الضروري ولا الكافي لاندلاع الحرب. ثم إن النظريات التي تعتمد كثيراً على أفكار الردع تفترض أن وجود مستوى معين من الأسلحة أمر ضروري لمنع الحرب. ومن هذا المنطلق، فإن اختلال التوازن في سباق التسلح هو الأكثر احتمالاً للتسبب في انهيار النظام واندلاع الحرب. وهذا المفهوم وثيق الصلة بمفهوم توازن القوى (إيفانز ونيونهام، 1998).

ويفترض نموذج سباق التسلح الذي وضعه ريتشاردسون (Richardson)، أن كلاً من الدولتين (أ) و (ب) تقرران معدل التسلح أو نزع السلاح على المدى

القصير على الأقل، من خلال سلسلة من العلاقات بين معدل التسلح أو نزرعه، ومستوى التسلح. ويتأثر ذلك بعاملين: الأول، مستوى تسلح الخصم، وهو عامل دافع نحو زيادة معدل التسلح. والثاني، مستوى التسلح لدى الطرفين في لحظة معينة، والذي يقود إلى التقليل من معدل التسلح بفعل عوامل التكلفة. فإذا تفوق العامل الأول على الثاني، سيكون هناك سباق للتسلح، وإذا زادت الأعباء المالية للتسلح على الاعتبارات الأمنية، اتجه الطرفان إلى نزع السلاح. وفي الحالة الأولى قد يكون سباق التسلح مدمراً، ويتجه بشكل متسارع لأن يقود للحرب، أو إلى نقطة يتحقق فيها توازن مستقر ويتوقف عندها. وإذا تحول عن هذه النقطة لسبب خارجي، فإنّ التوازن سيلعب دور الطارد، ويدفع بالمتغيرات إلى مزيد من البعد عنه. وهذا يختلف عن حالة التوازن المستقر التي يلعب فيها التوازن دور الجاذب، إذا كان مستوى التسلح عند نقطة غير نقطة التوازن (مرهون، 2006 : Simaan, 1975, p96).

ولم يعرف سباق التسلح بمفهومه الحديث إلا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولو أن هذا السباق بالمفهوم العام للكلمة، قد استمر عبر العصور وتمثل في تطوير الأسلحة الموجودة واختراع أسلحة جديدة وتكديس المعدات القتالية وإعداد الجيوش للحرب (الأيوبي، 1989، ص760).

ويحدد حجم الإنفاق العسكري ما تخصصه الدول من ناتجها القومي الإجمالي لمجال الدفاع والأمن، سواء لاستيراد الأسلحة من الخارج، أو تصنيعها محلياً، وللتطوير والبحث العلمي من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا العسكرية، كما أنه يحدد مدى إدراكها لوجود تهديد خارجي لأمنها القومي وما تتكبده من تكلفة مالية على نشاطها العسكري، وهذه التكلفة هي بمثابة مدخلات للقطاع العسكري. ولذا فإنها لا تفيد بمفردها في تقدير القوة الأمنية أو العسكرية، والتي هي مخرجات لذلك القطاع. فتلك القوة بشقيها تتوقف على التوازن بين فئات الإنفاق المختلفة ضمن ميزانية الدفاع، التكلفة، مستوى التكنولوجيا والتدريب، وعلى العقيدة العسكرية، ولذلك فإنّ

ميزانية الدفاع الإجمالية قد تؤدي إلى مستويات مختلفة من الأمن أو التهديد تبعاً لكيفية الإنفاق (مرهون، 2006).

وجاءت أبرز صور سباق التسلح مباشرة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، فعلى خلفية الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب وتصادده، تصاعدت وتيرة سباق التسلح في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها، والاتحاد السوفيتي السابق وحلفائه. وخصوصاً مع دخول السلاح النووي إلى هذا السباق، حيث حولت الأسلحة النووية صراع الشرق والغرب إلى صراع يمس كل فرد في العالم المعاصر، وعاشت البشرية مأزقاً وجوياً، لأنها ستكون أولى ضحايا أي حرب تتدلع، كما أدى سباق التسلح النووي إلى أزمة مستمرة في حياة دول الشرق والغرب.

فالدول النووية وقعت أسيرة منطق هذا السباق الذي طور قوانينه الخاصة، بمعزل عن إرادة الدول نفسها، والتي أضحت تدور في حلقة مفرغة، فكلما تم تطوير أسلحة جديدة وتضاعف عددها وحجمها، ازداد شعور الدول النووية بعدم الأمان، وهذا الشعور المتزايد بالإحساس بالخطر كان بدوره ينمي سباق التسلح، ويزيد من حاجة الدول إلى طلب المزيد من الأسلحة النووية الجديدة، وهكذا تحول سباق التسلح إلى عنوان للعلاقات الدولية، ومؤشر لنمط سلوك الدول وتعاملها فيما بينها.

وأصبح التسلح قراراً للتأكيد على حاجة، وتلبية لوظيفة، أو استجابة لتحدي، ولم يعد اصطلاحاً عسكرياً يعني تكديماً لطائرات ومدافع ودبابات وأسلحة دمار شامل فحسب، بل تحول إلى سياسة واستراتيجيات وصار يحمل مضامين أمنية، ونمطاً للعلاقات تسعى الدول وخصوصاً الكبرى منها لفرض سلطتها وهيبتها من خلال تحقيق سبق فيه مهما كلف الثمن (علو، 2006، ص ص 61-62).

أما على الصعيد الإقليمي الخليجي، فتجدر ملاحظة الارتباط الكبير بين التوجه نحو التسلح في الخليج والصراع العربي الإسرائيلي، الذي ألقى بظلاله

- ولا يزال - على منطقة الشرق الاوسط بمجملها، وليس ادل على استمرارية هذا الارتباط ما تروج له إيران دائماً، وكذلك الحال بالنسبة لجميع دول المنطقة، بأن برامج التسلح التي تتبناها تهدف دائماً إلى توفير الغطاء الدفاعي لهذه الدول من أي محاولة عدوانية إسرائيلية (Rodman, 1991, p16).

ويمكن رصد أهم ملامح سباق التسلح في منطقة الخليج، منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، وبالأخص بعد حرب تشرين عام 1973، عندما بدأت معظم الدول العربية في منطقة الخليج ببذل جهود كثيفة في سبيل بناء وتطوير قدراتها العسكرية، راصدة من أجل تحقيق هذا الهدف مبالغاً مالية ضخمة جعلت من المنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم إنفاقاً على شؤون الدفاع والتسلح (Ehteshami, 2003, p263).

وباستثناء العراق الذي كان يملك أصلاً قوات كبيرة وحديثة التسليح نسبياً، فإن جهود البناء العسكري هذه شكلت بالنسبة لدول الخليج (السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، البحرين) تحولا جذرياً في سياستها الدفاعية، على الأقل من زاوية ظهور تصميم واضح لديها على بناء وإدامة قوات مسلحة كبيرة ومجهزة بصورة متطورة وفاعلة، إذ إن قدرات تلك الدول كانت تقتصر حتى ذلك الوقت على الاحتفاظ بقوات عسكرية صغيرة، بل ورمزية في بعض الأحيان لا تتعدى مهماتها عمليات الأمن الداخلي وحراسة الحدود وخفر السواحل لمنع أعمال التهريب والدخول غير الشرعي إلى البلاد.

أما خلال الفترة التالية لحرب تشرين عام 1973، وبالتحديد بعد أن ارتفع سعر النفط أكثر من مرة أخذ يتشكل مركز جديد للتسلح في الخليج العربي ليبتلع قسماً كبيراً من رأسمال دول المنطقة. ويشير بعض الباحثين إلى أن هذا التسلح لم يكن يقوم على أساس الاهتمام فعلاً بأمن دول المنطقة والدفاع عن حدودها ووحدتها أراضيها، بقدر ما كان انعكاساً للطموحات السياسية وحب الذات لدى الدوائر الحاكمة في هذه الدول.

والتي قادت إلى زيادة عدم الثقة وتفاقم حدة التوتر بين دول منطقة الخليج (ماشين وياكوفليف، 1988، ص53).

وتظهر الإحصائيات حول الإنفاق العسكري لدول المنطقة هذا التحول المحموم نحو التسلح الذي اجتاحت المنطقة، حيث بلغت عائدات توريد السلاح لمنطقة الخليج العربي أعلى نسبة مبيعات من السلاح بالنسبة للدول الغربية. فقد ارتفعت هذه المبيعات من 922 مليون دولار عام 1959 إلى 3421.2 مليون دولار في النصف الأول فقط من عام 1976. وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للسلاح، فقد بلغت أرقام مبيعاتها العسكرية عام 1974 ما يقارب 54% من جميع مبيعاتها من السلاح، وتضاعفت معدلات الإنفاق على التسليح في الخليج عدة مرات خلال السنوات الخمس اللاحقة على هذا التاريخ (القاسمي، 1987، ص57: Kennedy, 1975, p14).

فالحكومة السعودية على سبيل المثال أنفقت خلال الفترة ما بين عامي 1975-1979 ما لا يقل عن 54 مليار دولار في مجالات المشتريات والتجهيزات العسكرية منها 18 مليار دولار تم إنفاقها عام 1977 في مجال المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة وحدها (القباع، 1986، ص141).

ويشير بعض المحللين إلى أن استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لطلبات توريد السلاح لدول الخليج العربي مردها إلى أكثر من عامل: من ذلك الرغبة في تقوية روابطها مع هذه الدول و لأنها تقود إلى تحسين موازين مدفوعات الدول الغربية، فضلا عن إدراكها أن التلکؤ في الاستجابة لمثل هذه الطلبات قد يدفع دول هذه المنطقة لطلبه من دول أخرى مستعدة بل متأهبة للاستجابة لأي طلب من هذا النوع (القاسمي، 1987، ص57).

في حين يشير آخرون إلى أن الولايات المتحدة قد استخدمت التنافس الإيراني السعودي في الخليج لخدمة مصالحها الخاصة. فسلحت إيران ودعمت في الوقت نفسه صعود الدور السعودي في المنطقة في ما يتعلق بمسائل استخراج النفط وتخفيض

أسعاره. وفي آن معاً غدت أمريكا سباق التسلح في الخليج عن طريق إغراق المنطقة بالأسلحة ساعية بذلك إلى ربط دول المنطقة بالمصالح الأمريكية وتقوية مواقعها أكثر في رسم سياسة هذه البلدان، وخصوصاً أن التنافس بين السعودية وإيران على زعامة المنطقة أخذ يتفاقم مع نمو القدرة السعودية المالية والسياسية، حيث كانت السعودية تنظر بقلق متزايد إلى نزعات الهيمنة والزعامة التي اتصفت بها تحركات الشاه (ماشين وياكوفليف، 1988، ص 22).

وبشكل عام، يمكن تلخيص العوامل التي أدت إلى ازدياد التسلح في منطقة الخليج منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، بما يلي (خالدي وآخرون، 1982، ص 9 - 10):

أولاً: تزايد أهمية المنطقة إقليمياً ودولياً:

فبعد حرب تشرين 1973 وأزمة النفط العالمية إلى أعقبها، برزت منطقة الخليج كأحد أكثر المناطق المنتجة للمواد الأولية حيوية في العالم. كما كان واضحاً أن هذه الأهمية مرشحة للازدياد في المستقبل، بالنظر إلى المخزونات النفطية الموجودة فيها والتي تفتقر إليها معظم أقاليم العالم الأخرى.

ثانياً: تضخم المداخل النفطية:

فقد أدى الازدياد المستمر في ثمن النفط إلى تصاعد المداخل المالية للدول المنتجة بشكل لم يسبق له مثيل في الماضي. وكان من الطبيعي أن يتم تحويل جزء كبير من هذه المداخل، إن لم يكن الجزء الأعظم منها إلى نواحي الدفاع والأمن وتنمية القدرات العسكرية.

ثالثاً: الاقتناع الذاتي بالحاجة إلى قوة عسكرية فعالة:

وهو شعور لم يكن السبب الداعي إليه الاقتناع بأهمية المنطقة عموماً فحسب، بل ساهمت في تنميته كذلك الحاجة الذاتية لدى كل من دول المنطقة لامتلاك قوات مسلحة وطنية قادرة على الدفاع عن مصالحها ومواردها وحدودها ضد ما يمكن أن يهددها من

اخطار سواء كانت داخلية او إقليمية محلية او دولية، كما ان القناعة لدى انظمة حكم هذه الدول ازدادت حول حتمية امتلاك مثل هذه القوات كأحد العناصر الأساسية المكونة لمبادئ استقلالها الوطني. وبالنظر إلى الطبيعة السابقة لهذه الدول، وكون معظمها كان قد حصل على استقلاله حديثاً من جهة، أو لأن الاهتمام السابق بتطوير قواتها المسلحة كان هامشياً إلى حد بعيد، فان جهود بنائها العسكري والدفاعي اتسمت بحتمية كونها ذات طابع شامل يبدأ من مرحلة الصفر تقريباً. وقد استدعى ذلك تخصيص برامج مالية وبشرية ضخمة لم تكن هذه الدول قادرة على تحمل أعبائها بمفردها، وتحديدا على صعيد الخبرات التقنية والفنية من جهة، والكفاءات العسكرية التكتيكية والعملياتية من الجهة الأخرى، الأمر الذي وفر للدول الغربية بالأخص الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا فرصة الفوز بعقود تسليح وإنشاء وتجهيز بمبالغ طائلة ما يزال انجاز معظمها بحاجة إلى عدة سنوات على أقل تقدير. وقد كان للحرب العراقية الإيرانية دور كبير في تصعيد سباق التسليح.

الحرب العراقية الإيرانية وتصاعد سباق التسليح في الخليج

شهدت منطقة الخليج مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، صراعاً بين القوى الإقليمية الرئيسية الثلاث في المنطقة: المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران، اختلفت فيه أهدافها، من منطلق الأمن الوطني الذاتي لكل منها، وكذلك ارتباطاتها بالقوى الدولية، مما حال دون الوصول إلى موقف موحد، وهو ما كان يصعب الوصول إليه عملياً في ظل ظروف كل دولة منها، ومصالحها الخاصة. مما قاد إلى توجه كل دولة لتضخيم ترسانتها العسكرية، فتسابقَت إلى التسليح من مصادر متعددة، تحسباً لاحتمالات حسم الخلافات بينها، عسكرياً، في بعض المواقع المتنازع فيها. وقد قدر المراقبون آنذاك أن ضخامة القوة العسكرية الإيرانية، تزيد عن حاجتها الدفاعية، وأنها يمكن أن تكون لتهديد الدول العربية الخليجية، وقد استخدمت إيران ذلك التفوق العسكري في احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة، والتمسك بها. كما تدخلت عسكرياً للقضاء على الثورة في

ظفار في سلطنه عُمان ورفعت من كثافة وجودها العسكري في مدخل الخليج. وبالمِثل قام العراق باستخدام قوّته العسكرية الكبيرة في خلافاته مع الكويت، التي كان يأمل أن يضمها كلها إلى أراضيه، أو الاستيلاء على جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين الإستراتيجيتين، لأهميتهما، بالنسبة إلى البحرية العراقية. أمّا المملكة العربية السعودية، فقد استخدمت تنامي قوّتها العسكرية في تزعم باقي دول الخليج، لحماية أمنها القومي، وكذلك، أمن تلك الدول، الصغيرة الحجم، مساحة وقوة بشرية، الغنية بمواردها النفطية (حرب، 1980، ص ص 15-16).

وفي الوقت الذي كانت إيران تحت حكم الشاه وكذلك الحال بالنسبة للسعودية، تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في برامج التسلح الخاصة بها، جاءت إستراتيجية بناء الترسانة المسلحة العراقية لتستند على ثلاثة أبعاد تتلخص في الآتي:

1- الاعتماد على كل من الاتحاد السوفيتي والصين وكوريا الشمالية كموردين رئيسيين للأسلحة التقليدية التي يحتاج منها العراق كميات ضخمة لتسليح جيش ذي المليون جندي، مثل الدبابات والمدافع والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات والعربات المدرعة وطائرات القتال والسفن الحربية ... الخ.

2- الاعتماد على الدول الغربية خاصة فرنسا ودول أميركا اللاتينية في الحصول على الأسلحة والمعدات المتقدمة تكنولوجيا والتي يصعب الحصول عليها من بلدان الكتلة الشرقية، وهو ما يعد تنويعاً في مصادر السلاح حتى لا يقع تحت طائلة فرض حظر عليه من الاتحاد السوفيتي في أي لحظة، خاصة وأن سياسته كانت متذبذبة معه خلال العشرين عاماً الماضية بسبب المذابح التي ارتكبها العراق في حق الشيوعيين داخله.

3- الإسراع في بناء قاعدة صناعية حربية عراقية ذاتية يمكن أن تمد القوات المسلحة العراقية باحتياجاتها من الذخائر والأسلحة التقليدية الخفيفة ثم الثقيلة،

وذلك من خلال تصنيع أسلحة سوفيتية داخل العراق (القاسمي، 1992، ص 61-62).

وكان من الطبيعي - وكما ذكرنا سابقاً - أن يقود هذا التنافس على تكديس الأسلحة في الخليج إلى اندلاع الحرب بين قوتين من أهم القوى العسكرية في المنطقة وهما العراق وإيران. ومما يدل على خطورة سباق التسلح أيضاً، أن هذه الحرب كانت تقريباً بلا هدف، فعلى الرغم من إعلان كل طرف هدفه من الحرب، سياسياً وعسكرياً، فإن المحللين الإستراتيجيين، يؤكدون أن الأهداف غير المعلنة مختلفة تماماً عن تلك المعلنة، أو أن الأهداف المعلنة ليست هي كل الأهداف المتوخاة من ذلك القتال (بيلو، 1986، ص 265)، حيث بدأت الحرب وانتهت بعد ثماني سنوات، دون نتيجة ودون تحديد رابح أو خاسر.

والمهم هنا حجم تأثير هذه الحرب على برامج التسلح في دول الخليج، فكما كانت هذه الحرب نتاج لسباق تسلح في المنطقة، كانت هي أيضاً سبباً في سباق تسلح أكثر حدة بين دول المنطقة، فلم يكن طرفا الحرب وحدهما من يعزز ترسانته العسكرية يومياً بأحدث تكنولوجيات التسليح الغربية والشرقية على حد سواء، حيث لجأت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت إلى تعزيز قدراتها العسكرية الدفاعية بشكل مبالغ فيه خلال الثمانينات من القرن العشرين.

فبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في 22 سبتمبر 1980، تقدمت الحكومة السعودية بطلب إلى الحكومة الأمريكية يقضي بضرورة حصولها على خمس طائرات من طراز (أواكس) للإنذار المبكر وحصولها أيضاً على ثماني طائرات نموذج صهريج لتمويل تلك الطائرات بالوقود جواً، إضافة إلى قطع الغيار ومعدات الدعم اللازمة لها لمدة ثلاثة أعوام، وذلك بهدف تمكين السعودية من تأمين عمليات القيادة والمراقبة والاتصالات لكل من القوات الجوية التكتيكية والدفاع الجوي السعودي. وبلغت قيمة هذه الصفقة 8.5 مليار دولار منها 5.8 مليار قيمة طائرات الصهريج والتجهيزات الأخرى، وقد تسلمت السعودية أولى طائرات الأواكس في

يونيو 1986 واكتملت عملية تسليم بقية الطائرات الاخرى مع تجهيزاتها في واسط عام 1987 (Alfred, 2001, p15) .

لقد تعرضت هذه الصفقة لهجوم حاد ومعارضة قوية من جانب إسرائيل ومؤيديها في الكونغرس الأمريكي بهدف تعطيلها وإلغاءها غير أنها حازت على موافقة الكونغرس بعد ذلك في 28 أكتوبر 1981، وذلك بعد إصرار السعودية على إتمام الصفقة، حيث أعلنت أنها إذا لم تحصل عليها من الولايات المتحدة فسوف تحصل عليها من مكان آخر (الحسن، 2001، ص15) .

ومع ظهور أهمية الصواريخ التكتيكية ومدى خطرها وتأثيرها خلال القصف المتبادل للمدن بين العراق وإيران في آذار 1985، قررت السعودية الحصول على أنواع متقدمة من الصواريخ الإستراتيجية أرض - أرض متوسطة المدى من أجل تعزيز وتطوير قدراتها الدفاعية الصاعدة . وتزامنت هذه الجهود السعودية مع دخول الصين الشعبية سوق بيع السلاح من بابها الواسع وبروزها كقوة ثالثة تملك سلاحاً متطوراً للبيع في العالم الثالث في أعقاب سياسة الانفتاح الصينية التي استفادت من التكنولوجيا الغربية وخاصة الأمريكية، وقد تمخض ذلك كله عن نجاح الحكومة السعودية في الاتفاق مع الحكومة الصينية حول قضية تزويد القوات المسلحة السعودية بعدد من الصواريخ الإستراتيجية أرض- أرض متوسطة المدى طراز (CSS2) يبلغ مداها 2600 كيلو متر، وأطلق على هذه الصفقة (رياح الشرق)، وقد أكد الملك فهد آنذاك حصول السعودية على هذا السلاح دون ذكر عدد الصواريخ المشتراه وذلك في اجتماع مجلس الوزراء في مارس 1988 (سلطان، 1990، ص106) .

استمرارية سباق التسلح في القرن الجديد:

ساهم الغزو العراقي للكويت عام 1990، وحرب الخليج الثانية التي ترتبت عليها في كانون الأول 1991، بتعزيز دوافع التسلح لدى دول المنطقة، وخصوصاً لدى إيران التي رأت نفسها الهدف التالي للولايات المتحدة بعد العراق، وكذا الحال

بالنسبة لدول الخليج العربية، التي رأت بتجربة الغزو العراقي للكويت شبحاً يهدد كل دولة من هذه الدول.

وبعيداً عن الدخول في تفاصيل صفقات السلاح لكل دولة من دول الخليج، وبما أننا سنقوم بمناقشة القدرات العسكرية الإيرانية في الفصل القادم من هذه الدراسة، فإننا سنكتفي هنا بالإشارة إلى بعض ملامح سباق التسلح الإيرانية والخليجية في العقد الأخير.

وعند مناقشة قضية القدرات التسليحية لدول إقليم الخليج، يمكن استخدام مؤشرين: الأول، خاص بحجم الإنفاق العسكري. والثاني، متعلق بنوع الأسلحة التي تمتلكها دول المنطقة؛ ففيما يتعلق بحجم الإنفاق، يلاحظ أن إجمالي ما أنفقته دول مجلس التعاون الخليجي أثناء حرب الخليج الثانية، بلغ نحو 65 ضعفاً لما تنفقه إيران، بينما تقلصت فجوة الإنفاق في العام 2002، حيث فاق الإنفاق الخليجي، الإنفاق الإيراني بمقدار 36.9%. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، إلا أن الإنفاق العسكري في المنطقة لا يزال مرتفعاً. وتجدر الإشارة إلى أن معظم إنفاق دول المنطقة، لا سيما دول مجلس التعاون، يتجه نحو استيراد الأسلحة التقليدية، فقد بلغت قيمة واردات دول المجلس 8060 مليون دولار في مقابل 1440 مليون دولار بالنسبة لإيران طوال الفترة من 1998-2002 (مرهون، 2006).

أما على مستوى الداخل الخليجي، فيعد الإنفاق العسكري الإماراتي من أعلى المعدلات في المنطقة، حيث تجاوزت الـ 9 مليارات دولار سنوياً بين 2003 و2005، مقارنة بمتوسط إنفاق 3 مليارات دولار سنوياً في عقد التسعينيات. وبلغ حجم واردات الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة: 3.7 مليار بين عامي 1993 و1996، و4.2 مليار بين عامي 1997 و2000، و6.8 مليار بين 2001 و2004. وبلغت قيمة التعاقدات الإماراتية لشراء أسلحة تقليدية من الولايات المتحدة خلال الفترة (2002-2005) سبعة مليار دولار، مقابل مليار دولار للكويت، ومليار دولار لسلطنة عمان. وكانت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران

أكثر دول الإقليم اعتماداً على التعاقدات الروسية خلال الفترة (1998-2001)، إذ بلغت قيمة التعاقدات الإماراتية مع روسيا خلال تلك الفترة 800 مليون دولار، مقابل 300 مليون في حالة إيران (القلاب، 2006، ص ص 26-31).

على صعيد دولة الكويت، شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي استيراد سلاح بقيمة 4.6 مليارات دولار بين 1993-1996، مقارنة بـ 800 مليون دولار فقط في الفترة بين عامي 1997 و2000. كما جاءت معظم الواردات العسكرية من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت الكويت حليفاً رئيسياً خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مما سهل عليها عملية شراء الأسلحة الأميركية، وبدأت الولايات المتحدة في العام 2005 بتزويد القوات الكويتية بـ 16 طائرة عمودية من طراز أباتشي بقيمة 940 مليون دولار، كما تنظر الكويت حالياً في شراء 10 طائرات من طراز F/A-18. من جهتها، عقدت سلطنة عمان في العام 2001 صفقة مع الولايات المتحدة لشراء 12 طائرة من طراز F-16 بقيمة تقدر بـ 825 مليون دولار. كما قررت السلطنة أن تشتري نظام استطلاعي جوي أميركي لطائرات ال F-16 تقدر قيمته بـ 46 مليون دولار. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري الإجمالي في عمان، فإن وارداتها من السلاح قد شهدت هبوطاً كبيراً منذ أوائل التسعينيات، حيث انخفضت قيمة الواردات من 1.2 مليار دولار (إجمالي الواردات بين 1993 و1996) إلى 200 مليون في الفترة بين 1997 و2000، إلى 300 مليون بين 2001 و2004. وتعد بريطانيا أكبر مصدر لقطاع الأسلحة العماني (مرهون، 2006).

أم فيما يتعلق بدولة قطر، فقد أنفقت نحو 2.91 مليار دولار أميركي على قطاع الدفاع في العام 2005، مقارنة بمتوسط إنفاق سنوي قدره مليار دولار في أوائل تسعينيات القرن الماضي. وقد استنفدت قطر 32.5% من إجمالي إنفاقها العام في الفترة بين 2000 و2004 لصالح قواتها العسكرية، وهذه ثالث أكبر نسبة إنفاق دفاعي في الوطن العربي. بيد أن استيراد قطر للسلاح والمعدات العسكرية قد شهد

انخفاضاً ملحوظاً في السنوات الماضية، ففي العام 1994 استوردت الدوحة سلاحاً بقيمة 1.3 مليار دولار، و 625 مليون عام 1997، ومليار واحد في 1999، بيد أن متوسط قيمة استيراد السلاح في الأعوام السابقة انخفضت لأقل من 50 مليون دولار في السنة. وتأتي 80% من الموارد الآلية للقوات القطرية المسلحة من فرنسا، وإن شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً في التعاون القطري- الأمريكي والقطري- البريطاني في مجال الدفاع (القلاب، 2006، ص 28).

أما بالنسبة لمملكة البحرين وفي مجال نظم التسليح، لم يعلن عن شراء صفقات سلاح جديدة في البحرين، كما نلت تصريحات المسؤولين في وزارة الدفاع البحرينية وقيادة قوة الدفاع، حيث إن البحرين تتوي ضبط نفقات التسليح وليس التوسع في شراء الأسلحة، وسترکز الاهتمام على التدريب والاستمرار باستخدام الأسلحة المتوفرة حالياً لديها. وأفادت مصادر أمريكية بأن الولايات المتحدة قد تبيع معدات وخدمات لدعم طائرات F-16 العاملة في القوات الجوية بمبلغ 150 مليون دولار. ومن المقرر كذلك أن تتسلم القوات الجوية ست طائرات تدريب من نوع هوك Hawk 129 بريطانية الصنع في ديسمبر 2006، من أصل 12 طائرة كانت قد تعاقدت عليها آنفاً. وهناك نية في شراء رادار متطور ثلاثي الأبعاد من نوع AN/TPS-59، من صناعة شركة لوكهيد مارتن الأمريكية والمستخدم للكشف والإنذار المبكر عن إطلاق الصواريخ الباليستية (القلاب، 2006، ص 28).

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن منطقة الخليج تعاني من غياب هيكل مستقر للأمن الإقليمي، مما أدى إلى كثرة الصراعات والتوترات والحروب في المنطقة، وهو الأمر الذي دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الارتباط بقوى خارجية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقيات أمنية وبرامج تسليح تقليدية عالية المستوى، وذلك قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

وعلى أثر الحرب على العراق التي انتهت بالإطاحة بنظام صدام حسين ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي- البريطاني، فقد أصبح هناك واقع

جديد في المنطقة، حيث اختفى نظام نظرت إليه دول عديدة على أنه مصدر للخطر والتهديد، وبخاصة بعد مغامرته بغزو واحتلال الكويت وما ترتب عليهما من تداعيات.

فالتطورات التي أعقبت احتلال العراق، وبخاصة في ما يتعلق بحل الجيش العراقي وتفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، قد أسهمت في حدوث اختلال في التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الخليج لحساب إيران، كما سمحت لواشنطن بأن تكون الفاعل الدولي الرئيسي في المنطقة لا سيما في ظل تمدد وجودها العسكري ودورها السياسي فيها. وفي ظل هذه الظروف والمعطيات تبقى مسألة غياب هيكل مستقر للأمن في الخليج من المحددات الرئيسية لمستقبل الأوضاع في المنطقة، خاصة أن تعدد رؤى وتصورات الأطراف المعنية بهذا الشأن، ووجود تعارض جوهري بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بخصوصه يجعل عملية التوصل إلى صياغة نظام أمني مستقر في الخليج مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة. وهو الأمر الذي يجعل من التهديدات الإيرانية لأمن الخليج مسألة بالغة الخطورة، نظراً لأن تفرد إيران بامتلاك القوة النووية إضافة للقوة العسكرية التقليدية ذات التكنولوجيا المتقدمة (والتي سيتم إلقاء الضوء عليها بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة)، سيؤهلها لصياغة أمن الخليج وتوازناته بما يخدم مصالحها الإستراتيجية وعلى حساب مصالح وأمن دول الخليج العربية، وكذلك الحال بالنسبة لأمن ومصالح العراق الجديد.

الفصل الرابع

بناء القوة العسكرية الإيرانية

الفصل الرابع

بناء القوة العسكرية الإيرانية

لقد كانت وما زالت القوة العسكرية الإيرانية من أهم محددات سياسة إيران الخارجية التي أهلتها لتصبح قوة إقليمية مؤثرة، وذلك على اعتبار أن إيران ليست قوة حديثة أو صاعدة في النظام الإقليمي الخليجي؛ فمن المعروف أن إيران هي وريثة الإمبراطورية الفارسية القديمة. وظلت، عبر العصور المختلفة تسعى للحفاظ على كيانها كقوة ذات شأن، وخصوصاً في القرن الماضي، عندما صارت، في ظل نظام الشاه، تمثل القوى الإقليمية الأكبر في منطقة الخليج.

فمنذ الستينات من القرن الماضي، وإيران " الشاه " تطمح إلى بناء قوة عسكرية تؤهلها للسيطرة على المنطقة، خاصة بعد الانسحاب البريطاني منها. فقد تولت مهمة حفظ الأمن الإقليمي، وهو ما أهلها لأن تقوم بدور شرطي المنطقة، في ظل وجود مجموعة من الدول الخليجية الضعيفة وغير المستقرة. فالشاه كان يرى أن أمن الخليج يستتب بوجود دول تابعة لإيران أو حليفة لها، واعتبر نفسه حامي المصالح الغربية عندما قال: "نحن نقوم بدور عالمي بصفقتنا حراساً وحماة لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم... إن أوروبا واليابان والولايات المتحدة تعتبر الخليج جزءاً لا يتجزأ من أمنها، ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن، ولهذا السبب نفعل ذلك لأجلها" (النعمي، 1994، ص14).

ومن هنا، فقد سعت إيران لبناء قوة عسكرية توفر لها الهيمنة على مضيق هرمز وعلى الملاحة الدولية. ولا يقتصر اهتمام إيران على تطوير قدراتها العسكرية التقليدية فحسب، بل يتعداه إلى تطوير قدراتها النووية.

ويلخص أيليت سافيون (Savyon) أهداف إيران الإستراتيجية بالسعي نحو بناء قوة إقليمية، بما يلي (Savyon, 2002):

أولاً: تأسيس وبناء موقع إقليمي مميز بين الدول المجاورة، مثل العراق، والسعودية، وكذلك الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا، وكذلك الحال بالنسبة للقوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا ومصر وإسرائيل، وأخيراً بناء حالة من المساواة والتوازن الإقليمي مع القوى النووي الإقليمية مثل إسرائيل وباكستان والهند.

ثانياً: تعزيز موقعها كمركز قوة إسلامي آسيوي، مقابل للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: ترغب إيران بمنافسة تركيا وروسيا بالتأثير على دول وسط آسيا وكذلك التحكم بأجندة عمل دول العالم الإسلامي، كما تعمل إيران جاهدة على التأثير في إستراتيجية الفلسطينيين وسياساتهم تجاه القضية الفلسطينية.

ومن هنا سعت إيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة وخصوصاً منذ السنوات الأخيرة في الحرب العراقية الإيرانية إلى العمل على بناء منظومة عسكرية متطورة جداً سواء على صعيد القوة الجوية أو البرية أو البحرية مع اهتمام كبير ببناء قوة صاروخية عالية المستوى والدقة والمدى، وقامت بتسخير معظم إمكانيات الدولة المادية والعلمية لهذا الهدف، فوصل حجم الإنفاق الدفاعي الإيراني خلال العام 2006 - حسب إحصائيات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS - حوالي 6.6 مليار دولار (The International Institute For Strategic Studies, 2007).

ومن هنا لم يكن من المفاجئ سعي إيران لامتلاك القدرات العسكرية النووية التي تكفل لها قوة ردع عظيمة في مواجهة القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، ففي حين أن قوتها العسكرية التقليدية ستضمن لها تفوقاً إقليمياً واضحاً مقارنة مع جميع دول المنطقة بما فيهم إسرائيل وتركيا، مما يفسح المجال لإيران لتحقيق جميع طموحاتها الإقليمية دون أي عوائق.

1.4 تطوير القدرات العسكرية التقليدية

تزايدت التحليلات الغربية والعربية في السنوات الأخيرة حول نشاط إيران المتزايد في مجال التسليح، خصوصاً مع إعلانات القوات المسلحة الإيرانية المتكررة عن تطوير ترسانتها العسكرية سواءً في البرية أو البحرية أو الجوية، حيث نشطت في السنوات الأخيرة جهود إيران الرامية إلى تدعيم قدرات الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية (الباسدران) بأحدث المعدات العسكرية التي تتناسب وحجم التهديدات المستمرة والمتلاحقة للأمن القومي الإيراني وحفظ مساحة البلاد الضخمة (1.648.000 كم) والحدود المترامية الأطراف مع سبع دول مجاورة. كما أعطت الحرب مع العراق (1980م - 1988م) إيران الفرصة لمراجعة العديد من خياراتها وخططها العسكرية التقليدية التي صيغت على عجل وبدون تكتيكات إستراتيجية حديثة نظراً لظروف بدء الحرب المفاجئة وحالة الفوضى السياسية والمؤسسية فيها آنذاك (محمد، 2003).

وقد تسببت عدة عوامل خلال الثمانينيات في جعل إيران أضعف من حماية ذاتها، من ذلك الانخفاض المفاجئ في القوات المسلحة الإيرانية والتخلص الواسع النطاق من عدد كبير من الخبرات العسكرية وكذلك الانقطاع المفاجئ في إمدادات الأسلحة وقطع الغيار من قبل الموردين الأساسيين لإيران (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) وذلك عقب نجاح الثورة الإيرانية في عام 1979. وكانت الصناعة العسكرية الوطنية عاجزة عن مواجهة احتياجاتها من الأسلحة المتطورة، كما أن الموردين الوحيدين المتاحين آنذاك (الصين وكوريا الشمالية) كانا يفتقدان هذه الأسلحة. وفي فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت الحقائق السياسية والاقتصادية والعسكرية تدفع إيران وروسيا نحو التقارب، الأمر الذي جعل روسيا مورد أسلحة لإيران. ورغم ذلك فإن الخبرة المكتسبة خلال الحرب الإيرانية-العراقية بينت أن الاعتماد الكبير على مورد أجنبي بدون اعتبار مدى موثوقيته واستعداده الدائم، هو أمر بالغ الخطورة في حال إذا ما غيرت الأطراف مواقفها

حسبما تقتضي مصالحها. ولذلك لم يكن مفاجئاً ان بدأت إيران منذ الثمانينيات في السعي من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي في احتياجاتها التسليحية الأساسية، مع العمل في الوقت نفسه علي إشباع حاجاتها الملحة من خلال المورد الوحيد المتاح ألا وهو روسيا، ومن دول أخرى - ولكن بدرجة أقل- هي أوكرانيا وروسيا البيضاء والصين وجنوب أفريقيا (علي، 2003، ص57).

1.1.4 تطوير القوة البرية والصاروخية الإيرانية

في مجال تطوير قواها البرية نجحت إيران في تصنيع البنادق والأسلحة الخفيفة والمدرمات والدبابات وناقلات الأشخاص. وتمكنت في العام 1994م، من تصنيع دبابة نو الفقار من قطع الدبابتين الأميركيةيتين M48 و M60. كما أنها تمتلك مخزوناً من صواريخ الجيل الأول من الصواريخ الجوالة، مثل صواريخ سيلك وورم (الصينية) التي يمكن إطلاقها من منصات متقلة أو ثابتة، بحرية أو برية، ويسهل نقلها. وتمكنت في الآونة الأخيرة، من امتلاك تكنولوجيا تطوير صاروخ G2، ومن الشروع بتصنيعه محلياً (باروت، 2006).

كما ظهرت العديد من التقنيات العسكرية الإيرانية فيما يتعلق بتطوير القوى الصاروخية في السنوات الأخيرة، فقد تطورت الترسانة الصاروخية الإيرانية لتشمل حالياً صواريخ "شهاب 1" (مداهها 285-330 كيلومتراً) و"شهاب 2" (500-700 كيلومتر) و"شهاب 3" (1000-1350 كيلومتراً) و"زالزال 3" (1500 كيلومتر) و"شهاب 3د" (أكثر من 1500 كيلومتر - قادر على ضرب إسرائيل) و "شهاب 4" (1800-2000 كيلومتر) و"شهاب 5" (قد يصل مداه إلى 4 آلاف كيلومتر في مرحلته الثالثة) و"شهاب 6" (قد يصل مداه إلى عشرة آلاف كيلومتر).

وتجدر الإشارة إلى أن تطوير هذه الصواريخ الباليستية هي مسألة تحتل قائمة أولويات برنامج التسليح الإيراني، حيث تشير مجلة (Weekly Defense) أن إيران استطاعت قبل نهاية القرن الماضي أن تصل إلى الحد الذي وصلت إليه العراق قبل

حرب الخليج في عام 1991م، إذ نجحت في إقامة بنية تحتية كاملة، لدعم مشروع تطوير هذه الصواريخ، تضم حوالي مائة مكان مجهز وألف من الأفراد. وكان علي أكبر هاشمي رفسنجاني، قد أعلن عام 1985م - بعد ثلاثة أعوام من بدأ برنامج الصواريخ الإيراني- في البرلمان أن إيران سوف تصبح قوة صاروخية إقليمية لا تسبقها إلا القوى العظمى.

وبدأت إيران جهوداً كبيرة وعلى جميع المستويات، لتحقيق هذا الهدف. ففي العام 1992م، كان لدى إيران نحو خمسة آلاف شخص يتلقون دورات دراسية عسكرية في روسيا وكوريا الشمالية والصين ويوغسلافيا ورومانيا والهند والبرازيل. كما اتجهت إيران للتعامل مع شركات السلاح العالمية في الشرق (في روسيا والصين والهند) كشركة الصناعات الصينية الشمالية المعروفة باسم نورينكو وهي شركة بارزة في تصدير القذائف والصواريخ للشرق الأوسط. وقد حصلت إيران، عن طريقها، على فولاذ من نوعية عالية الجودة وخلطات معدنية خاصة يتم استخدامها كحاويات لمحتويات صاروخية وللدرع المعدنية التي توضع حول أنظمة القيادة والإرشاد. كما، قامت بإنشاء العديد من المصانع التسليحية في قوات حرس الثورة الإسلامية كمجموعة صناعات الشهيد همت ومصنع فاتح 110 ومؤسسة الصناعات الجوية الإيرانية وغيرها من الشركات الأخرى، مستغلة في ذلك عدم توصل المجتمع الدولي إلى إبرام معاهدة دولية أو نظام قانوني محدد لإنتاج واستخدام الصواريخ (محمد، 2003).

ومع بداية القرن الجديد، أصبحت إيران قادرة على تصميم وإنتاج الصواريخ Scud-B - Scud-C المعدلة بمساعدة الصين وكوريا الشمالية وروسيا إلى جانب صواريخ شهاب -3، شهاب -4 المصممة على غرار صواريخ نودنج (No-Dong) الكورية الشمالية، وSS-4 الروسية. كما أنها تمتلك الصواريخ worm silk الصينية وصواريخ C-802 المضادة للسفن، إضافة لخبرتها الكبيرة في مجال تحديثها وتطويرها .

2.1.4 تطوير القوة البحرية الإيرانية

في مجال تطوير القوى البحرية لها، أعلنت إيران عن إنتاج وطرح عدد متنوع من الوحدات البحرية المتطورة إيرانية التصميم، كما أعلنت المنظمة الوطنية لصناعات الدفاع عن خطوط إنتاج جديدة تشمل صاروخاً بحرياً بمدى 200 كيلو متر أطلق عليه اسم (نور). كما تم الإعلان عن طرح حاملة الصواريخ (سينا-1) في عام 2003م، وكذلك طرح المدمرة (موج) (علي، 2003، ص57).

وأعلنت القوات البحرية الإيرانية في مايو 2004م، عن تصنيع مدمرات بحرية. وقال المسؤولون الإيرانيون أن هذه المدمرات الجديدة ستستخدم في مهام القوات البحرية الإيرانية. كما كشفوا عن استكمال القوات البحرية تصنيع الفرقاطة الإيرانية (بيكان) التي تتنافس نظيراتها الأجنبية من حيث السرعة والقوة والبقاء في الماء. أما بالنسبة للغواصات فقد أشار المسؤولون الإيرانيون إلى تزويد البحرية الإيرانية بالغواصات منذ عام 1993م، إضافة إلى امتلاكها الخبرات اللازمة لعمليات إصلاح وصيانة القطع البحرية تحت سطح الماء.

وفي أحدث التطورات التي شهدتها القوة البحرية الإيرانية، أعلن في تاريخ 2 أبريل 2006 عن تجربة "الحوت"، وهو طوربيد جديد يتحرك بسرعة 223 ميلاً في الساعة، قالت طهران إنه الأسرع ولا ترصده أجهزة الرادار ويمتلك قدرات عالية على مراوغة سفن العدو، وقادر على تدمير سفن حربية ضخمة وغواصات. وقال مساعد قائد القوات الخاصة في الحرس الثوري الأميرال علي فدوي: "لقد أجرينا تجربة ناجحة لصاروخ تحت الماء يتمتع بسرعة فائقة تصل إلى 100 متر في الثانية وقادر على الإفلات من رادارات الأعداء وأجهزتهم لاكتشاف الأجسام تحت الماء، وأنه ولو تم رصد الصاروخ من قبل جهاز كشف معاد، فإن السفن الحربية والغواصات لا يمكنها الإفلات منه بفضل سرعته الفائقة.

3.1.4 تطوير القوة الجوية الإيرانية

وفي هذا المجال أعلن وزير الدفاع والقوات المسلحة الإيراني عن إنتاج الهليكوبتر (الحاملة) وهي السابعة من نوعها كمقدمة للإنتاج العدد الكبير منها. وتم تصميم طائرة هليكوبتر متعددة الأغراض خاصة بإمدادات الجسور الجوية وقوات المظلات. ونشرت مصادر رسمية عن الانتهاء من تصميم أربع طائرات هليكوبتر، لم يتم تسميتها بعد، ذات قدرات عسكرية ومدنية متنوعة. وأكد القادة الإيرانيون على الأولوية المعطاة في الميزانية الإيرانية لأغراض تنمية وتعزيز القدرات العسكرية ودعم الصناعة العسكرية الإيرانية لتحقيق إنجازات تقنية جديدة (علي، 2003، ص57).

وفي 26 أيلول 2006 أعلن مساعد قائد القوة الجوية الإيرانية اللواء قاسم محمد أمين أن القوات الإيرانية تمكنت من صناعة طائرة حربية ومجهزة عسكرياً تمكّنها من مواجهة الصواريخ، حيث أوضح أن الجيش الإيراني بات يمتلك قدرات وتجهيزات عسكرية يستطيع من خلالها أن يواجه صواريخ كروز وتوما هوك التي يمتلكها أعداء إيران وأشار المسئول العسكري إلى التقنيات العلمية لدى قواته في مواجهة القنابل الموجهة بأشعة ليزر.

وفي الجانب الدفاعي أعلنت قيادة القوة الجوية الإيرانية في نيسان 2004 أن لديها أنظمة رصد قوية ومتطورة جداً وقادرة على كشف أي طائرة أو صاروخ من على بعد 300 كيلومتر).

4.1.4 صفقات التسليح الخارجي

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها إيران لتطوير صناعاتها العسكرية، إلا أنها استمرت في استيراد أحدث الأنظمة العسكرية، وخصوصاً الدفاعية منها. من ذلك، نشير إلى صفقة السلاح التي تم الإعلان عنها في شهر ديسمبر 2005م، بين إيران وروسيا والتي تتضمن، حسب ما أعلن الجانب الروسي، قيام الحكومة

الروسية بتزويد إيران بعدد 30 نظاما دفاعيا جويا من طراز منظومات تور - ام 1 (M1 - TOR) بكلفة كلية تقارب مبلغ المليار دولار أمريكي (العاني، 2006م، ص57).

وهذه الصفقة استمرارا للصفقات الإيرانية مع روسيا وغيرها من الدول المصنعة للأنظمة العسكرية الحديثة.

وقد بذل الإيرانيون ما يقارب 12 مليار دولار لشراء كميات كبيرة من السلاح والعتاد، خلال الفترة من 1996م وحتى 1998م: من روسيا الاتحادية بستة مليارات؛ ومن الصين بأربعة مليارات؛ ومن كوريا الشمالية بملياري دولار. وقد ضمت صفقة الأسلحة الروسية حوالي 12 قاذفة استراتيجية ثقيلة و24 مقاتلة هجومية استراتيجية بعيدة المدى من طراز (سوخوي 27) و48 مقاتلة (ميج 29) و24 مقاتلة (ميج 31) و24 مقاتلة (ميج 27) وطائرتان للرصد والإنذار المبكر من طراز اليوشن، إضافة إلى 400 دبابة حديثة و400 عربة قتال مدرعة ومدافع ذاتية الحركة عيار (52 مم و122مم) ووحدات صاروخية متعددة الفوهات عيار (220 مم و122مم) وصواريخ للردع وأخرى مضادة للطائرات من طراز (سام 5 وسام 11 وسام 13) و3 غواصات هجومية، هذا بالإضافة إلى صفقة أخرى تم الاتفاق عليها مؤخرا تشمل شبكات متطورة للدفاع الجوي من (طراز سي300) وطائرات هليكوبتر حربية من طراز (إم آي 7)، وطائرات مقاتلة من طراز سوخوي 25 وأسلحة تقليدية أخرى.

بينما شملت الصفقات مع الصين 100 مقاتلة من طراز (إف 7)، إلى جانب عدد من مقاتلات سوخوي 24 الصينية، مع التعاون في مجال تكنولوجيا التسليح. أما مع كوريا الشمالية، فقد تركزت الصفقات على صواريخ أرض - أرض وإنشاء قواعد صاروخية بحرية، إضافة إلى صواريخ سكود متطورة يصل مداها 600كم بقيمة ملياري دولار. كما سعت إيران إلى تطوير قاعدة صناعيتها الحربية من أجل

تحقيق الاكتفاء الذاتي والحصول على تكنولوجيا تسليح و حاسبات إلكترونية متطورة وألياف زجاجية لازمة لإقامة صناعة تسليح متطورة (محمد، 2003).

2.4 تطوير القدرات النووية الإيرانية

استحوذ البرنامج النووي الإيراني على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي في عهد الشاه رضا بهلوي، الذي مثل اهتمامه بالطاقة النووية جزءاً من جهوده الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى.

وتواصل هذا الاهتمام بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979، فرغم الدمار الذي ألحقته الحرب العراقية الإيرانية بالمفاعلات النووية التي أنشأها الشاه في إيران، إلا أن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عاودت التفكير ببناء قوة نووية إيرانية في منتصف الثمانينات بعد أن جعلتها الحرب تدرك أهمية امتلاكها للقدرات النووية في ظل وجود قوى إقليمية على مستوى عالي من القدرة العسكرية مثل العراق وتركيا وإسرائيل. إضافة بالطبع إلى محاولتها الابتعاد عن سياسة الاستقطاب الدولي التي قادت إليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، فأعلنت إيران في عام 1984 إعادة تشغيل برنامجها النووي من خلال الحصول على مساعدة من الهند التي كانت قد امتلكت التكنولوجيا النووية منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، كما استفادت إيران من الخبرة الصينية في هذا المجال (فتحي، 2006، ص332).

وشهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي تطوراً متسارعاً في البرنامج النووي الإيراني، بحيث أصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة. فبعد أن كانت تعتمد على جامعة شريف للتكنولوجيا في جامعة طهران التي تعتبر مهد البرنامج النووي الإيراني. قامت الحكومة الإيرانية بنشر

المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة، واحاطتها بجدار هائل من السرية تحسباً لأية ضربات عسكرية (محمود، 1998، ص ص 211-215).

ومع بداية القرن الحالي ظهر الطموح النووي الإيراني على السطح بشكل واضح عندما وضع المسئولون الإيرانيون خطة طموحة لبناء محطات للطاقة النووية ومنشآت الوقود النووي على مدى عشرين عاماً تمتد حتى عام 2020. ولم يعلن عن هذه الخطة تفصيلاً أو مضمونها، وإنما اكتفت الحكومة الإيرانية بإعلان أن الهدف الرئيسي لهذه الخطة يتمثل في محاولة الوصول بطاقة المفاعلات النووية المزمعة في إيران إلى إنتاج حوالي ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية سنوياً، في غضون 20 عاماً. وفي هذا الإطار، وقع الجانبان الإيراني والروسي اتفاقاً جديداً في عام 2001 ينص على قيام روسيا الاتحادية ببناء المزيد من محطات الطاقة النووية في إيران (محمود، 2003).

وتفجرت الأزمة النووية بشكلها الحالي عندما وجه المسئولون الأمريكيون اتهامات لإيران بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي آراك ومنتاز، من أجل إنتاج يورانيوم على درجة عالية من التخصيب، تمهيداً لصنع الأسلحة النووية. وقد تمحورت هذه الاتهامات على أن إيران كانت تقوم بإنشاء مصنع كبير لتنفيذ عمليات تخصيب اليورانيوم. وكانت الولايات المتحدة قد حصلت على المعلومات الخاصة بهذا الموقع من فصيل من المعارضة الإيرانية يعرف بالمجلس الوطني الإيراني للمقاومة. ومما أثار الشكوك حول هذا الموقع أن الإيرانيين أقاموا جدران أسمنتية سميكة تحت الأرض، فيما يوحي بأنها تحصينات ترمى إلى الصمود في مواجهة أية هجمات معادية على الموقع (Henry, 2003, pp44-45).

وبعد أن قامت الولايات المتحدة وبدعم أوروبي بإثارة الملف النووي الإيراني ونقله من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، تصاعدت ردود الفعل الإيرانية من خلال إعلانات متكررة عن إحراز المزيد من التقدم في البرنامج

النووي الإيراني، مما يؤكد التوجه الإيراني نحو امتلاك القدرات العسكرية النووية رغم نفي إيران المتكرر لذلك وتأكيدا على الأهداف السلمية لبرنامجها النووي.

1.2.4 الجهود النووية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية 1979

اثنان يُلعنان في إيران كل يوم رغم ما لهما من فضل في إرساء البرنامج النووي، وهما الشاه محمد رضا بهلوي والولايات المتحدة الأميركية. فقد كان الشاه -المسمى اليوم طاغوتا- يرى أن برميل النفط "أشرف من أن يحرق لإنتاج الكهرباء" ومن ثم سعى إلى توفير ثروته النفطية للتصدير بهدف بناء دولة عصرية، والاعتماد على الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء. أما الولايات المتحدة فقد رعت في الستينيات الطموح النووي الإيراني، وسكتت عن الشراكة الإيرانية الألمانية لإقامة البنية الأساسية للمفاعلات النووية (عبد الحميد، 2006).

كان سعى إيران القديم لتأسيس برنامج نووي، ففي عام 1960 حصل الشاه من الولايات المتحدة على أول مفاعل نووي لمركز أمير أباد للأبحاث النووية في طهران، وبدأ العمل بهذا المفاعل في العام 1967، وفي عام 1974 قام الشاه بتأسيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية، وعقد العديد من اتفاقيات التعاون النووي مع كل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، وفي عام 1976 وقعت إيران اتفاقية سرية مع جنوب أفريقيا لشراء مواد الخام النووية، وقبل سقوطه في العام 1979 كان الشاه قد وقع ست اتفاقيات خاصة بإنشاء ستة مفاعلات نووية، وكان يسعى في الوقت نفسه لشراء 12 مفاعلا نوويا من الدول الغربية أعضاء النادي النووي (منيسي، 2004).

فقد استغل الشاه العلاقات الوطيدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات من القرن الماضي للحصول على المساعدة الأمريكية في بناء برنامج نووي إيراني سلمي يهدف لتوفير الطاقة الكهربائية، كما أنشأ الشاه محمد رضا بهلوي مركز طهران للبحوث النووية الذي تم إلحاقه عام 1967 بجامعة طهران

واشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الإيرانية، ليبدأ المركز إجراء البحوث والدراسات النووية التي تم تدعيمه بمفاعل نووي صغير من الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة خمسة ميغاواط لأغراض البحث العلمي، وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج (600) غرام من البلوتونيوم سنوياً (الناهي، 2005).

وفي عام 1974 تم الاتفاق مع الولايات المتحدة على إمداد المفاعل باليورانيوم المخصب لمدة عشر سنوات، ولكن عندما تولى الرئيس جيمي كارتر الرئاسة في الولايات المتحدة أصدر قراراً بمنع تزويد إيران بالتكنولوجيا النووية وأوقف تنفيذ اتفاقية عام 1974 بقيمة 25 مليون دولار بسبب ما أشيع وقتها من أن الشاه يسعى إلى بناء سلاح نووي (فتحي، 2006، ص329).

وقد كانت إيران وفي محاولة من الشاه لإثبات صدق توجهاتها للاستفادة السلمية من الطاقة الذرية، في مقدمة الدول التي قامت بالتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي في أول تموز عام 1968، وصاغت عليها في 5 آذار 1970، كما وقعت أيضاً عام 1973 اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم بادر الشاه بالدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ووفق أحكام معاهدة حظر الانتشار النووي، فإن الدول النووية الخمس (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين) ملزمة بأن تقدم خبرتها النووية والتكنولوجية الخاصة بذلك إلى باقي الأعضاء الموقعين على المعاهدة للاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة شرط وعدهم ألا يقوموا بإنتاج أسلحة نووية، لذلك فإن إيران الحق في تلقي المساعدة في مجال التكنولوجيا النووية من أية دولة من هذه الدول النووية الخمس (فتحي، 2006، ص329).

إلا أن هذا لا يعني أن الشاه كان فعلاً بعيداً عن أي طموحات نووية، وهذا ما يتضح من تصريحه في أيلول 1974 عندما قال: "يواجه العالم الحالي مشكلة وجود بعض الدول التي تملك أسلحة نووية وأخرى لا تملك هذه الأسلحة، ونحن من ضمن الدول التي لا تملك أسلحة نووية. لذا فإن الصداقة مع دولة مثل الولايات المتحدة

الأمريكية بما تملكه من ترسانة أسلحة نووية تعتبر مسألة حيوية تماماً" (فتحي، 2006، ص330).

وظل طموح شاه إيران يدفعه قدماً في تنفيذ البرنامج النووي الإيراني، حيث استطاع بناء 23 مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية بمدة قصيرة جداً وعلى مرأى ومسمع من الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن العقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الألمانية كرافت وورك (Kraftwerk Union) في عام 1975، قد سبب إزعاجاً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية. وكان فحوى العقد هو بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدرة 1200 ميغاواط تنفذه شركة سيمنز الألمانية. ولإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية قام الشاه بتوقيع معاهدة مع معهد ماسيوشست التكنولوجي (Massachusetts Institute of Technology) لتدريب 800 مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه (الناهي، 2005).

وقد ساعدت إيران عوامل متعددة للتعجيل ببرنامجها النووي من أهمها الدور الموكل إليها أميركياً في منطقة الخليج والخشية من تنامي الوجود السوفيتي في المنطقة العربية في ظل التغييرات الخطيرة التي كانت تجري في الوطن العربي، فإلحاق كان يعاني في تلك الفترة من مشكلات متعددة أهمها القضية الكردية وتصاعد هواجس الأكراد القومية، والأقطار العربية الأخرى كانت مشغولة بتداعيات قضية الصراع العربي الإسرائيلي مما أتاح لإيران أن تكون لاعباً إقليمياً شديد التأثير في المنطقة (حافظ، 2007).

ورغم دعمها لجهود الشاه في الهيمنة على منطقة الخليج، إلا أن الولايات المتحدة كانت تراقب تطورات البرنامج النووي الإيراني وتحرص على هدفه السلمي فقط، مع الاستعداد للتدخل بصورة سريعة لإنهاء أية نية لتطوير أسلحة نووية، فعندما واجهت الولايات المتحدة تحديات الشاه بعقد اتفاقيات مع الهند وفرنسا تؤدي للاستغناء عن الخبرة الأمريكية، أرسلت في أكتوبر 1977م ممثل وزارة الخارجية سدي سوبر (Sober) للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي

الإيراني، وتم الاتفاق على إلغاء كل المعاهدات القائمة بين إيران والدول الأخرى، بشرط أن تقوم أمريكا بتزويدها بثمانية مفاعلات لإنتاج الكهرباء. وتم التوقيع على شراء هذه المفاعلات رسمياً في يوليو 1978م. وتضمن الاتفاق أيضاً تزويد إيران بكل ما تحتاجه هذه المفاعلات، بما في ذلك الوقود النووي وكيفية تطويره ومواده الأساسية. إلا أن هذا العقد لم يُنفذ وصارت الولايات المتحدة مبلغ ثماني مليارات كجزء من سعر المفاعلات التي تم التعاقد عليها، بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه وإلغاء رئيس الوزراء حينذاك مهدي بزرگان العقد عام 1979م (الناهي، 2005).

2.2.4 إحياء البرنامج النووي الإيراني

توصف الفترة بين عامي 1978 - 1985 بمرحلة عدم الاكتراث أو اللامبالاة بالبرنامج النووي مع قيام الثورة الإسلامية، واتخاذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم آية الله الخميني، موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية رفضت التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظراً شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسليح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب (محمود، 2001، ص 68).

إلا أن معظم الخبراء الغربيين يعتقدون أن الحكومة الثورية في إيران أحيت إبان الحرب الإيرانية-العراقية برنامج الأسلحة النووية الذي كان قد بدأه الشاه، وأن إيران نفذت الكثير من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع سلاح نووي، ويعتقد هؤلاء الخبراء أن الحكومة الإيرانية بدأت في منتصف الثمانينات إحياء الجهد النووي الضخم الذي قام به الشاه، بعدما استطاع العراق استخدام الأسلحة الكيماوية في الحرب بين البلدين، وأن هذا هو السبب الذي دفع إيران لتقوية مؤسسة الطاقة الذرية التي أنشأها الشاه عام 1974، وتقديم أموال

جديدة إلى مركز امير اباد للبحوث النووية في طهران، وتأسيس مركز بحوث نووية جديد في جامعة أصفهان عام 1984 بمساعدة فرنسية (Kibaroglu, 2002, p35).

لقد بدأت إيران تظهر اهتماماً في "فصل النظائر بالليزر" في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وعقدت مؤتمراً حول هذا الموضوع في أيلول 1987، كما سعت للحصول على الدعم الخارجي من عدة مصادر، ووقعت مع باكستان اتفاقية للتعاون النووي عام 1987، وبدأ مختصون من مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية التدريب في باكستان، وكان الدكتور عبد القادر خان، الذي قاد جهود باكستان لتطوير مواد الأسلحة النووية، قد قام بزيارة طهران وبوشهر في شباط 1986 وكانون الثاني 1987، وقامت إيران بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع الصين الشعبية، ووقعت الدولتان اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية عام 1990، لكن للتعاون الفعلي بينهما كان قد بدأ عام 1985، بعدما تعرضت إيران لأول مرة لهجمات كبيرة بالأسلحة الكيماوية من جانب العراق. ويبدو أن المهندسين النوويين الإيرانيين قد بدأوا تدريبهم في الصين، وأن الصين قامت بنقل تكنولوجيا البحوث النووية لإنشاء المفاعلات والمشاريع الأخرى إلى منشأة إيرانية في أصفهان وربما نقلت أيضاً بعض التكنولوجيا الخاصة بفصل النظائر بالليزر (كورديزمان، 1996، ص124-ص125).

وفي شباط 1990 قام رئيس مجلس الشورى بجولة علنية في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وافتتح مختبر جابر بن حيان الجديد لتدريب الفنيين الإيرانيين العاملين في المجال النووي، ووردت تقارير آنذاك تشير إلى أن إيران لديها على الأقل 200 عالم، وقوى بشرية يصل تعدادها إلى حوالي 2000 شخص يعملون في مجال البحوث النووية (كورديزمان، 1996، ص124).

وبشكل عام، تؤكد معظم المراجع أن الجهود الإيرانية في المجال النووي قد اكتسبت المزيد من قوة الدفع بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، حيث اعتمدت

إيران بقوة على كل من روسيا الاتحادية والصين، إلا أن من الثابت أن إيران لم تلجأ إلى التعاون مع هاتين الدولتين إلا بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوروبا (محمود، 2001، ص 69).

فعندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988، بدأت طهران برنامج إعادة بناء وتأهيل ضخّم لتعويض القوات التي فقدتها في الحرب والاستعداد للحرب القادمة، وكانت حرب السنوات الثماني مع العراق، قد أفضت إلى أنه وفي حالة دخول إيران أي صراع مستقبلي فإنها ستجد نفسها تقف وحيدة دون أي دعم من دول أخرى، وعليها حينئذ أن تكون مكتفية ذاتياً من حيث القوات التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وأدت المخاوف المستمرة من البرامج النووية الإسرائيلية والعراقية إلى دفع إيران للبحث عن تقنية ذات صلة بالقدرات النووية من الصين والهند والأرجنتين وباكستان وألمانيا (فتحي، 2006، ص 334).

وقد كان من أول أولويات الدولة الإيرانية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوربية لبناء مفاعل نووية لتوليد الطاقة الكهربائية. وكانت حكومة رفسنجاني ترى أن توليد الطاقة الكهربائية تعد أساساً في إعادة تشغيل المعامل التي أغلقت منذ زمن الشاه بعد تحسينها لإعادة بناء إيران. وعليه فقد فاتحت حكومة إيران برئاسة رفسنجاني في أبريل عام 1990 شركة كرافت ورك لإكمال عملها في مشروع بوشهر الثلاثي الذي نفذت منه مشرعين أحدهما بواقع 90% والآخر بـ 50% وكلاهما دمرتهما الحرب. إلا أن الشركة رفضت التجاوب تحت ضغط أمريكي فطلبت حكومة رفسنجاني من الحكومة الألمانية التدخل في حل المشكلة لأن الشركة قد استلمت مبالغ بناء المشروع الثلاثي في بوشهر بالكامل دون أن تتجز مشروعها، مؤكدة أن التعاقد كان مع الحكومة الإيرانية وأي عقد موقع مسبقاً يبقى يحافظ على صورته القانونية حتى عند سقوط الحكومة (الناهي، 2005).

واستكمالاً لجهود إحياء برنامجها النووي، وقعت إيران اتفاقية بناء مفاعل بحوث طاقته 27 كيلووات في منشأة بحوث إيرانية للأسلحة النووية بأصفهان، مع الهيئة الصينية للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني في بداية عام 1990، وذكرت الصين في تشرين الثاني 1991 أنها وقعت اتفاقيات تعاون تجاري مع إيران عامي 1989 و1991، وأنها ستقل إليها فاصل نظائر مغناطيسي-كهربائي ومفاعل نووي أصغر حجماً لأغراض "سلمية تجارية" (كوردزمان، 1996، ص 125).

وكذلك تسعى إيران لامتلاك مفاعلات أكبر حجماً، وتفاوضت مع إسبانيا من أجل إصلاح وإكمال المفاعلات التي بدأ الشاه بناءها في بوشهر، وحاولت أيضاً استيراد قطع غيار للمفاعلات بصورة غير قانونية من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وعندما فشلت تلك الجهود، عاودت إيران للاتجاه إلى الصين وروسيا. ففي أيلول 1992 ذكرت التقارير أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أنهى مفاوضات خاصة بشراء مفاعل أو اثنين بطاقة 300-330 ميغاوات من الصين الشعبية خلال زيارته لبكين، وهو ما أدى إلى احتجاج الولايات المتحدة الفوري لدى الصين (كوردزمان، 1996، ص 125).

وقد أدى الضغط الأمريكي إلى إعاقة تنفيذ الصفقة وتأجيلها، ولكن التقارير أكدت تزايد أعداد الخبراء النوويين الصينيين العاملين في إيران، وفي تموز 1994، أعلنت إيران والصين توقيع اتفاقية لبناء مفاعل نووي بطاقة 300 ميغاوات قرب طهران. وفي أواخر عام 1995 تم تعليق الصفقة بسبب صعوبات اختيار المكان، والصعوبات التمويلية من جانب إيران، إضافة بالطبع للضغوط الأمريكية (Kibaroglu, 2002, p37).

ورغم إعلان الصين عن تعليق الصفقة، إلا أن الولايات المتحدة ظلت تنتظر إلى الصين كمصدر رئيسي لمقومات البرنامج النووي الإيراني. وفي تشرين الثاني 1996 أشارت الحكومة الصينية إلى أنها من المحتمل أن تلغي الصفقة مع إيران،

وفي مارس 1997 أعلن مصدر صيني مسؤول عن تعليق مبيعات اليورانيوم المخصب إلى إيران، وكان من الواضح أن الصين قد اتخذت هذه الإجراءات بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية (Kibaroglu, 2002, p37).

في مقابل ذلك، فقد حصلت الصين على موافقة الولايات المتحدة بشأن السماح للشركات الأمريكية ببيع تكنولوجيا تحتاج إليها الصين في تشغيل مفاعلاتها ومراكزها النووية. كما أعلنت إدارة بيل كلينتون أن الصين منذ إعلانها عدم تقديم مساعدة نووية إلى إيران في 11/5/1996 لم تقم بتقديم أي نوع من المساعدة المرتبطة بالتجهيزات النووية التي تحرمها التدابير الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وخلال زيارته للصين في 26/3/1998 أكد جون هولم نائب وزير الخارجية الأمريكي هذا الإعلان مرة أخرى وذلك في معرض حديثه عن الرقابة على عمليات التسليح في العالم، وكذلك في إطار حديثه عن الأمن الدولي.

واستجابة للضغوط الأمريكية المتزايدة أعلنت الصين أيضاً تعليقها عملية بيع مئات الأطنان من المواد الكيميائية المعروضة باسم أسيد هيدروفلورايد والتي تستخدم في صناعة الطاقة النووية الصينية إلى مركز أصفهان للبحوث النووية في شباط عام 1998، والمؤكد أن الصين قد كشفت هذا الأمر بعد ثلاث سنوات حين علمت وكالة المخابرات الأمريكية بعملية البيع هذه من خلال تحقيقاتها في هذا الصدد، وكان هذا بعد عامين من إعلان الصين موافقتها على عدم بيع مثل هذه المواد إلى إيران. وقد وصل تصدير المواد المذكورة إلى درجة متقدمة جداً بشكل يمكن إيران من الاستفادة من هذه المواد لتطوير برنامجها النووي الطموح.

أما على مسار التعاون النووي الإيراني مع روسيا الاتحادية، فقد سجل نجاحات كثيرة، ففي 20/11/1994 أعلنت إيران أن روسيا قد وافقت - في إطار صفقة قيمتها 780 مليون دولار على استكمال بناء مفاعل بوشهر الذي تم البدء في بنائه بواسطة الشركات الألمانية في عصر الشاه. وفي 8/1/1999 وقعت إيران هذه الاتفاقية مع روسيا، وخلال مراسم التوقيع تم الإعلان عن رفع قيمة الصفقة

إلى 850 مليون دولار. وتقع المنشآت النووية في بوشهر على بعد 730 ميلاً جنوب طهران وتبتعد عن مدينة بوشهر 15 ميلاً. وتضم هذه المنشآت مفاعلين تبلغ طاقة كل منهما 1200 ميغاوات ولكن غير مكتملين، وكانت شركة زيمنس الألمانية قد بدأت في تشييدهما في عام 1976. وعلى الرغم من أن مسيرة بناء هذين المفاعلين قد توقفت في عام 1979 مع سقوط الشاه، إلا أن إيران حافظت عليهما حتى تم التوقيع على الاتفاقية المذكورة مع روسيا (كوردزمان، 1996، ص128).

وكانت إدارة الرئيس كلينتون قد اتبعت كل السبل لإلغاء العقد المبرم ما بين روسيا وإيران إلا إنها فشلت في إلغائه وباشرت روسيا في بناء وتطوير المفاعلات النووية في بوشهر. ويبدو أن سبب إصرار روسيا على ذلك الأمر يعود لأسباب مادية بحتة نتيجة أزمة روسيا الاقتصادية. ووجدت روسيا في المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية أداة لدخول السوق الدولية بقوة لجلب مليارات الدولارات لروسيا من جانب وللضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر. إلا أن إدارة كلينتون استغلت مسألة البلوتونيوم المتولد من الوقود النووي وأخذت تصرح إن إيران سوف تستعمله لإنتاج السلاح النووي. وبناءً على المناقشات التي دارت بين إدارة كلينتون وإدارة بوتين توصل البلدان إلى أن تقوم روسيا باستعادة الوقود النووي المستنفد في بوشهر إلى روسيا.

إلا أن إيران تمكنت في عام 1998م من إقناع روسيا بضرورة ترك البلوتونيوم لها وقررت أن تعوض روسيا مالياً لقاء عدم نقل النفايات النووية لروسيا لتخزينها في سبيريا. وهو من الناحية العلمية والسياسية اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية إنجازاً يصب في خانة إيران لتطوير سلاحها النووي وتهديد وجود إسرائيل حسب تعبيرها (الناهي، 2005).

بعد أن عجزت الولايات المتحدة الأمريكية وبضغط من إسرائيل على منع إنجاز مفاعلات بوشهر راح الاثنان يصرحان بخطورة البرنامج النووي الإيراني وكيفية استعمال البرنامج النووي الإيراني للأغراض الحربية. وكان السبب الذي

حشد هواجس إسرائيل وأمريكا يعود إلى قيام روسيا على تدريب علماء نوويين إيرانيين للعمل في بوشهر بعد الانتهاء من التعاقد مع روسيا (الناهي، 2005). وبناءً على هذا الاتفاق تم إرسال حوالي 600 خبير وفني روسي للعمل في استكمال محطة بوشهر النووية في إيران، وكان المفترض أن يكون عددهم قد وصل إلى أكثر من ألفي فرد في نهاية عام 2002. كما أظهرت إيران اهتماماً ببناء شبكة ضخمة من المفاعلات النووية، حيث أظهرت اهتماماً بشراء خمسة مفاعلات كبيرة لكل منها طاقة 1300 ميجاوات، وهو ما تضمنه الاتفاق الذي وقعه الجانبان الإيراني والروسي في عام 2001 (محمود، 2003).

3.2.4 الطريق إلى النادي النووي وأزمة البرنامج النووي الإيراني

أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد في 11 نيسان 2006 أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووي لأغراض سلمية. وقال أحمدني نجاد في خطابه "أنني أعلن رسمياً انضمام إيران إلى تلك المجموعة من البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية... وأن على الغرب أن يحترم حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية"، كما أكد أن جميع الأنشطة النووية الإيرانية تتم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتأتي ضمن المعايير الدولية ومعاهدة حظر الانتشار النووي. وبذلك أصبحت إيران ثامن دولة في العالم تمتلك تقنية تخصيب اليورانيوم منخفض المستوى.

وجاء هذا الإعلان ليتوج جهود سنوات طويلة من النشاط النووي الإيراني، فرغم أن الرئيس الإيراني قد فجر مفاجأة مدوية على الصعيدين الإقليمي والدولي بهذا الإعلان في ظل ضغوط دولية كانت تقودها الولايات المتحدة لإجبار إيران على الامتثال للقواعد التي تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقف عملياتها لتخصيب اليورانيوم، إلا أن الكثير من الخبراء في المجال النووي كانوا يتوقعون

هذه النتيجة، اعتماداً على التطورات التي شهدتها البرنامج النووي الإيراني خلال مراحلها المختلفة وخصوصاً مع مطلع القرن الحادي والعشرين (الدسوقي، 2006، ص71).

ففي أعقاب الكشف عن أبحاثها النووية السرية عام 2002م، تعهدت إيران بالسماح للأمم المتحدة بتفتيش منشآت أبحاثها النووية. وفي أكتوبر عام 2003م، وعدت إيران الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا بأنها ستتوقف عن تخصيب اليورانيوم، ولكنها عادت بعد أقل من عام، واستأنفت عملية التخصيب مرة أخرى. وبموجب اتفاق آخر مع الدول الأوروبية الثلاثة، في تشرين الثاني 2004م، وافقت طهران مرة أخرى على تعليق عملية تخصيب اليورانيوم وإن ظلت تؤكد أن برنامجها مخصص للأغراض السلمية (هيلترمان، 2006، ص53).

وأظهر تقرير للوكالة الدولية صدر في آب 2004، أن إيران تمتلك أجهزة للطرد المركزي قادرة على إنتاج اليورانيوم 532 المخصب المستخدم في إنتاج الأسلحة النووية، بالإضافة لاكتشاف الوكالة لآثار تلوث إشعاعي في ثلاثة مواقع حساسة، الأمر الذي أثار شكوك العالم بأن إيران تسير في اتجاه إنتاج نحو 4-5 رؤوس نووية، ولم تنف إيران ما جاء في التقرير، لكنها أصرت على أن البرنامج النووي الإيراني هو برنامج سلمي (فتحي، 2006، ص335).

كما استعرض تقرير استخباري أمريكي نشرته الواشنطن بوست في 19 يونيو 2004، الأنشطة الإيرانية النووية المشبوهة والتي اشتملت على:

1. استخدام الليزر لفصل اليورانيوم كبديل لأجهزة الطرد المركزية.
2. اكتشاف مادة البلوتونيوم في إحدى المنشآت.
3. شراء إيران أجهزة طرد مركزية متطورة عبر الشبكة التي كان يديرها العالم الباكستاني عبد القدير خان.
4. الأنشطة المريبة التي تجري في مفاعل "آراك" الذي يعمل بالماء الثقيل.

5. استئناف جميع أجهزة الطرد المركزي في منشآت "تاتانز" (فتحي، 2006، ص335).

وبعد أن كادت الأزمة تجد حلاً يرضي الجميع، مع الاقتراح الروسي بتأسيس منشأة مشتركة روسية - إيرانية على الأراضي الروسية تقوم بتخصيب اليورانيوم اللازم لتشغيل المحطات النووية الإيرانية. وهو الاقتراح الذي وافق عليه الأوروبيون ولقي قبولاً من واشنطن، حيث يضمن عدم امتلاك إيران لدورة الوقود النووي الكاملة، مما يمكنها من الحصول على وقود مخصب. بدرجة منخفضة لا تزيد على 5 في المائة يصلح لتشغيل المحطة النووية ولكن لا يصلح لتصنيع القنبلة النووية التي تحتاج ليورانيوم مخصب بدرجة تزيد عن 30 في المائة. إلا أن الرفض الإيراني للاقتراح الروسي أعاد الأزمة إلى المربع الأول، وأثار تساؤلات وشكوكاً كثيرة حول نوايا طهران وأهداف برنامجها النووي. وزاد من حدة هذه الشكوك والمخاوف التصاعد الحاد في تصريحات المسؤولين الإيرانيين، خاصة تصريحات الرئيس أحمدني نجاد المستمرة ضد إسرائيل والسياسة الأمريكية، مما أثار قلق المجتمع الدولي وشكوكه تجاه إيران، وحفز الدوائر الغربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية على اتخاذ قرار حاسم بتحويل ملفها النووي لمجلس الأمن الدولي (البدرأوي، 2006، ص65). فقد اتفقت الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن (الولايات المتحدة - فرنسا - بريطانيا - روسيا - الصين) على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن على أن يتم تأجيل أي تحرك فعلي للمجلس. وذلك في محاولة لإرضاء حليفتي إيران (روسيا والصين) (المرشد، 2006، ص56).

وجاء الإعلان بنجاح إيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة 3,5 في المائة وهو أدنى مستوى للاستخدام السلمي للطاقة النووية، ليزيد التوتر في الأزمة النووي الإيرانية إلى حدود لم يسبق أن بلغت، خصوصاً بعد أن أعلن الرئيس الإيراني

إمكانية تقاسم التكنولوجيا النووية مع دول أخرى من دول العالم الثالث وخصوصا الدولي العربية (عطوان، 2006، ص74).

وتواصل التآزم مع صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ألقاه السيد محمد البرادعي مدير الوكالة أمام مجلس الأمن في 28 نيسان 2006، والذي أشار فيه أن إيران لم تظهر أي تعاون خلال الفترة التي منحها مجلس الأمن، وهناك شك حول استخدامها لبرنامجها النووي لأغراض غير مدنية، كما أشار التقرير أن إيران سرعت بتخصيب اليورانيوم إلى مستويات تسمح بتشغيل مفاعلات الطاقة، وتجاهلت طلب الوكالة ومجلس الأمن وقف التخصيب .

واستمر رفض إيران لوقف تخصيب اليورانيوم، حتى بعد قيام الدول دائمة العضوية بتقديم حزمة مطالب وحوافز لطهران، إضافة إلى تهديد بفرض عقوبات ضدها في حالة عدم الاستجابة خلال شهرين من تقديمها، حملها ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا يوم 6 يونيو 2006. وكان الرد الإيراني عليها أن بعض هذه المطالب جدير بالقبول، وبعضها الآخر بحاجة للدراسة، وأخرى بحاجة إلى توضيح أكثر. ومن ثم جاءت آخر الردود الإيرانية برفض الشرط المدرج في عرض الدول الكبرى لإيران بشأن ملفها النووي والمتمثل بتعليق تخصيب اليورانيوم، وقال عبد الرضا رحمني فاضلي مساعد كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني: "في عرض الغربيين شرطان مسبقان هما تعليق النشاطات النووية وإعطاء إجابات على أسئلة مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولقد توصل قادة النظام إلى خلاصة تقضي بعدم الموافقة على شروط مسبقة من قبل الأوروبيين".

وقاد الرفض الإيراني المتواصل لوقف تخصيب اليورانيوم إلى تبني مجلس الأمن في 31 تموز 2006 وبغالبية 14 صوتا مقابل صوت واحد، قرارا يمهل إيران شهرا ينتهي في 31 آب لتعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم تحت طائلة احتمال فرض عقوبات عليها في حال عدم امتثالها. وصدر القرار 1696 بتأييد

جميع اعضاء مجلس الامن ما عدا قطر . ودفعت باتجاه تبني هذا القرار كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا. وأشار القرار إلى المادة 40 من الفصل السابع لشرعة الأمم المتحدة التي تنص على أن "إجراءات مؤقتة" يمكن اتخاذها قبل فرض إجراءات أخرى مثل العقوبات. ويتضمن القرار أيضا نية المجلس "تبني إجراءات مناسبة بموجب المادة 41 من الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة لإقناع إيران بالامتثال للقرار" في حال لم تطبقه طهران.

وقبل انتهاء المهلة جاء الرد الإيراني بأنه من المستحيل تعليق تخصيص اليورانيوم الذي تطالب به القوى الكبرى كما رفضت إيران عرض هذه الدول بالتعاون مقابل تعليق عملية التخصيب رغم التهديد بالعقوبات الدولية. وقال محمد سعیدی نائب رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بتاريخ 21 آب 2006 انه بعد التقدم التقني الذي حققه العلماء الإيرانيون وفي الظروف الراهنة، بات تعليق عمليات اليورانيوم مستحيلا. كما أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي أن إيران ستواصل برنامجها النووي بقوة وقال خامنئي في الملف النووي وملفات أخرى، تعترم إيران مواصلة طريقها بقوة معتمدة على الله ومتحلية بالصبر والمثابرة وستجني الثمار .

وبعيداً عن تطورات الملف النووي الإيراني وموقف مجلس الأمن الدولي ووكالة الطاقة الذرية والدول الغربية منه والتي سيتم مناقشتها في الفصل السادس من هذه الدراسة عند مناقشة المواقف الإقليمية والدولية من برامج التسلح الإيرانية- فإن ما يعنيننا هنا هو الموقف الواضح للقيادة الإيرانية من البرنامج النووي والحرص على امتلاك القدرات التكنولوجية النووية، والذي بات من شبه المؤكد أنها لن تقف عند حدودها السلمية، وستصبح القدرات النووية جزءاً من الترسانة العسكرية الإيرانية التي سيتمد تأثيرها ليشمل منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها.

الفصل الخامس

القوة العسكرية الإيرانية وتأثيرها

على الأمن الإقليمي الخليجي

الفصل الخامس

القوة العسكرية الإيرانية وتأثيرها

على الأمن الإقليمي الخليجي

اعتمدت إيران في كثير من سلوكياتها تجاه منطقة الخليج على القوة العسكرية، وقد برز ذلك في زمن الشاه، من خلال تدعيم وحماية التمرد الكردي في شمال العراق، واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وفرض هيمنة إيران على كامل المنطقة بالاستناد إلى قوتها العسكرية والدعم الأمريكي لها.

وفي ظل الجمهورية الإسلامية ظلت القوة العسكرية - ذات الطابع الإسلامي - هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف القومية وتصدير الثورة، ولم يقتصر استخدام القوة العسكرية على الصراع العراقي الإيراني، بل يمتد ليشمل تهديد معظم الدول الخليجية وخصوصاً الكويت والسعودية، مع الاستمرار بالسيطرة العسكرية على جزر الإمارات العربية المتحدة.

وحالياً تواصل إيران العمل على تحديث قوتها العسكرية وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة، والعمل على امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الإمكان. وتشير التطورات الراهنة إلى أن القوة التسليحية والعسكرية الإيرانية تتطور بشكل سريع سواء بشقها التقليدي أو غير التقليدي وخصوصاً في المجال النووي، كما تعتمد إيران بنسبة كبيرة على التصنيع العسكري المحلي، وبناء أنظمة تسليح إستراتيجية.

يناقش هذا الفصل جانباً من أثر القوة العسكرية الإيرانية على أمن الخليج منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، من خلال تتبع السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربية وتوظيفها للأداة العسكرية في علاقاتها مع دول المنطقة، وكذلك الآثار المباشرة وغير المباشرة لبرامج التسلح الإيراني الحالية والمستقبلية، على أمن منطقة الخليج.

1.5 القوة العسكرية الإيرانية بشكلها التقليدي وأمن الخليج

يقول "غراهام فولر" من معهد راند (Rand) الأميركي في دراسته حول "الصورة الذاتية" التي ترسمها إيران لنفسها، أنها تأتي نتيجة انعكاسات لصور التاريخ الإيراني حيث تختلط صور التوسع والهيمنة العسكرية والثقافية للإمبراطورية الفارسية مع صور الاحتلال والهيمنة الغربية على إيران من قبل الإغريق والعرب والأتراك والأفغان والروس. ويولد مثل هذا التشابك وفق تحليل "فولر" مركّب نقص" يتحوّل إلى رؤية ومقاربة معقّدة لدور إيران السياسي تجاه جيرانها والعالم. تخدم هذه الرؤية والمقاربة المستندة على الذاكرة التاريخية، الإرث التاريخي للتشيع الإيراني في كل ما يحمل من مشاعر الألم والظلم". ويذهب "فولر" في تفسيره هذا ليقول "أن الأحداث لا تفسّر أبداً وفق مدلولاتها وظواهرها وبطريقة بسيطة، ولكنها تخفي وراءها عمل قوى سياسية خفية تتحرّك من أجل التأثير وتغيير الواقع" (نقلا عن عبد القادر، 2006).

وقد كان للعامل الأمني ولا يزال، دور محوري وشبه حاسم في تحديد اتجاه ومسار العلاقات الخليجية الإيرانية، وإذا كان عدم الاستقرار هو الصفة التي طبعت العلاقات خلال ربع القرن الماضي، فإن لذلك خلفياته أساساً في اضطراب هذا العامل الأمني وسلبية مؤثراته، وقد تجسد المضمون السلبي للعامل الأمني في ثلاثة أبعاد هي المفهوم والمنهاج والمتغير الخارجي.

ففي البعد الأول نجد اهتماماً تقليدياً لدى الفرقاء كافة للأخذ بالمفهوم العسكري المجرد لأمن الخليج على المستويين القطري والإقليمي. وقد كان لسيادة هذا المفهوم دور كبير في استنزاف الموارد المالية للمنطقة لمصلحة مصدري السلاح في العالم. كما ساهم في صوغ آليات التبعية للقوى الكبرى على الصعيد السياسي.

ويمكن النظر إلى البعد الثاني باعتبار أنه يحمل طبيعة جدلية صرفة، وأن تداعوي أو غياب المنهاج الأمني وتداعوي وتائر السياسات البينية، شكل كل منهما

سبباً للاحترق. وكانت المحصلة هذا التداعي المركب الذي عبر عن نفسه بحربين مدمرتين خلال عقد واحد من الزمن.

وفي السبع الثالـث نجد أن المتغير الخارجي- الدور الأمريكي على وجه التحديد - كان الأكثر دينامية بين الأبعاد الثلاثة، وكان بالقدر نفسه الأكثر حدة في معطياته السلبية على مناخ الأمن الإقليمي الخليجي، بل يمكن القول أن البعدين الأول والثاني قد وجدا مناخهما الفكري أو إطارهما المرجعي في المتغير الخارجي (مرهون، 1996، ص43).

وقد فرض الجوار الجغرافي، علاوة على اعتبارات الحجم والثقل السكاني والقوة الاقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها إيران، على دول الخليج العربية إتباع سياسة تتسم بالحذر والقلق لسببين، الأول إدراكها أن هناك طموحات ومطامع إيرانية في المنطقة وثرواتها، وهذه المطامع والطموحات لا تختلف باختلاف نوع النظام القائم في طهران سواء كان إمبراطورياً أو جمهورياً إسلامياً. أو ربما يضخم من حجم هذا الإدراك وجود دور مؤثر لقوى كبرى هدفها تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، وبالتالي إثارة مخاوف دول الخليج تجاهها. والثاني إحساس دول مجلس التعاون الذاتي بالضعف نتيجة لصغر حجمها مساحةً وسكاناً، وعدم امتلاكها القدرات اللازمة خاصة العسكرية التي تمكنها من مواجهة أي تهديدات بصرف النظر عن مصدر هذا التهديد. وربما ترتبط هذه النقطة بنقطة أخرى مهمة تتعلق بالتركيبة السكانية الهشة لهذه الدول، حيث التعدد الطائفي والوجود المؤثر للشيعـة في الخليج، ولعل هذا الوجود الشيعي يمثل ورقة ضغط في يد إيران من الممكن أن تستغلها وقت الضرورة ضد دول الخليج (عبد الونيس، 2007، ص48).

أما على الجانب الإيراني، فقد شكل الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج - كما ذكرنا في الفصل الثالث- جزءاً من الحياة الإقليمية البحرية الإيرانية ولأسباب تتعلق بالنفط والجوانب الاستراتيجية والتوسعة، اهتمت إيران بالخليج العربي، وتبعاً لذلك تميزت سياسة الشاة بالتدخل العلني بالشؤون الداخلية للأقطار الخليجية

مدعومة بذلك من قبل أمريكا، لتقوم بدور حامي الخليج، ولم تتبدل التوجهات الإيرانية نحو الخليج بعد رحيل الشاه فما زالت حمى السيطرة وروح الثورة ذات فاعلية كبيرة، وقد تمحورت الرؤى الإيرانية للأمن في الخليج حول إقامة حلف دفاع إقليمي خليجي، وذلك للسيطرة عليه بصورة قوية (جواد والعمار، ص35).

فقد كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران (1978-1979) تأثير بالغ على تعقيد البيئة المحيطة بدول الخليج العربية، ذلك أن خطر الشاه لم يكن يتجاوز حدود التهديد العسكري، في حين أن الثورة كانت تحمل إضافة إلى نفس التهديد، بعداً عقائدياً، تتمثل خطورته في النزعة الخمينية لإحياء الإسلام والتي تهدف أساساً إلى تصدير الثورة إلى السكان الشيعة داخل دول الخليج العربي، وخاصة التجمعات ذات الأغلبية الشيعية في العراق والبحرين. وكذلك وجود أعداد كبيرة إلى حد ما من الشيعة في الكويت والإمارات وقطر، والأمر نفسه في السعودية والذين يتواجدون في المنطقة الشرقية وبصورة خاصة في إقليم الأحساء وهي من أكثر المناطق حيوية واستراتيجيه بحكم قربها من حقول النفط السعودية (البستكي، 2003، ص60).

ويشير قطبي المهدي إلى أن نظرية الأمن الإيراني تجاه الخليج تسير باتجاهين فهي تقوم على الأمن بمفهومه التعاوني أو الأمن الجماعي، وذلك في مقابل الأمن التنافسي القائم بين دولة الخليج المختلفة، من خلال قيام كل دولة ببناء نظامها الأمني الخاص على حساب الدولة الأخرى، في حين أن نظام الأمن التعاوني يجعل جهد كل طرف يعزز من جهود الطرف الآخر، كما يفترض أن الأمن لا يعني عدم وجود حالة حرب، بل يفترض وجود مناخ من التعاون المستمر والروح الودية والإحساس بالثقة المتبادلة ووحدة المصير. والإيرانيون يسلمون بأن منطقة الخليج ليست مهمة لدولها وحدها، ولكنها مهمة للعالم كله، لذلك يميلون إلى تصنيف الأطراف المعنية بالخليج، وقيمون مصالحها على النحو التالي (المهدي، 1995، ص25):

1. دول الخليج الاعضاء التي يعنيتها امن الخليج بالدرجة الاولى وقبل غيرها.

2. الدول المهمة بأمن الخليج ولكنها غير منتمة لمجموعة دولة، بل يهمها أمن الخليج لاتصال ذلك بمصالحها.

3. دول لها مصالحها في الخليج، ولكنها لها أطماع وطموحات في السيطرة، وتشير إيران إلى أمريكا بالتحديد وخاصة بعد الحرب الباردة. بعد أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة، بالمقابل فإن أمريكا تشير إلى إيران بأن لها أطماعاً وطموحات في السيطرة على منطقة الخليج.

4. الدول العربية خارج منطقة الخليج، مثل مصر، وسوريا.

وتظهر أهمية الجانب العسكري في النظرية الإيرانية لأمن الخليج من خلال التفاعلات العسكرية بين إيران والدول العربية الخليجية خلال الثمانينات من القرن الماضي، والتي من أهمها (عثمان، 2002):

1- اندلاع الحرب الإيرانية- العراقية (1980-1988) وما سببته من استنزاف وهدر طاقات البلدين، بصورة عبثية، ولغير صالح الأمة الإسلامية وقضاياها المصيرية، خاصة في ظل الصراع العربي الإسرائيلي.

2- تصعيد الموقف الإيراني من مسألة الجزر الإماراتية الثلاثة. حيث عمدت إيران إلى تعزيز نفوذها في جزيرة أبو موسى، بتكثيف وجودها العسكري الذي كان محصوراً في منطقة المرتفعات الواقعة في غرب الجزيرة ليمتد إلى جميع المناطق، بما في ذلك الميناء الذي أصبح محظوراً على الصيادين من أبناء الإمارات دخوله، أو الخروج منه إلا بتصاريح من القيادة العسكرية الإيرانية في الجزيرة، إضافة إلى مزيد من التضيق على السكان العرب المواطنين والوافدين؛ حيث تم حصر أماكن وجودهم في شريط ضيق، ومنع هؤلاء العرب، الذين يقارب عددهم 1200

شخص من التحرك خارجه، عطفاً على منع رفع علم الإمارات في الجزيرة، وبطرق مختلفة، وامتد المنع إلى دخول السيارات الرسمية التي تحمل شعار دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي هذا السياق، قدمت الإمارات مذكرة إلى الأمم المتحدة، عام 1980، بشأن احتلال إيران لجزرها الثلاثة، بيد أن المنظمة الدولية لم تصدر قراراً ملزماً لإيران بهذا الشأن، خاصة أن الرؤية الإماراتية ذهبت إلى أن الخلاف مع إيران حول هذه الجزر هو خلاف جوهره مسألة السيادة الوطنية، وليس خلافاً حدودياً، يمكن تسويته بالتنازل، ومن ثم بقيت الجزر مسألة احتلال دولة لأراضي دولة أخرى، عن طريق القوة.

3- حدوث توترات في العلاقات الإيرانية- الكويتية، حيث عانت الكويت مما وصفته بأعمال إرهابية نفذتها جماعة "محسوبة" على إيران، بدءاً من تفجيرات عام 1983 والتي طالت السفارتين: الأمريكية والفرنسية، ومصالح حكومية كويتية، إلى خطف طائرتين للخطوط الجوية الكويتية عام 1988، وقتل الرهائن. وامتد التوتر في علاقات إيران إلى غالبية الدول الخليجية بفعل ما تدعيه طهران من دعمهم للعراق في الحرب مع إيران، بكافة السبل وإثارة الجماعات الشيعية الخليجية بتأثير إيراني مباشر وغير مباشر.

4- بدأت إيران خلال شهر مايو 1984 في قصف الناقلات السعودية والكويتية داخل المياه الإقليمية للبلدين فيما عرف بـ "حرب الناقلات"، كما هددت إيران بضرب وتدمير المنشآت البترولية والاقتصادية لدول الخليج، وجددت التلويح بإمكانية إغلاق مضيق هرمز. حيث مثلت حرب الناقلات تحركاً جديداً في النزاع المسلح، ومحاولة لتحريك ضغوط إقليمية ودولية على العراق لإنهاء حصاره الجوي لمصب النفط الإيراني في جزيرة خرج (العدواني، 2004، ص73).

5- ظهرت مشكلة جديد اخرى في العلاقات بين إيران والبلدان العربية عام 1992، عندما صعدت إيران سلسلة إجراءاتها التعسفية في الجزر المحتلة، بتوسيع نطاق سيطرتها على جزيرة أبو موسى في انتهاك صارخ للشروط المتفق عليها في مذكرة التفاهم بين إيران والإمارات، وذلك بتمركزها لقوات عسكرية إيرانية على بقية أجزاء الجزيرة، ومنعت رفع علم دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنعت كافة أنواع السيارات التي تحمل لوحات إماراتية من دخول الجزيرة، وفرضت الحصول على تأشيرة إيرانية لمن يرغب الدخول إلى الجزيرة، وعلى الرغم من الدبلوماسية الهادئة التي أتبعتها دولة الإمارات لإيجاد حل سلمي للأزمة، إلا أنها فشلت في حث إيران على إلغاء تلك الإجراءات الإيرانية الأخيرة التي لا مبرر لها، والتي أدت إلى احتلالها الكامل وفرض سيادتها بالقوة المسلحة على جزيرة أبو موسى، الأمر الذي جدد النزاع بين الدولتين حول الجزر (التدمري، 1997).

وقد أدت التطورات الدولية والإقليمية، والمتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور القوة الأمريكية كقطب مهيم أثر انتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية، إلى نشوء اختلال كبير في التوازن الاستراتيجي بمنطقة الخليج والإطار الجيوبوليتيكي لصالح إيران، وحاولت إيران لعب دور حامي الخليج عن طريق استغلال الخلل في توازن القوى على الصعيد الإقليمي، حيث تعمل السياسة الإيرانية على الترويج لهذا الدور عن طريق تكثيف نشاطها السياسي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي في اتجاهين (آل حامد، 1997، ص ص 14-15):

الأول: يختص بمنطقة الخليج من خلال العمل على خطين استراتيجيين

أهمهما:

أ- احتواء العراق: بالإبقاء على مسألة اللاحرب واللاسلام بين الطرفين.

ب- بدء مرحلة من المصالحة مع دول مجلس التعاون، إلا أن تلك المصالحة
ما لبثت أن توارت نتيجة التماذي الإيراني باحتلال الجزر الإماراتية
الثلاث.

الثاني: الاتجاه الخاص بمنطقة شمال غرب آسيا مما يمنح إيران فرصة
للاضطلاع بدور إقليمي نشط.

وإذا كانت إيران قد عملت على زعزعة أمن الخليج باحتلالها لجزر الخليج
الثلاث عام 1971، وتصعيد أزمة الجزر مرة أخرى عام 1992، فإن هزيمة
العراق في حرب الخليج الثانية، قد رجحت ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران
التي قامت بجهود حثيثة لإعادة فرض نفسها كقوة إقليمية مهمة في المنطقة (بهجت
وجوهر، 1996، ص46).

وكان هذا أحد أسباب التوجه الإيراني لتطوير القدرات العسكرية التقليدية
وغير التقليدية لديها منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، إضافة بالطبع إلى تخوفها
من التدخل الغربي وخصوصاً الأمريكي في الخليج.

وحين غزت الولايات المتحدة العراق عام 2003، نظرت إيران إلى ذلك
الغزو على أنه جهد بالنيابة للتخلص من نظام الرئيس السابق صدام حسين وإخراج
العراق كقوة مستقلة من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة وتعزيز دور إيران
الإقليمي. ولهذا فقد تعاملت إيران مع الحرب على أساس نتائجها، وفضلت عدم
إبداء تأييد علني لسياسة الولايات المتحدة حتى لا تظهر كأنها جزء من التحالف
الذي شن الحرب. وحتى إذا ما استقرت القوات الأمريكية في العراق اتجهت إيران
بخطوات فاعلة صوب التأثير في مسار الأحداث في العراق بالشكل الذي يؤمن لها
نفوذاً مؤكداً في هذا البلد يكون كخط هجوم أول، أو خط دفاع متقدم (أرض، دم
ومال) باتجاه محاولات إيران التوسع الإقليمي نحو الإقليم العربي أو تجاه أي تفكير
أمريكي جدي لمهاجمة إيران (عطوان، 2007، ص57).

ورغم إدعاء إيران حيادها في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق عام 2003 إلا أن الدلائل العملية أثبتت ضعف تلك المقولة؛ فمُنذ بدء العمليات قدمت إيران أوسع دعم للأطراف السياسية والعسكرية - الميليشيات الشيعية التي لها علاقة بها- في مواجهة مؤسسات النظام العراقي السابق، بل دفعت بجزء من قواتها إلى العراق أثناء انشغاله بالتصدي للجيش الأمريكي، ثم تبعه بإدخال مئات الآلاف ممن ادعت أنهم عراقيون هجروا لتبعيتهم الإيرانية في العام 1980، وساعدت على منحهم (بالتعاون مع قوى عراقية) كافة وثائق إثبات الشخصية، وإسكانهم في وسط العراق وجنوبه (عطوان، 2007، ص57).

وتواصل التدخل الإيراني في العراق إلى درجة أثارت حفيظة الدول العربية وخصوصاً الدول الخليجية التي رأت في هذه التدخلات الإيرانية استمراراً لسياسة إيران العسكرية تجاه جوارها العربي، وهو ما عبر عنه أكثر من مسؤول خليجي في العديد من المناسبات وخصوصاً في اجتماعات القمة الخليجية.

2.5 العواقب الإقليمية للتسلح النووي الإيراني

إن نووية إيران جعلتها أكثر من مجرد دولة قوية، دولة بصدد أن تكون -أو بالفعل أصبحت- دولة كبرى في النطاق الإقليمي، ويستند هذا التوصيف إلى التحول النوعي الذي شهدته محصلة القوة الشاملة لإيران بعد انضمامها إلى النادي النووي؛ فقد أدى امتلاك إيران التقنية اللازمة لإنتاج طاقة نووية إلى انتقال إيران من شريحة الدول الإقليمية المتوسطة القوة إلى ما يمكن تسميته الدول الإقليمية فائقة القوة (راشد، 2006، ص120).

فلقد ظهرت العديد من الدراسات عن أثر المشروع النووي الإيراني في منطقة الخليج العربي، وكتب أيضاً الكثير من الباحثين وكتاب المقالات والأعمدة الصحافية الخليجيين عن هذا الأثر، وبدأت المخاوف قاسماً مشتركاً بين كل هؤلاء، ومن بين الكتابات ما ذهب بعيداً في مخاوفها عندما صوّرت للرأي العام العربي

والإسلامي والخليجي ان القنبلة النووية الإيرانية لا تسعى إلا إلى استهداف منطقة الخليج العربي، خصوصاً بعد صعود الرئيس الإيراني الجديد.

ويرى أمين ترزي أنه بغض النظر عن الخيار الذي ستفضله إيران النووية، فإن منظور امتلاك النظام الحالي في طهران قدرة استخدام هذه الأسلحة هو منظورٌ مدمرٌ للأمن والسلام الشرق أوسطي (بل العالمي أيضاً). لن تتغير الأخطار بعيدة المدى الناشئة عن إيران نووية حتى إذا تولى السلطة في البلاد نظام أكثر اعتدالاً، وذلك لأنه سيكون علامةً على بدء سباق تسلح جديد في المنطقة. وإذا ما ازداد سعي دول أخرى في الشرق الأوسط – المتفجر أبداً – لامتلاك برامج أسلحة الدمار الشامل لخلق توازنٍ مع إيران النووية، فليس من شأن ذلك إلا أن يزيد من فرصة نشوب نزاع كارثي في المنطقة (ترزي، 2004).

وقبل التدقيق بتفاصيل العواقب الأمنية للسلاح النووي الإيراني على منطقة الخليج، ينبغي الإشارة إلى الأهداف الاستراتيجية لإيران من امتلاك السلاح النووي، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

(1) ردع مصادر التهديد الرئيسة المتمثلة في الوجود العسكري الأمريكي المباشر على الحدود الإيرانية، وإسرائيل، من الهجوم عليها، وهو الدرس الذي استوعبته إيران من الغزو الأمريكي للعراق، في ظل فرضية أنه لو امتلك العراق سلاحاً نووياً مثل حالة كوريا الشمالية، وهما من دول محور الشر مثل إيران، لما أقدمت الولايات المتحدة على مهاجمته.

(2) تحقيق التوازن الاستراتيجي النووي مع دول الجوار الجغرافي التي تمتلك مثل هذا السلاح (إسرائيل، باكستان، الهند، الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية).

(3) تكريس الهيبة والمكانة الإقليمية الإيرانية على منطقة الخليج، في ظل القناعة الإيرانية بفكرة تكريس القومية الفارسية على الخليج، وإدراكها لمجمل عناصر قوتها مقارنةً بنظيرتها الخليجية وبعض دول الجوار

الاستراتيجي الأخرى، الأمر الذي يفرض ضرورة أن تكون لها الكلمة العليا في نظم وهياكل الأمن في المنطقة.

(4) المشتريات الكبيرة للأسلحة والمعدات القتالية لدول الخليج العربي ومحاولتها المستمرة لبناء قواتها المسلحة بأحدث التكنولوجيا مما يخل بتوازن القوى الاستراتيجي العسكري في المنطقة في غير مصلحة إيران.

(5) إن امتلاك تكنولوجيا إنتاج الأسلحة النووية يزيد من الشعور الوطني بالتفاخر، ويدل على امتلاك قدرات تصنيع عسكري متقدمة للغاية تجعلها قوة إقليمية عظمى ذات حضور دولي يصعب تجاهله.

(6) توافر المصدقية لقوتها الصاروخية بحيث لا تعتمد فقط على إطلاق رؤوس حربية تقليدية بل تمتلك رؤوساً حربية فوق تقليدية (فتحي، 2006، ص364).

ومن هنا، فإن دول الخليج العربية، تنظر إلى البرنامج النووي الإيراني باعتباره تطوراً مرعباً في السياسة الإقليمية الخليجية، رغم إدعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط. وقد عززت ادعاءات الأمريكيين وتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تتوي تطوير البرنامج لأغراض عسكرية وسلمية أيضاً، حيث أن مساعي إيران لامتلاك السلاح النووي، سوف تمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك الأسلحة النووية كما سبق أن حدث بين الهند وباكستان، الأمر الذي سوف يعرض المنطقة بأكملها إلى خطر ماحق (باديب، 2005، ص27).

ويشير عادل عبد الونيس إلى أن امتلاك إيران للأسلحة النووية ستكون له آثار مدمرة للسلام والأمن والتوازن في منطقة الخليج؛ فأمن المنطقة الذي ظل قائماً - منذ حرب تحرير الكويت عام 1991، حتى توازن القوى بين كل من العراق وإيران ودول مجلس التعاون التي لجأت للاتفاقيات العسكرية مع أمريكا وأوروبا لموازنة الخلل في موازين القوى بينها وبين جارتها الكبيرتين، طرأت عليه تغيرات

جوهريّة بعد حرب العراق 2003 بعد سيطرة الولايات المتحدة على العراق، وخروج الأخير بدوره من معادلة التوازن الذي مال بدرجة واضحة لصالح طهران التي أصبحت تخشى الوجود العسكري الأمريكي على حدودها، لذلك اعتبرت امتلاك السلاح النووي أهم رادع لكل عدو قادم أو محتمل. بيد أن امتلاك طهران لهذا السلاح قد يغريها لاتباع سياسة خارجية توسعية أو عدوانية، والتأثير في المنطقة المحيطة بها، بما يحقق ما تعتبره مصالحها الحيوية، لاسيما بسط السيطرة على مياه الخليج ومناقذه البحرية. وقد يكون البرنامج النووي الإيراني موجهاً ضد دول المنطقة قبل أن يكون موجهاً ضد إسرائيل أو أمريكا، لأنه حتى لو امتلكت طهران السلاح النووي فلن تتمكن من ضرب إسرائيل أو تهديد الولايات المتحدة، وأن وظيفة هذا السلاح لن تتجاوز عملية ردع الدولتين عن مهاجمتها عسكرياً، أو محاولة التفكير في تغيير نظامها بالقوة كما فعلت بالعراق، ولكن يمكنها أن تستعرض بتلك الأسلحة عملية المواجهة مع الدول المجاورة.

وبالتالي، يمكن القول إن امتلاك إيران القدرات النووية العسكرية يخدم الأهداف الأمريكية أكثر من أي شيء آخر، حيث سيضع دول مجلس التعاون أمام خيار واحد وهو الاعتماد المتزايد على الحماية العسكرية الأمريكية وقبول وجودها العسكري الدائم في المنطقة، واحتفاظها بالقدرات النووية العسكرية، إضافة إلى ما سيخلقه هذا المشروع النووي من سباق في التسلح بين طهران والدول العربية، التي ستجد نفسها محصورة بين دول تمتلك السلاح النووي، وفي الوقت نفسه يمكن أن تتجه إيران نحو التعاون مع الولايات المتحدة، كما حدث في أفغانستان والعراق، وربما تتحول إلى حليف استراتيجي كما كانت في الماضي (عبد الونيس، 2007، ص51).

وفي هذا السياق يؤكد محمد السعيد إدريس على الرغم من أن دول الخليج وباقي الدول العربية تشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية، وبالعجز عن تغيير الواقع الراهن، إلا أن الشعور العام هو رفض بروز

دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الاخطار من احتمال حدوث حرب غير تقليدية، تؤدي إلى تدمير المنطقة، وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة عموماً. ففي ميزان الحسابات الاستراتيجية الخليجية لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي في الحسابات الاستراتيجية الخليجية والعربية عموماً عامل تطور سلبي أكثر منه إيجابي (إبريس، 2006، ص102).

ولاشك في أن الاتجاه للأسلوب العسكري قد يؤدي إلى نتائج كارثية على الساحة الخليجية، حيث يرى البعض أن إيران في إطار استراتيجيه الرد أو الانتقام ستسعى إلى استهداف الوجود والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في العالم وفي دول الخليج بصفة خاصة مع إثارة القلاقل في هذه الدول مستغلة في ذلك عاملين أساسيين: أولهما، الشيعة الذين يشكلون حوالي 12 في المائة من سكان دول الخليج الست الأصليين (32 مليون نسمة)، وهو ما حدث في ثمانينات القرن الماضي، في ظل الدعم الذي قدمه النظام الإسلامي في إيران بقيادة آية الله الخميني للأقليات الشيعية في هذه الدول الخليجية. وثانيهما، موقعها الاستراتيجي في شمال الخليج العربي الذي يجعلها قادرة على تهديد الحقول النفطية في السعودية والكويت والعراق ودولة الإمارات العربية إنتاجاً ونقلأً، والتأثير سلباً بالتالي في استقرار سوق النفط العالمية التي يسعى المنتجون والمستهلكون على حد سواء لاستقرارها وإيعادها عن أي متغيرات آنية طارئة (عبد الونيس، 2007، ص52).

ويشير موسى القلاب إلى مخاطر سيناريو الصراع العسكري الأمريكي الإيراني على أمن منطقة الخليج، ففي حال تعثر كافة الجهود والمحاولات السلمية لنزع فتيل الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران

الإسلامية حول ملفها النووي، واندلعت حرب الخليج الرابعة التي لا يتمناها احد في هذه المنطقة التي لم تنعم بالهدوء منذ عام 1980 حتى اليوم، فإن طهران قد لا تتردد بضرب المصالح الأمريكية أينما وجدت في المنطقة أو ضرب أي مواقع ممكنة، تتمركز فيها القوات الأمريكية سواءً داخل دول مجلس التعاون أو خارجها مثل مياه الخليج والعراق.

وفي ظل هذه الاحتمالات المتباينة نسبياً يتوقع محللون مختصون في شؤون الدفاع أن تكون المنطقة المحاذية لمياه الخليج من الجهة الغربية، ببرها وبحرها وجوها، والتي تشكل الحيز الجغرافي لدول مجلس التعاون، مسرحاً لحرب صاروخية أكثر اتساعاً. وفي هذه الحالة يتوقع كثيرون ومنهم القادة السياسيون والعسكريون في إيران، أن تقوم القوات الإيرانية المسلحة بتوجيه ضربات قواتها الصاروخية الاستراتيجية (الباليستية) والتكتيكية (كروز) نحو جيرانها من جهة الغرب، وحسب خطتها لإدارة الحرب، وبناءً على عملية تحديد أولويات الأهداف التي تنوي تدميرها، قبل أن تتعرض القوافل الصاروخية الإيرانية نفسها للتدمير الشامل المنظم من قبل القاذفات الأمريكية بكافة أنواعها، الاستراتيجية والتكتيكية، وكما جرى في العراق خلال حربي 1991 و2003. (القلاب، 2006، ص ص 61-62).

وعليه، فإن الأهداف الأساسية التي يتوقع أن تقوم القوات الإيرانية الصاروخية بمهاجمتها داخل دول مجلس التعاون، وحسب إمكانياتها التعبوية من حيث عدد الصواريخ المتوافرة لديها، ومواقع تركزها، وكثافة الأهداف المسجلة على المسرح الكلي للحرب، قد تشمل ما يلي (القلاب، 2006، ص 62) :

أولاً: المواقع والقواعد والمنشآت العسكرية، البرية والبحرية و الجوية (الأمريكية منها والخليجية).

ثانياً: المنشآت النفطية الرئيسية، مثل مستودعات التخزين ومنصات الشحن والتصدير، وحقول الاستخراج، وخطوط النقل.

ثالثاً: محطات توليد الطاقة الكهربائية وخزانات وقودها.
رابعاً: محطات ضخ المياه وخزانات المياه التابعة لها.
خامساً: بعض المراكز التجارية والعمرانية الكبرى في عدد من المدن الرئيسية.

سادساً: بعض التجمعات السكانية الكثيفة في عدد من المناطق المكتظة.

وفي اتجاه آخر، يركز بعض الباحثين على التداعيات غير العسكرية للبرنامج النووي الإيراني؛ فعلى سبيل المثال يؤكد عبد الله المدني أن المحور الأهم في مخاطر التسليح النووي الإيراني هو ذلك المتعلق بالخسائر الاقتصادية التي ستتكبدها المنطقة جراء حدوث تسرب إشعاعي. إذ يظل هذا الأخير وحده أمراً وارداً سواء كان البرنامج النووي الإيراني سلمياً أو حربياً، و سواء فرضت عقوبات دولية على طهران أو لم تفرض، و سواء وقعت مواجهة بين الإيرانيين و الغرب بسبب هذا البرنامج أو لم تقع. ففي جميع الأحوال يبقى هذا الخطر محتملاً كنتيجة لأخطاء فنية، أو أعمال إرهابية داخلية أو عمليات عسكرية خارجية، أو بفعل زلزال مدمر، لا سيما و أن مفاعل بوشهر النووي مثلاً يقع فعلاً على خط زلزال نشط. إذ أن حدوث مثل هذه التسربات الإشعاعية، سوف تكون له بطبيعة الحال آثار بيئية وديموغرافية وصحية ونفسية وإنتاجية مؤلمة، لكنها كلها ذات تداعيات اقتصادية خطيرة، لأنها ستفرض على الخزينة العامة في دول المنطقة أكلافاً عالية، بمعنى أنها ستستنزف أموالاً طائلة لسنوات طويلة للإنفاق على ما تدمره الإشعاعات النووية في البر والبحر والجو، والإنفاق على إعادة تأهيل المناطق المتضررة وعمليات التهجير وإعادة التوطين وعلاج المصابين بالأمراض العضوية والنفسية أو تعويضهم. هذا ناهيك عن الخسائر الناجمة عما سيؤدي إليه مثل هذا التلوث النووي لا محالة من تعطل أو تجمد بعض الأنشطة الاقتصادية (المدني، 2006).

ويكفي في معرض بيان عظم مخاطر التسربات النووية وضخامة كلفة معالجة تداعياتها، الإشارة إلى كارثة تشيرنوبل السوفياتية عام 1986، والتي

استخلص العالم منها دروسا كثيرة ومتنوعة، لكن الدرس الابغ والاهم كان مفاده أنه ما من دولة نووية في العالم، مهما بلغت قوتها العلمية وقدراتها البشرية واحتياطاتها الأمنية والفنية، مستثناة من وقوع مثل هذه الكارثة. وهكذا فإذا كان الاتحاد السوفيتي بقدره وعظمته، وجيوشه الجرارة من العلماء والتقنيين، وخبرات مؤسساته العلمية الطويلة في المجال النووي، عجز عن تفادي وقوع مثل هذا الحدث الرهيب، وأورثها لروسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروسيا اللواتي عجزن حتى الآن عن محو كامل آثار تلك الحادثة، فما بالك بدولة نووية ناشئة كإيران كل تقنياتها وعلومها وإمكانياتها وخبراتها مستوردة أو في طور النشوء.

وهنا لا بد من الإشارة إلى مسألتين محددتين تمثلان جوهر الخطورة المقصودة، وستكون لهما آثار اقتصادية مؤلمة على الخليج، وبصورة أكثر بكثير مما شعرت به شعوب الاتحاد السوفيتي (المدني، 2006):

المسألة الأولى: إن مساحة دول الخليج مجتمعة صغيرة جدا قياسا بمساحة الاتحاد السوفيتي السابق، وبالتالي فإن تهجير السكان إلى مناطق أكثر أمنا في حالة التسربات النووية، على نحو ما قام به السوفييت، يبدو أمرا مستحيلا، وبالتالي فليس أمام شعوب الخليج من خيارات سوى البقاء في أماكنها والاستسلام لما تحمله الإشعاعات النووية من أمراض، أو الهجرة إلى الخارج، وفي كلتا الحالتين ستكون الآثار الاقتصادية مكلفة.

المسألة الثانية: إن دول الخليج العربية، على الأقل، تعتمد اعتمادا شبة كامل في مياه الشرب على تحلية مياه البحر، وبالتالي فإن تسرب الإشعاعات النووية إلى هذه المياه يضعنا أمام خيارين كلاهما ذات كلفة اقتصادية مدمرة هما، إما الموت عطشا أو استيراد المياه من الخارج. وهذا يختلف بطبيعة الحال عما حدث في الاتحاد السوفيتي الذي لئن تضررت مياه بعض أنهاره بفعل حادثة تشيرنوبل، فإنه يمتلك مصادر أخرى للمياه.

ويشير عبد الله الطاير إلى جانب آخر من جوانب الآثار السلبية للبرنامج النووي الإيراني، حيث يستعيد السيناريو الذي أعقب تحرير الكويت، إذ بقيت الفاتورة مفتوحة والبنود المالية مشرعة، فكلما حرك صدام قواته جنوباً تحركت الآلة العسكرية الأمريكية بحجة حماية دول الخليج، وكان على دول الخليج أن تتحمل أعباء الفاتورة الضخمة. والحالة ستكون مشابهة ولكن فاتورتها ستكون أعظم بكثير لمبررات منطقية، أولها أن العدو هذه المرة نووي، وثانيها أن أسعار النفط مرتفعة جداً وعلى المنطقة أن تنفع من أجل أمنها وأمن الإمدادات النفطية. ومثلما هي الولايات المتحدة فإن دول الخليج لا تملك خيارات كثيرة في التعامل مع الضغوط الأمريكية، كما أنها لا تملك تطمينات إيرانية يمكن الوثوق بها. فأكثر ما يمكن أن تخشاه دول الخليج العربية أن تصبح ضحية صفقة سياسية وعسكرية بين الولايات المتحدة وإيران (الطاير، 2006، ص 68).

3.5 الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي؛
تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كما يلي.

(أ) تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج:

مما لا شك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين (كشك، 2005، ص 65):

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويوضح الجدول التالي مدى الخلل في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيراني.

ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الافراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، ففي الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجراءات لتجربة صاروخية متطورة (شهاب 3) في يوليو 2005، فضلا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب 4 (3000 كم) وشهاب 5 (5000 كم)، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من 80 بالمائة من أسلحتها الثقيلة.

الثانية: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف بين إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان). ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض-أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكدته شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نפט من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصاديات

دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل اساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف ايران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد (كشك، 2005، ص 65).

جدول يوضح الخلل في ميزان القوى العسكري بين ايران والدول الخليجية الست

الدولة	عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية		باتريوت	ميزانية الدفاع بالمليار
					وحدات سطحية	غواصات		
السعودية	201 ألف منهم 75 ألفا حرس وطني	900 من بينها 315 أم - إيه 2 ابرامز	33 بطارية نحو نصفها 1 - هوك	294 منها 174 ألف - 15	34	---	20	27.2
الإمارات	50500	516 من بينها 360 من طراز ليكيوك	8 منها 3 بطاريات هوك	106	18	---	---	---
عمان	41700	153	50	40	13	---	---	2.4
الكويت	15500	290 منها 218 م - 1 إيه 2 ابرامز	10 بطاريات منها 4 هوك	81 منها 40 ألف إيه 18	10	---	5	3.3
قطر	12.300	30	75 سام أرض جو منها 12 مستجر	18	7	---	---	1.5
البحرين	11.000	140	بطاريتان	34 منها 22 ألف - 16	11 بينها قرقاةة	---	---	0.315
العراق	تعاين القوات العراقية التقليدية والتسليح بعد صدام من الإهمال، وهناك خطط لإقامة جيش من 30 ألف جندي، القوات الحالية هي نحو 10 آلاف جندي تركز على الأمن الداخلي							
إيران	540.600	1565	76 بطارية منها واحد هوك وبعضها مستجر	306	59 منها 10 هوبونج و 40 بوجامر	3 من طراز كليو	---	9.1

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية - لندن (التوازن العسكري 2003 - 2004)

ب) صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية- الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلاً عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات (كشك، 2005، ص66):

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي أكد عليه يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني الأسبق بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث".

ثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

ثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل " ردة" في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنًا إيرانيًا داخليًا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية (كشك، 2005، ص 66).

ج (الآثار البيئية المباشرة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة التي سوف تصاب بالضرر المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية -كما أوضحنا سابقاً-، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسليحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب. وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الأخطار ومنها حادث تشيرنوبل عام 1986. ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين (كشك، 2005، ص 67).

د (مازق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب :

ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصادر مع تولي الرئيس بوش فترة رئاسته الثانية "أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيراً ومحورياً، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لا بد أن تكون أشد قلقاً فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية، ولعل هذا ما يفسر التحول في خطاب الإدارة الأمريكية خلال شهر أغسطس عام 2004 الذي أكد فيه بوش أنه لا يستبعد الخيار العسكري ضد إيران في حال عدم توقفها عن تخصيب اليورانيوم، وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مازقاً حقيقياً. حيث إنه إذا كان للدول الخليجية مصلحة أكيدة في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت بعضها ذلك أو لم يعلن البعض الآخر، إلا أن الأمر يبدو مختلفاً بالنسبة للحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهّن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة بموجب اتفاقيات أمنيه ثنائية (باستثناء المملكة العربية السعودية)، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجيستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي، حيث أن الدول الخليجية بها نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن الدول التي تسمح باستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية - الإيرانية (كشك، 2005، ص 67).

4.5 مبررات القلق الخليجي من سياسة التسلح الإيرانية:

يمكن تلخيص أهم مبررات القلق الخليجي تجاه سياسة التسلح الإيرانية بشقيها التقليدي وغير التقليدي بما يلي(الأنصاري، 2006):

أولاً: لا تنحصر مبررات القلق الخليجي في البرنامج النووي فحسب بل في العقيدة الثورية لإيران ممثلة في مشروعها التوسعي. فالنظام الإيراني نظام شمولي لا يقتنع من دون دور الهيمنة والزعامة والتمدد والتفرد مما يجعل منطقة الخليج رهينة المزاج الثوري الإيراني، كما أن صحيفة السوابق الإيرانية لا تتبئ بحسن سيرة السلوك الإيراني مع أهل الخليج، بل سلوكها مشوب بشيء من التعالي والنظرة الفوقية كما في قضية الجزر الإماراتية، وإيران لا يمكن أن تضرب إسرائيل لأن النتائج كارثية عليها.

ثانياً: إيران ليست بحاجة للنووي لا سلمياً من أجل الطاقة لأن عندها الطاقة الرخيصة التي تغنيها عن هدر البلايين من أموال شعبها الذي يعيش في مستوى اقتصادي متواضع مقارنة بجيرانه الخليجيين، ولا يوجد حاجة للنووي (عسكرياً) لأنها غير مستهدفة عسكرياً لا في أرضها ولا بترولها ولا أمنها ولأن عندها ترسانة من الأسلحة ما يضمن لها الردع الكافي.

ثالثاً: ماذا لو أن إيران امتلكت القدرة النووية فعلاً، وهو احتمال وارد، وقد يكون هذا الاحتمال وراء ثقة الرئيس نجاد بنفسه، وتعهده بجعل إيران نووية كاملة خلال فترة قصيرة، وفي هذه الحالة ليس لنا إلا التعايش معها واللجوء إلى الأصدقاء من الدول الكبرى طلباً للأمن والأمان.

رابعاً: ما الذي سيضيفه امتلاك النووي لإيران؟ وماذا يعني تملك إيران للنووي؟ قد لا يشكل تملك النووي لأية دولة - طبيعية - خطورة في حد ذاته، فدول كثيرة تملكه - الهند، باكستان، إسرائيل، ولكن إيران دولة لها نظام شمولي وعندها مشروع سياسي، وخطورة تملك إيران للنووي تكمن في توظيفه من أجل مزيد من التمدد والتدخل في الشأن الخليجي - خاصة - والعربي - عامة - وإذا كانت -

إيران - غير النووية - متدخلة في الخليج وفي العراق عبر الميليشيات والاتباع وفي لبنان عبر حزب الله وفي فلسطين عبر حماس، بل وصل النفوذ والدعم والأموال التي تتفق من غير حساب إلى المحاكم الإسلامية في الصومال فكيف الحال إذا أصبحت إيران نووية كاملة؟! إيران تسعى للنووي ليس فقط من أجل مزيد من الهيمنة وفرض الوصاية ولكن لأن هذا النووي يرضي (غورها) و(كبريائها) القومي ويرد الاعتبار إلى (ذاتها) التاريخية و(عزتها) الإمبراطورية فهي ليست أقل شأنًا من باكستان والهند.

خامساً: أما عن التداعيات الأمنية، فإن هذا الإصرار الإيراني قد يدفع دول المنطقة إلى الخيار النووي الخليجي كحق مشروع لحماية مصالحها، ومن ثم تتحول المنطقة إلى ساحة صراع بين القوى النووية ولهذا لم يكن تحرك مصر النووي السلمي مستغرباً (الأنصاري، 2006).

الفصل السادس

المواقف الإقليمية والدولية

من برامج التسليح الإيرانية

الفصل السادس

المواقف الإقليمية والدولية من برامج التسليح الإيرانية

لقد ترتب على تصاعد البرنامج التسليحي الإيراني وبخاصة برنامجها النووي وتأثيراته الواقعية والمحتملة على الأمن الخليجي، مواقف لعدة أطراف من هذا البرنامج، وذلك طبقاً لمصالح ورؤى هذه الأطراف لتلك التأثيرات، وهذا ما سيحاول أن يناقشه هذا الفصل بشيء من الإيجاز، وذلك بالحديث عن أطراف مختارة وذات صلة.

1.6 موقف دول الخليج العربي:

إن القراءة الإقليمية لدول المنطقة ربما تختلف قليلاً أو كثيراً في مضمونها عن القراءة الغربية لبرامج التسليح الإيرانية؛ فدول الخليج لا تمتلك أدلة مادية تدعم الاتهامات الغربية لحكومة إيران الإسلامية بأنها تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، فالبرنامج النووي الإيراني -والذي من المفترض أن يعمل ضمن الحدود القانونية التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحت إشراف ورقابة اللجنة الدولية للطاقة الذرية- قد تم استخدامه لغرض تطوير القدرات النووي العسكرية للدولة. فأغلب دول الخليج تدعم الجهود الدولية الرامية لمنع أي دولة موقعة على المعاهدات الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل من تجاوز أو خرق التزاماتها القانونية المنصوص عليها في هذه المعاهدات. فترى هذه الدول أن من الواجب والمنطق خضوع جميع المنشآت النووية في المنطقة لعمليات المراقبة والتفتيش والتحقق الدولي لتعزيز الثقة المتبادلة (العاني، 2006، ص 69).

ومن هنا يمكن القول، أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من قضية البرامج التسليحية الإيرانية وبخاصة البرنامج النووي يتسم بشيء من الغموض والتردد وذلك بالرغم من الاهتمام العالمي الذي يحظى به المشروع النووي

الإيراني؛ ففي القمة الخليجية التي انعقدت في أبو ظبي أواخر 2005، تجنب رؤساء الدول الخليجية مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي، وذلك بالرغم من الاتهامات الغربية التي تقول بأن طهران قد أصبحت قريبة جدًا من صنع أول سلاح نووي. وفي المقابل، تضمن البيان الختامي للقمة انتقادات مباشرة وعنيفة لإسرائيل حول الموضوع النووي تحديدًا. وطالب البيان الختامي إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT) ووضع جميع منشآتها النووية تحت المراقبة الدولية، كما طالبوا المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل وإجبارها على فعل ذلك. ولم يتضمن البيان الختامي انتقاداً أو مطالباً محددة من إيران في شأن برنامجها النووي، فيما اعتبر أن ترداد المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي بأنه انتقاد ضمني للبرنامج النووي الإيراني وللتصريحات الحادة التي أطلقها الرئيس أحمدني نجاد في تلك الفترة (Henderson, 2005).

ويلاحظ على صعيد مجلس التعاون الخليجي وجود مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد يقول الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية "أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل". بيد أنه أضاف "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقتنا معها طيبة"، وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحنر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي. وبالتالي فقد كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف

لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية (كشك، 2005، ص67).

وبشكل عام يُلاحظ أن مجلس التعاون الخليجي ركز في تحركه لإدارة الموضوع التسليحي الإيراني على جانبيين أساسيين لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزهما، لما قد يترتب على ذلك من نتائج كارثية، أولها: رفض تصعيد الملف النووي إلى مرحلة الحرب بين إيران وأي من القوى الإقليمية والدولية (إسرائيل والولايات المتحدة)، لأن مثل هذه الحرب قد تضع منطقة الخليج بشكل كامل في مهب الريح، وتجعلها عرضة للدمار الشامل. وثانيها: رفض امتلاك إيران للسلاح النووي، لأنه سيعطيها مساحات نفوذ أوسع وربما هيمنة إقليمية شاملة على المنطقة، وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن بن حمد العطية بقوله "إن الملف النووي الإيراني يقلقنا ويقلق العالم" (عبد الونيس، 2007، ص51).

أما على الصعيد الفردي لدول الخليج العربية، فيلاحظ أنه ومع تطورات الأزمة، أخذ التمايز أو التباين في المواقف الخليجية يظهر، وليس فقط على مستوى النخب الحاكمة، بل أيضاً على مستوى النخب المثقفة بين من يعلن مخاوفه من البرنامج النووي الإيراني، سواء أكان عسكرياً أو سلمياً، وبين من يحرص على تبديد هذه المخاوف. وقد كان الموقف الإماراتي أكثر وضوحاً في تعبيره عن القلق من القدرات النووية الإيرانية؛ فقد أعلن الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي وزير الدفاع بدولة الإمارات في لقاءه مع الرئيس الفرنسي شيراك في باريس موقف بلاده قائلاً: "أقول في البداية أن وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط أمر ضار، وهذا يعني أننا ضد وجود قدرات نووية في إيران، وكذلك وجود قدرات نووية في الشرق الأوسط هو أمر غير مجد"، وكذلك قوله: "إن الملف النووي الإيراني مقلق للدول المحيطة بإيران، وكذلك على الصعيدين

الإقليمي والدولي، ولكن هذا لا يدفعنا نحو البحث عن حل بعيد عن الخيارات السلمية" (إدريس، 2006، ص102).

وكان الموقف السعودي، أكثر ميلاً إلى التهذئة مع إيران، وخصوصاً خلال القمة الخليجية في أبو ظبي 2006، حيث ساهم موقف السعودية في إخراج البيان الختامي للقمة خالياً من إي إدانة لإيران أو تحذير من برنامجها النووي. وقد أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في لقاءه مع رئيس دولة النمسا هاينز فيشر، هذا الموقف السعودي، عندما تمنى على إيران السير مع دول الشرق الأوسط لإزالة كل أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، لجعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأكد أن طريق الاستقرار يكون في إزالة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وليس الإضافة إليها" (إدريس، 2006، ص102).

وتلخص وزارة الخارجية السعودية موقف المملكة من البرنامج النووي الإيراني بما يلي: "إن المملكة تطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، وإن المملكة تؤيد المفاوضات الجارية بين دول الترويكا الأوروبية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) وبين إيران بشأن الملف النووي الإيراني، وإن المملكة تأمل أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج ايجابية تخدم الاستقرار في المنطقة. كما تعرب عن بالغ قلقها من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وما لذلك من آثار سلبية كبيرة على البيئة وأمن واستقرار المنطقة، وتدعو إلى حل هذه القضية حلاً سلمياً في إطار الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبما يعزز أمن واستقرار المنطقة" (وزارة الخارجية السعودية، 2007).

أما الكويت، فقد أكدت مراراً على حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وهو ما جاء على لسان أمير الكويت ووزير الخارجية وكافة المسؤولين في الدولة لدى استقبالهم هاشمي رافسنجاني، الرئيس الإيراني الأسبق، عن أملهم في أن يكون البرنامج النووي الإيراني يصب في المجال السلمي وليس العسكري. وقد نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن الأمير الكويتي تجديد دعم الكويت

لحق إيران المشروع في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. وقد تم التأكيد على هذا الموقف مرة أخرى خلال زيارة الرئيس الإيراني أحمدني نجاد للكويت في شباط عام 2007، عندما أكد الأمير للرئيس الإيراني أنه إذا ما استخدمت الطاقة النووية لأهداف سلمية فالكويت أول من ترحب بها أما إذا كانت نية القيادة الإيرانية استخدام هذه الطاقة لأهداف عسكرية فإن هذا أمر مؤسف جداً.

ويحدد الوزير المسئول عن الخارجية العمانية يوسف بن علوي موقف بلاده من المشروع النووي الإيراني قائلاً: "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار"، وأضاف أن "البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20 ألف ميغاوات" (كشك، 2005، ص68).

وكان قد حدد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر، خلال زيارته لمقر شرطة نيويورك في الولايات المتحدة موقف قطر من وجود أنشطة نووية في المنطقة، قائلاً: "إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج"، وأعرب عن أمله في: "التوصل إلى حل سلمي سريع لهذه المسألة".

أما الموقف البحريني، فقد ورد على لسان رئيس الوزراء البحريني، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، حيث أعلن أن البحرين قد أكدت مراراً موقفها الداعي إلى جعل المنطقة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن شعوب هذه المنطقة في حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل التنمية والتطور، مع التأكيد على حق أي دولة أن تمتلك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية (أرشيف رئاسة الوزراء البحرينية، 2006/6/12).

كما أكد رئيس وزراء البحرين في لقاء مع صحيفة الأهرام المصرية، رفض بلاده لأي عمل عسكري ضد إيران بسبب ملفها النووي، حيث قال: "لقد شهدت منطقتنا العديد من الحروب وعانت من ويلاتها لسنوات طويلة، لذلك نحن ندرك

تماماً عواقب نشوب حرب جديدة في المنطقة.. وإذا وقعت الحرب لا سمح الله، فإن المنطقة بأسرها ستتأثر بتداعياتها... وأن موقف البحرين ثابت في هذا الشأن وأكدناه مراراً، وهو أهمية إيجاد حل سلمي لمشكلة الملف النووي الإيراني عبر الطرق الدبلوماسية ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بغرض إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها منطقة الخليج مع الإقرار بحق دول المنطقة في الاستفادة من التقنية النووية للأغراض السلمية".

وبشكل عام، يوجد العديد من القيود التي تحد من الموقف الخليجي العام وتجعله غير راغب في اتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه البرنامج النووي الإيراني، ومنها أن إيران الدولة الجارة الكبيرة والتي لها علاقات تاريخية مع الدول العربية بحكم الانتماء جميعاً للأمة الإسلامية، واتخاذ إيران مواقف إيجابية في القضايا التي تخص العالمين العربي والإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إلى جانب أن نسبة ليست قليلة (12%) من سكان الخليج تعود جذورهم إلى أصول فارسية وتنتمي للمذهب الشيعي، هذا فضلاً عن إعلان إيران ذاتها أن برنامجها النووي سلمي وأنها لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي، بل تسعى إلى تأمين طاقتها الكهربائية. فترى هذه الدول أنه لا يعقل أن تهاجم الدول الخليجية البرنامج النووي الإيراني السلمي، في حين تتجاهل البرنامج النووي الإسرائيلي الذي أنتج بالفعل المئات من الرؤوس النووية المسطرة على رقاب كل العرب (الدسوقي، 2006، ص71).

وترى الدول الخليجية أنه أمام حقيقة قيام إحدى دول منطقة الخليج بتطوير وامتلاك السلاح النووي، ولتكن إيران، فإن ذلك سيؤثر على خيارات دول المنطقة الأخرى بطرق محددة، ويؤثر على أمن المنطقة كلها، والتي يمكن إيجازها بالمواقف التالية (العاني، 2006، ص75-76):

أ- القبول بالأمر الواقع، ومحاولة التعايش مع الواقع الاستراتيجي الجديد الذي سيفرز تحول إحدى دول المنطقة إلى دولة نووية، وهذا يتطلب القبول

بموازين قوى جديدة، مما يعني بروز دولة إقليمية تتفوق على دول المنطقة مجتمعة بإمكانات هذه الدول المتواضعة، والمتمثلة حصراً في القوة العسكرية التقليدية، وربما يقود هذا التطور إلى حدوث إخلال خطير بحالة الاستقرار والأمن الإقليميين.

ب- قيام دول المنطقة الأخرى بشكل فردي أو بشكل جماعي وكاستجابة لضرورة بناء إستراتيجية مضادة بمحاولة تطوير قدرات نووية ذاتية من أجل تأسيس مبدأ الردع المتبادل ومن أجل إعادة التعادل إلى ميزان القوى الإقليمي، وذلك عبر تبني مشروع إنتاج القنبلة النووية، ويستلزم هذا قيام دولة إقليمية معينة أو عدد من الدول الخليجية بصورة مشتركة بالعمل على تطوير برنامج عاجل لإنتاج القدرات النووية العسكرية، وربما بمساعدة تقنية من دولة أو دول نووية صديقة. وهذا يعني دخول دول المنطقة في سباق تسلح محموم بأسلحة الدمار الشامل. وستواجه هذه الدول صعوبات أساسية في حال تبني هذا الخيار لانعدام وجود برامج تطوير للتكنولوجيا النووية في هذه الدول، مما يلزمها البدء من نقطة تقارب الصفر في عملية تطوير وتبني تكنولوجيا معقدة وعالية الحساسية ومكلفة.

وهناك احتمال ضئيل لقيام دولة أو دول خليجية بمحاولة اختصار الجهد والزمّن، وذلك من خلال القيام بمحاولات من أجل الحصول على ترسانة نووية جاهزة مدعومة بوسائل السيطرة والقيادة والتخزين، إلى جانب وسائل وقدرات نقلها إلى أرض الدولة الهدف (الصواريخ والطائرات الملائمة) من مصادر دول نووية حليفة أو صديقة، مما سيضمن قدرة ردعية مؤثرة لهذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة. وعلى الرغم من أن هذه الخيار يُعد أفضل وأسرع من خيار قيام الدولة الإقليمية الأخرى بتطوير قدرات نووية ذاتية، فإن خيار امتلاك قنبلة أو ترسانة نووية جاهزة لا يزال يواجه صعوبات قانونية وسياسية وتقنية تجعل من تحقيق الهدف أمراً يبدو بعيد التحقيق أو المنال في ظل الظروف الدولية الراهنة.

ج- قيام دول المنطقة بشكل فردي أو جماعي بالتوصل إلى اتفاق مع إحدى الدول النووية الكبرى لتوفير الحماية النووية (مظلة نووية) لهذه الدول. وهذا ربما

يستلزم قيام الدول الإقليمية بالسماح للدولة الحامية أو الضامنة بتأسيس قواعد عسكرية نووية على أرضي هذه الدول أو الدولة لتوفير الحماية الفاعلة من تهديدات الدولة النووية الإقليمية الناشئة. مثل اتفاق اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني مزيداً من التواجد العسكري الخارجي في المنطقة، وتأسيس حالة التبعية للدول الكبرى النووية بوصفها مصدر الحماية والردع للقوة النووية الإقليمية.

د- في حالة فشل الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية وانعدام جدوى ضغوط المنظمات الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام، يبقى الخيار الأخير يتمثل في قرار قيادة الدولة بشكل منفرد أو بالتنسيق مع عدد من قيادات دول المنطقة المعنية مباشرة بتأثيرات التغير المفاجئ في موازين القوى الإقليمية (احتمال تحول دولة إقليمية إلى السلاح النووي) باتخاذ قرار بمنح الدعم السياسي والمعنوي والسري، وربما الذهاب إلى مدى تقديم التسهيلات العسكرية الضرورية لطرف ثالث يمتلك القدرة والرغبة للقيام بعملية عسكرية، هدفها تدمير المنشآت النووية وتعطيل برنامج تطوير الأسلحة النووية التابع للدولة الإقليمية.

ولا شك في أن هذا القرار، يجب أن يمثل الحل الأخير والوسيلة الوحيدة المتبقية، عندما تفشل جميع الوسائل الأخرى وعندما يتطور الأمر إلى الاختيار بين خيارين محددين: إما قبول الأمر الواقع بامتلاك دولة إقليمية للقنبلة النووية والتعايش مع نتائج هذا التغير الاستراتيجي الدائمة وطويلة المدى أو القبول والإيمان بضرورة وأحقية العمل العسكرية وتحمل نتائجه الوقتية المتمثلة ربما بسلسلة من العمليات الانتقامية محدودة التأثير (العاني، 2006، ص 75-76). وهذا ما ينطبق على إيران في حالة امتلاكها للسلاح النووي.

2.6 موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

تتبنى الولايات المتحدة موقفاً تقليدياً رافضاً ومعادياً للبرنامج التسليحي الإيراني وبخاصة برنامجها النووي. وقد مثل هذا الموقف امتداداً للموقف العدائي الذي تتبناه الولايات المتحدة تجاه إيران منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، ثم ازدادت حدة هذا العداء منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ولاسيما بعد ازدياد الاتهامات الأمريكية لإيران بأنها تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، علاوة على المزاعم الأمريكية بأن إيران قد تورطت في دعم عمليات إرهابية مضادة للأهداف الأمريكية، فضلاً عن وقوف إيران موقف الرفض والمعارضة لعملية التسوية العربية- الإسرائيلية، جنباً إلى جنب مع اتهام الإدارة الأمريكية لإيران بانتهاك حقوق الإنسان في الداخل.

ويقوم الموقف الأمريكي على أن البرنامج النووي الإيراني يتبنى أهدافاً عسكرياً، ويهدف إلى إنتاج الأسلحة النووية، بل إن الولايات المتحدة تعتبر الجهود الإيرانية المبذولة في المجال النووي أكبر مشكلة للانتشار النووي في العالم حالياً. حيث تركز الاتهامات الأمريكية لإيران بوجود أبعاد عسكرية وراء برنامجها النووي لأن الأهداف الاقتصادية التي تذكرها إيران لهذا البرنامج النووي لا تبدو منطقية على الإطلاق من وجهة النظر الأمريكية، استناداً إلى أن المفاعلات النووية سوف تكلف إيران مليارات الدولارات، رغم أنها ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران والتي تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي. فتكلفة إنتاج الكهرباء عن طريق النفط والغاز الطبيعي لا تتعدى 18-20% من تكلفة إنتاجها بالطاقة النووية، علاوة على أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة بجنوب البلاد بعيداً عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل من إمكانية الاستفادة في هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية، كما تدعي واشنطن (محمود، 2003، ص ص 76-77).

كما أكدت الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة ان التقنية المستخدمة في البرنامج النووي الإيراني يمكن استخدامها بسهولة للأغراض العسكرية، إضافة إلى أن الأقمار الصناعية ومعلومات الاستخبارات الأمريكية قد أكدت وجود شوك وشبهات حول حقيقة التوجه النووي العسكري الإيراني، من أهمها أن إيران قد استوردت قرابة الطن والنصف من اليورانيوم الطبيعي في بداية تسعينيات القرن الماضي دون إبلاغ الوكالة الدولية بذلك، وأنها تقوم باستغلال ترسيبات اليورانيوم من الأراضي الإيرانية كمصدر محلي للمواد النووية، على الرغم من عدم حاجتها لها في برنامجها المدني الذي يعتمد على الوقود الروسي، فضلاً عن حصول إيران على وحدات طرد مركزي من باكستان لتخصيب اليورانيوم. لذلك تصر الولايات المتحدة على ضرورة كشف إيران بصورة كلية عن برنامجها النووي، وقيام الوكالة الدولية بدراسة مصادر المعلومات الموثوقة عن أنشطة إيران النووية، وعدم قبول أي تفاوض مع إيران يخل بمطالب الوكالة الدولية وبنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (فتحي، 2006، ص 343).

فقد كانت الولايات المتحدة حريصة دوماً على تسخين ملف التسلح النووي الإيراني ونقله من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، كي يتسنى لها استصدار قرارات شبيهة بالقرارات التي صدرت ضد العراق قبيل الغزو، لذلك استبقت موعد تسليم الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريره الخاص بإيران، وأوردت تقريراً أصدرته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية يؤكد أن إيران تسعى بنشاط إلى امتلاك أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، وأن إيران أرادت الحصول على تكنولوجيا تساعد على إنتاج مواد قابلة للانشطار ضمن برنامجها للأسلحة النووية. وأضاف التقرير الأمريكي أن صوراً للأقمار الصناعية أظهرت أن إيران تخفي منشأة لتخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي تحت الأرض في مدينة نتانز، التي تبعد 160 كيلو متراً جنوب طهران، وأن إيران تسعى أيضاً إلى الحصول على وقود نووي من اليورانيوم

والبلوتونيوم، وانها سعت إلى امتلاك مفاعل لبحاث الماء الثقيل يمكن ان ينتج بلوتونيوم لأسلحة نووية (التقرير الاستراتيجي العربي، 2004، ص ص 209-211).

وتصاعدت الأزمة بين إيران والغرب عموماً وخاصة الولايات المتحدة، مع استئناف طهران في الثامن من آب 2005 دورة تحويل الوقود النووي في منشأة أصفهان بعد أن علقت في تشرين الثاني 2004 بموجب الاتفاق الإيراني الأوروبي. وجاء قرار استئناف التخصيب بعد أن وصفت إيران التشجيعات الاقتصادية والتجارية، التي قدمتها أوروبا في الخامس من آب 2005 والتي تتضمن السماح لها بتطوير منشآت نووية لأغراض مدنية، وضمان حصولها على مصادر بديلة للوقود النووي من أوروبا وروسيا، بأنها غير ذات شأن، مؤكدة أنها استأنفت تحويل الوقود النووي وليس تخصيب اليورانيوم، الذي يمكن استخدامه في صناعة قنبلة نووية (عطوان، 2006، ص 74).

وقد عملت الولايات المتحدة على حشد الدعم الدولي وتأييد القوى الكبرى والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فضلاً عن التأثير على الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إحالة ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن الدولي تمهيداً لاتخاذ المجلس إجراءات عقابية ضد طهران لحملها على تجميد أنشطتها النووية. وبينما أسفرت الجهود الأمريكية عن إصدار الوكالة الدولية لقرار يدين مواصلة إيران تخصيب اليورانيوم على نحو يثير القلق بشأن احتمالات تصنيعها للسلاح النووي، كان على واشنطن مواصلة مساعيها من أجل حشد التأييد الدولي ضد إيران داخل مجلس الأمن الدولي.

لذا، فقد قامت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بجولة أوروبية في أكتوبر 2005، نجحت خلالها في حشد الدعم الأوروبي لموقف بلادها المتشدد حيال طهران حتى أن توني بلير رئيس الوزراء البريطاني آنذاك قد هاجم إيران محذراً إياها من مغبة التهوين من شأن الغضب الدولي جراء عنادها وإصرارها على

المضي قدما في برنامجها النووي، ملوفا بعدم تورع كل من لندن وباريس عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي والسير في ركاب الولايات المتحدة، الأمر الذي أسهم بدوره في دفع طهران باتجاه الإعلان عن استعدادها لاستئناف المفاوضات من أجل تسوية أزماتها النووية بغية الحيلولة دون رفعها إلى مجلس الأمن الدولي. وفي سياق مواز، قامت راييس أيضا بجولة مماثلة إلى الشرق الأوسط في شهر فبراير 2006، في جولة زارت خلالها مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات، سعياً إلى الحصول على دعم عربي لإحكام الطوق حول إيران، ومن ثم حملها على الإذعان للنداءات الدولية بتجميد برنامجها النووي (التقرير الاستراتيجي العربي، 2006، ص210).

وفي شهر فبراير 2006، تعهد الرئيس الأميركي جورج بوش مجدداً بأن تحول بلاده دون أن تتمكن إيران من تطوير أسلحة نووية، واتهمها بأنها الدولة الأولى الداعمة للإرهاب. وصرح الرئيس بوش في كلمة ألقاها بواشنطن في شهر فبراير 2006، بأن النظام الإيراني دعا إلى تدمير إسرائيل حليفة بلاده، وهو يتحدى العالم بسعيه لامتلاك أسلحة نووية. وقد تزامنت تصريحات الرئيس الأميركي الشديدة اللهجة مع المساعي الروسية الصينية المبذولة للتفاوض مع طهران حول برنامجها النووي، فضلاً عن وصول مفتش تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهمة استكشافية إلى طهران.

وفي تصريحاتها التي أطلقتها في فبراير 2006 أمام حشد من مسؤولي الإدارة واللوبي اليهودي، أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا راييس على أن الطريق نحو استخدام بلادها الخيار العسكري ضد طهران لا يزال طويلاً، غير أن واشنطن تتمتع بمصداقية وجدية لا تقبلان الشك في استعدادها للجوء إليه على نحو يجعل من هذا الخيار دائماً مطروحا وغير مستبعد على الإطلاق (التقرير الاستراتيجي العربي، 2006، ص211).

وينطلق الخيار العسكري الأمريكي من تجارب الحروب السابقة وتقييم الوضع الإيراني، مدركاً أن الأولوية الأولى لا ينبغي أن تعطى فقط لقصف المنشآت النووية الإيرانية، ولكن أيضاً لتدمير قوة إيران العسكرية التي من المحتمل أن تستخدمها في ضربتها الثانية الانتقامية- وأبرزها مستودعات ومواقع الصواريخ شهاب-3، ومواقع الحرس الثوري، والأسراب البحرية في الخليج التي من الممكن أن تقوم بإغلاق مضيق هرمز وشن هجمات بحرية على السفن والقواعد الأمريكية في الخليج. وستكون أشبه بعملية (ثعلب الصحراء) عام 1998 التي شنتها القوات الجوية والصاروخية الأمريكية ضد الأهداف العسكرية العراقية إبان فترة حكم نظام صدام حسين بمعنى أنها قد تستخدم بين 3-5 أيام- وقد تمتد لأكثر من ذلك طبقاً لمستوى رد الفعل الإيراني. وفي جميع الأحوال ستتجنب القيادة الأمريكية الزج بأي قوات برية في عملياتها المرتقبة ضد إيران، إلا في أحوال نادرة (سويلم، 2006، ص62).

وما يعزز إمكانية الوصول إلى أعلى مراتب الصراع بين إيران والولايات المتحدة هو كون صراع الإرادتين الأمريكية والإيرانية ينطلق في جزء كبير منه من جدل عقائدي ديني بين تيارين أحدهما يمثل الأصولية المسيحية بالتعاون مع المحافظين الجدد في صورتها المطلقة الساعية لقيادة العالم منذ تولي إدارة بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة، والثانية تمثل فكراً إسلامياً يزعم قوله للحق المبين الذي لا يأتيه الشك، وكلاهما يجعل من الحاضر نقطة انطلاق لتهيئة الأرض للصراعات القادمة التي هي في غالبها صراعات دموية (أمين، 2006، ص34)، ستؤدي إلى الإخلال بأمن المنطقة بأسرها.

3.6 موقف الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)

من الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني هو أنها ينطبق عليها سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع، ومن حيث طبيعة تلك السياسة. فمن حيث الدوافع ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية هامة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني، خاصة بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقي كاملاً ؛ بداية من قرار الغزو ومروراً بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، ونهاية بالمليارات التي حازت عليها الشركات الأمريكية في عقود إعادة إعمار العراق. ولذلك يشكل الملف الإيراني محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دول الاتحاد الأوروبي في تحقيقها. أما من حيث طبيعة السياسة الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية، كما أنها غالباً ما تتسم بتباين المواقف ولكن في إطار واحد للعمل (مخير، 2005، ص 83).

وقد طغت الفكرة القائلة إن (الاتحاد الأوروبي وصل إلى مفترق طرق) على عناوين مختلف وسائل الإعلام خلال عام 2003، والذي شهد بداية المفاوضات المباشرة لممثلي الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) مع طهران، وذلك لإقناعها بالتخلي عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وبعد قرابة الثلاث سنوات من المفاوضات الأوروبية- الإيرانية العقيمة، وافق الاتحاد الأوروبي أخيراً على التصويت لصالح إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي. ومع ذلك أكدت تصريحات كبار المسؤولين الأوروبيين أن أوروبا كانت ترى في قرار الإحالة "مبعثاً للأمل في إيجاد حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية". لكن هذا الأمل ترافق مع تصعيد ملحوظ في لهجة خطاب وزراء خارجية كبرى دول الاتحاد الأوروبي إزاء إيران، حيث (حذروا) طهران من احتمال قيام اتحادهم بفرض عقوبات عليها - قد تتضمن حظر تأشيرات السفر إلى أوروبا وفرض عقوبات

مالية صارمة - إذا واصلت إيران رفضها التخلي عن برنامجها النووي (شترাকা، 2006، ص65).

وضمن موقف الترويك الأوروية من الملف النووي الإيراني، يلاحظ أن الموقف البريطاني داعم ومؤيد للموقف الأمريكي الذي ينادى بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط، والإرهاب كحزمة واحدة لا تتفصل تحت عنوان كبير هو الملف النووي الإيراني

أما الموقف الفرنسي الذي يتسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية. ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات في إيران في مجالات الحقول النفطية (شركة توتال الفرنسية)، والطيران المدني، والمنشآت السياحية والترفيهية إلى جانب منشآت الموانئ، ومنها على سبيل المثال، المشاركة في استثمارات بقيمة ملياري يورو في المجموعة السياحية البسماء وردة الشرق في المنطقة التي تقع شمال شرق منطقة كيش الحرة بالمشاركة مع مجموعة من المستثمرين الألمان. ومن المؤكد أن استقرار الأوضاع في إيران سياسيًا واقتصاديًا يعد مطلبًا أساسيًا للحفاظ على تلك الاستثمارات ونموها. ومن المؤكد أن خسارة الاستثمارات الفرنسية في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق ماثلة للأذهان، ومن المؤكد أيضًا أن فرنسا لا تود تكرار نفس التجربة لاستثماراتها في إيران. أما عن الموقف الألماني فهو يقف في نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية فرنسا أخذًا في الاعتبار عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالميًا في احتياطي النفط والغاز الطبيعي (مخير، 2005، ص84).

وقد اثبتت الاتفاقيات الموقعة بين كل من الاتحاد الاوروبي وايران — كاتفاقية طهران (2003) وباريس (2004) — أن الاتحاد الأوروبي قادر على لعب دور الوسيط لحل الأزمة النووية الإيرانية، لكن التجارب العملية أظهرت بدورها أن نجاح الوساطة الأوروبية في حل هذه الأزمة ظل دائماً بحاجة ماسة إلى الدعم الأمريكي الفاعل. ففي بداية المفاوضات الأوروبية — الإيرانية المباشرة، قدمت الولايات المتحدة دعماً محدوداً لمبادرات الترويكاً الأوروبية ذات الصلة، ولم تعلن أي موقف رسمي مؤيد لتلك المبادرات إلا عبر تصريحها الذي أطلقتته في مارس 2005، أي بعد مرور سنة ونصف السنة على بدء المفاوضات المباشرة بين إيران ودول الترويكاً. وقد زاد التصريح الأمريكي المذكور تحركات الترويكاً الأوروبية تعقيداً، لأنها وجدت نفسها مضطرة لأخذ الموقف الأمريكي من المسألة النووية الإيرانية في الاعتبار، خصوصاً رفض واشنطن القاطع لإجراء أي محادثات مباشرة مع الحكومة الإيرانية (شتراكا، 2006، ص 65).

وقد جاء التحرك الإيراني إزاء الموقف أو المواقف الأوروبية على محورين؛ تمثل الأول في محاولة تفكيك الموقف الأوروبي بحيث لا يشكل كتلة ضغط قوية على طهران، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي جميعها تقف خلف الترويكاً في حالة انتظار لما سوف تسفر عنه المفاوضات مع إيران. أما المحور الثاني فيتمثل في التحرك السياسي الخارجي النشط للدبلوماسية الإيرانية تجاه الدول الأوروبية وغير الأوروبية لإقناع تلك الدول بعدالة وشرعية الملف النووي الإيراني ونفي أي صلة أو نية من قريب أو بعيد لحيازة أسلحة نووية (مخير، 2005، ص 85).

كما اتبعت إيران سياسة المماطلة والغموض تجاه الجهود الأوروبية كما حدث في الرد الإيراني على "رزمة الحوافز" التي عرضها خافيير سولانا، المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، خلال زيارته لطهران في 6 يونيو 2006، إذ تضمن الرد الإيراني مائة سؤال حول بعض النقاط التي تضمنها العرض الأوروبي، وطالبت بجدول زمني لتطبيق الحوافز الاقتصادية والأمنية، وتفاصيل

عن دور إيراني محتمل في ترتيبات إقليمية أمنية، في حال موافقتها على العرض. وفي الوقت نفسه رفضت إيران الطلب الرئيسي لمجلس الأمن بوقف مسبق لعمليات تخصيب اليورانيوم، لكنها ألححت إلى إمكانية الحد منها، مرجئة ذلك لمفاوضات جادة أبدت الاستعداد لها منذ يوم 23 أغسطس 2006 (ناجي، 2006، ص ص 177-178).

وكانت هذه السياسة الإيرانية هي الدافع نحو المزيد من التشدد الأوروبي تجاه الملف النووي الإيراني مع الاستمرار باستبعاد الحلول العسكرية، وقد أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التأييد الكامل لفرض عقوبات على إيران، مع رفض اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، رغم إقرارها بأن الرد الإيراني غير مرض وأن العبارة الحاسمة التي كانت تنتظرها هي إيقاف تخصيب اليورانيوم - كانت غائبة عن الرد الإيراني. وكرر هذا التصريح وزير الخارجية الفرنسية "فيليب دوست بلازي" على الرغم من قوله أيضاً أنه من المهم تفادي تصعيد صراع مع إيران والعالم الإسلامي، واعتبر أن الرد الإيراني غير مرض في الوقت الحالي، ولكن أسوأ شيء يمكن اقترافه هو التصعيد نحو مواجهة مع إيران والعالم الإسلامي من جهة، والغرب من جهة أخرى. حيث قال وزير الخارجية الفرنسية: "إن هذا سيكون بمثابة صدام الحضارات الذي تقف فرنسا اليوم وحيدة بشكل عملي في محاولة تفاديه" (سويلم، 2006، ص 64).

4.6 موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدور المحوري في الأزمة النووية الإيرانية، بحكم أنها الجهة المنوط بها بالتفتيش على البرنامج النووي الإيراني، وهي المكلفة بتحديد ما إذا كانت إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات النووية. وليس هناك من شك في أن دور الوكالة في الأزمة النووية الإيرانية كان الأول من نوعه، وزاد كثيراً من فاعلية دور الوكالة في التفاعلات

الدولية المرتبطة بمنع الانتشار النووي، بدرجة تفوق كثيراً دورها أثناء عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية. ويعود ذلك إلى الفارق الكبير في دور الوكالة فيما بين الحالتين، إذ كان دور الوكالة في الحالة العراقية مرتبطاً بتنفيذ قرار مجلس الأمن 687 الصادر في عام 1991، والذي كلف الوكالة بالقيام بمهمة إزالة البرنامج النووي العراقي. وكانت الوكالة بالتالي ترفع تقاريرها الدورية بشأن هذه العملية إلى مجلس الأمن، وليس إلى مجلس أمناء الوكالة، في حين أن دور الوكالة في الحالة الإيرانية كان أوسع نطاقاً، فهي التي اكتشفت الأنشطة الإيرانية المحظورة وكانت ترفع تقاريرها إلى مجلس أمناء الوكالة بشأن تطورات التعاون مع إيران بخصوص إنهاء انتهاكاتها، أي أن التفاعلات الخاصة بالحالة الإيرانية كانت تتم داخل الوكالة بخلاف الحالة العراقية (محمود، 2005، ص 5).

وتلخص موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من البرنامج النووي الإيراني بأن إيران ترفض الانصياع لشروط وأنظمة الوكالة الدولية، حيث رفضت تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية. كما ثبت قيامها بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم. إضافة إلى عدم توقيعها البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والذي يفرض عليها التوقف نهائياً عن أي أنشطة لتخصيب اليورانيوم (فتحي، 2006، ص ص 343-344).

وبدأت الوكالة تولى اهتماماً خاصاً بالحالة الإيرانية منذ سبتمبر 2002، بينما كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام الضمانات المعمول به، والذي يجري تطبيقه بصورة نمطية على جميع الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي. وكان العامل الرئيسي لنقل الحالة الإيرانية من فئة الحالات الروتينية إلى فئة الحالات الخاصة يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام إيران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووي، وقام المدير العام للوكالة في اجتماع مجلس أمناء الوكالة في مارس 2003 بعرض تقرير خاص عن نتائج

زيارته لإيران في الشهر السابق على الاجتماع، ثم جرى تكليف المدير العام من قبل مجلس الأمناء في يونيو 2003 بتقديم تقرير دوري عن إيران.

ويشير رصد السلوك الإيراني في الأزمة إلى أن التحولات الجوهرية في التعاون بين إيران والوكالة كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها الزمني، باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط على إيران، مما كان يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة. حدث ذلك عقب المهلة التي وجهها مجلس أمناء الوكالة في 12 سبتمبر 2003 لإيران حتى آخر شهر أكتوبر 2003، وأيضاً عقب المهلة التي حددها اجتماع مجلس أمناء الوكالة في سبتمبر 2004 لإيران حتى نوفمبر 2004 لتوضيح موقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتَي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي. فالمهلة الأولى الصادرة عن اجتماع سبتمبر 2003، والتي أمهلت إيران حتى أكتوبر التالي، هي التي دفعت إيران نحو إعلان موافقتها على الانضمام للبروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي.

ومع أن إيران كانت قد رفضت هذه المهلة في بادئ الأمر واعتبرتها موقفاً وقحاً وغير مسئول ويهدف إلى تدمير التعاون بينها وبين الوكالة، فإنها لم تكن ترفض من حيث المبدأ التوقيع على البروتوكول، ولكنها كانت تطرح عدداً من المخاوف، أبرزها يتعلق بالخوف مما يمكن أن يؤدي إليه التوقيع على البروتوكول من المساس بسيادة إيران على أراضيها، أو الخشية من أن تستغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية كستار للتجسس على إيران، وبالذات التجسس على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية. وكانت إيران تطالب أيضاً بالحصول على مقابل للتوقيع على البروتوكول يتمثل في ضمان حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإسقاط الولايات المتحدة للعقوبات المفروضة عليها، ولكن الأمر انتهى بتوقيع

إيران رسمياً في 18 ديسمبر 2003 على البروتوكول في مقر الوكالة في جنيف (محمود، 2005، ص6).

ولكن إيران استمرت بجهودها لتخصيب اليورانيوم متجاهلة الوكالة الدولية وأنظمتها، مع رفض كل العروض الغربية لمساعدتها على تخصيب اليورانيوم خارج إيران، مما أفضى إلى نفاد صبر المجتمع الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني، استناداً إلى التقارير التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة عن هذا البرنامج، فجاء تقريرها الصادر في 2-2-2006م مؤكداً أن الوكالة غير قادرة على التأكد من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف. فكان هذا التقرير تمهيداً لصدور قرار مجلس محافظي الوكالة في 5-2-2006م بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن على سبيل الإحاطة دون اتخاذ إجراءات عقابية، وأمهلها حتى 6-3-2006م، كي تعيد النظر في بناء مفاعل بحثي يعمل بالماء الثقيل، والإسراع بالتصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، وتنفيذ تدابير الشفافية حسب طلب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي 27-3-2006، صدر تقرير آخر عن الوكالة، وأورد عدداً من المسائل المتعلقة بشأن البرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك مواضيع قد تكون لها أبعاد عسكرية، وأن الوكالة غير قادرة على التوصل إلى استنتاج مؤكد بأنه لا توجد أي مواد، أو أنشطة نووية غير معلنة في إيران، وأسفر هذا التقرير عن صدور بيان 29 مارس 2006م، وأكد تقرير للوكالة أن إيران لم تتخذ الإجراءات التي سبق وطلبها مجلس محافظيها من طهران (علي، 2007).

وقد تعرضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارتها للأزمة مع إيران لضغوط عديدة من طرفي الأزمة الرئيسيين، إيران والولايات المتحدة؛ إذ جاء ذلك في صورة الاتهامات الإيرانية المتكررة للوكالة بالانحياز وعدم الحياد والميل لوجهة النظر الأمريكية في إعداد التقارير الدورية عن إيران، علاوة على

الاتهامات الأمريكية للوكالة ومديرها العام بأنهما لا يظهران الحزم الكافي إزاء إيران، وأنهما والأوروبيين يمنحون إيران الوقت الذي تحتاجه لمواصلة تطوير برنامجها الهادف إلى امتلاك السلاح النووي، فضلاً عن اتهامها بالامتناع عن التجاوب مع المطلب الأمريكي بشأن نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن لمعاقبتها على انتهاكها لمعاهدة منع الانتشار النووي.

ولكن أعنف الضغوط التي تعرضت لها الوكالة في الواقع تتمثل في الضغوط الشخصية التي مارسها الإدارة الأمريكية على المدير العام للوكالة، محمد البرادعي، لدفعه نحو تبني موقف مؤيد للمطالب الأمريكية في الأزمة. وتراوحت هذه الضغوط ما بين رفض التمديد للمدير العام لفترة ثالثة في رئاسة الوكالة، أو اتهامه بالتواطؤ مع طهران، وتجاهله تقارير تبثها أجهزة المخابرات الغربية بشأن أنشطة إيران السرية لإنتاج السلاح النووي، والتهديد بمطالبة مجلس أمناء الوكالة بتتحيته من منصبه لهذا السبب، بل إن إثارة مسألة قيام مصر - الدولة التي ينتمي إليها المدير العام - بأنشطة نووية محظورة اعتبرت من قبل طائفة واسعة من المحللين بوصفها ضغوطاً على المدير العام للوكالة، تقف وراءها الإدارة الأمريكية وإسرائيل، لإجباره على التجاوب مع المطالب الأمريكية أثناء الأزمة (محمود، 2005، ص7).

5.6 موقف مجلس الأمن الدولي

تعامل مجلس الأمن الدولي مع الملف النووي الإيراني على عدة مراحل، بدأت بلفت الانتباه وحث إيران على احترام تعهداتها والتعاون الكامل مع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الأسلوب كان محور البيان الرئاسي الذي صدر عن المجلس في التاسع والعشرين من مارس من عام 2006، ثم تبعته المرحلة الثانية التي تمثلت بصدر إنذار محدد جاء عبر قرار مجلس الأمن الدولي (رقم 1696) الصادر في الحادي والثلاثين من يوليو 2006، والذي منح إيران مهلة

شهر واحد (تنتهي في الحادي والثلاثين من اغسطس 2006) للاستجابة لطلبات الوكالة الدولية المتمثلة بالتعاون التام والتعهد بالتخلي كلياً عن عمليات تخصيب اليورانيوم والنشاطات الأخرى المرتبطة بها (بن صقر، 2006، ص58).

وأعرب المجلس في الفقرة الثامنة من القرار عن نيته في حالة عدم امتثال إيران للقرار اتخاذ التدابير الملائمة بموجب المادة (41) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لإقناع إيران بالامتثال لهذا القرار ولمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويؤكد القرار أنه ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من القرارات في حالة نشوء الحاجة إلى اتخاذ مثل هذه التدابير الإضافية، ومع انتهاء المدة المحددة صدر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤكداً على مواصلة إيران عمليات التخصيب ورفضها مطلب مجلس الأمن في هذا الإطار (ناجي، 2006، ص176).

وشهدت نهاية العام 2006 فرض مجلس الأمن للمرة الأولى عقوبات على إيران بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يأمرها بالامتثال إلزاماً لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما فيها تعليق تخصيب اليورانيوم، وينذر القرار رقم (1737) الصادر في 2006-12-23م بأن مجلس الأمن سينظر في إجراءات عقابية إضافية ملائمة في قرار لاحق إذا كان ذلك ضرورياً في حال رفض إيران الانصياع لهذا القرار، ويعدّها يرفع العقوبات عنها إذا امتثلت، ويمهلها ستين يوماً، إلى حين موعد تلقيه تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذها لمطالب التعليق الكامل والمستمر لجميع النشاطات ذات العلاقة بتخصيب اليورانيوم، وتضمن القرار لائحة أشخاص معنويين وطبيعيين إيرانيين تم تجميد موجوداتهم، وأصولهم المالية، ومراقبة محدودة لتحركاتهم في الخارج (علي، 2007).

وجاء الرد الإيراني مباشرة على هذا القرار بما يؤكد عدم رغبة إيران لمجرد التفكير بالانصياع له، حيث وصف الرئيس الإيراني محمود אחمدي نجاد قرار

مجلس الأمن بأنه ورقة ممزقة لا يمكن أن تحدث انقساماً في صفوف الشعب الإيراني وقال أن على الغرب أن يقبل بوجود إيران كدولة نووية، وأعلن أن طهران ستحتفل بإنجازاتها النووية في فبراير من كل عام، كما حذر مجلس الأمن الدولي من أنه سيندم بشدة على قراره الأخير ضد إيران معتبراً مجلس الأمن فاقداً للشرعية بخضوعه لإرادة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل.

ورغم انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن مع نهاية شباط 2007، إلا أن الواقع أثبت أن إيران اختارت المضي في برنامجها النووي، وبالتالي لن تلتزم بالقرار الدولي، وكان هذا واضحاً وفقاً لما أعلنته بعد صدور القرار مباشرة. ونظراً لأن القرار (1737) قد صدر وفقاً للمادة (41) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، فإن نوعية العقوبات التي ستفرض من جديد على إيران في حالة عدم التزامها بالقرار، ستكون ذات طابع غير عسكري، حيث إن هذه المادة لا تتحدث عن الاستخدام العسكري لفرض عقوبات من مجلس الأمن، وإنما تتحدث عن إجراءات مندرجة في نطاق العقوبات دون استخدام عسكري، ولكن هذا لا يعني أن مجلس الأمن لا يستطيع أن يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية لتنفيذ قراره، فقد حددت المادة (42) من الفصل السابع للميثاق بأنه: إذ قرر مجلس الأمن اعتبار أن الإجراءات التي جاءت بها المادة (41) ستكون غير كافية، أو أنها أثبتت عدم كفايتها، عندها يمكن أن يقوم مجلس الأمن بالقيام بتحريك عسكري جوي بحري، أو باستخدام القوة البرية إذا ما اعتبر ذلك ضرورياً من أجل المحافظة أو إعادة تحقيق السلم والأمن الدوليين، فالخياران الاقتصادي والعسكري مطروحان أمام المجلس للنظر فيهما في حالة عدم التزام إيران بتنفيذ القرار (1737).

6.6 الموقف الإسرائيلي

يمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي السابق (سيلفان شالوم) في افتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قال: "ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية وبشكل خاص فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، ومساندة الولايات المتحدة لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وأن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل" (ستينجرج، 2006، ص29).

وفي تطور لاحق، حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي (يهود أولمرت)، مما اعتبره "تجاوز الخطوط"، مؤكداً أن فرصة امتلاك إيران سلاحاً نووياً أمر لا يمكن احتماله، وأضاف (أولمرت): "أمل أن تفهم إيران أن هذه اللعبة خطيرة جداً عليهم، يجب أن يفهموا أنه لا يمكنهم تجاوز الخطوط"، وقال: "لا يجوز تجاهل أمر إيران حينما يقف قادتها علناً ليقولوا إنه يجب إزالة إسرائيل من الوجود، ويؤكدون سعيهم لتعزيز قدراتهم النووية في الوقت ذاته".

وفي تعليقها على قرار مجلس الأمن رقم (1737) المتعلق بفرض العقوبات على إيران، قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني إن "فرض عقوبات على إيران قرار مهم للغاية في نطاق السعي للحيلولة دون أن تصبح طهران قوة نووية". وقالت ليفني أيضاً إن "المجتمع الدولي يجب أن يستمر في إظهار الحسم في هذا الصراع المشترك حتى يتحقق هدف القضاء على البرنامج النووي الإيراني".

وكل هذه المواقف الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني تفضي إلى

الخيارات التالية:

1- اتخاذ موقف الترقب والانتظار لحدوث تغيير في إيران، والثقة في ان المحاولات الأمريكية السرية لتقوية المعارضة وتشويه سمعة النظام يمكن أن تؤدي أكلها.

2- الأمل في قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري وربما بالتعاون مع أوروبا ودول الخليج، وإن كان الخيار الضعيف، لكنه غير مستحيل، خصوصاً إذا شعرت الولايات المتحدة بإصرار إيران على التصعيد وإغلاق كل الأبواب في وجه المساعي الأوروبية والأمريكية والخليجية.

3- عمل عسكري منفرد تقوم به إسرائيل، رغم بعد الأهداف وانتشارها ووجودها في أنفاق تحت الأرض، وحمايتها بنظام دفاعي قوي.

4- مفاوضات خاصة بمساومات ضخمة، تتخلى إسرائيل بمقتضاها عن خيارها الرادع مقابل "ضمانات دولية" تتعلق بإيران (الجمال، 2006، ص57).

ويلاحظ أن موقف إسرائيل تجاه الملف النووي الإيراني ينطلق من نقطتين أساسيتين تحاول من خلالها أن تثير الرأي العام العالمي ضد هذا الملف: الأولى: أن خطورة الملف النووي الإيراني تعود إلى قوة الجمهورية الإسلامية داخل المنظمات الدولية، وكأن الرؤية الإسرائيلية تريد أن توجه الانتباه إلى الموقفين الروسي والصيني المؤيدين لحد ما لإيران وأنها لعبا آنذاك دوراً في تأخير إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن.

الثانية: الربط بين ما تطلق عليه التساهل في الموقف الأوروبي، وإنجاز إيران لجزء كبير من برنامجها النووي (ستينجرج، 2006، ص28).

ويحرص المسئولون العسكريون والسياسيون في إسرائيل على تجنب التطرق إلى احتمالات توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى المنشآت النووية الإيرانية. وقد رجح مدير الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يادلين أن يتوصل الإيرانيون إلى امتلاك السلاح النووي في غضون ثلاث سنوات، وأوضح بأن إسرائيل لم تفاجأ

بالإعلان الإيراني، مشيراً إلى أن هذا الإعلان قد يكون مناورة تهدف إلى إقناع المجتمع الدولي بأن الضغوط والتلويح بالعقوبات لم تعد تنفع نظراً لأن تخصيص اليورانيوم أصبح واقعاً في إيران. وأضاف أنه يأمل في ألا يقع المجتمع الدولي في شرك جديد نصبته إيران، وأن يعجل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف البرنامج الإيراني النووي. وفي الوقت نفسه، قلل رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي (جيورا إيلاند) من أهمية الإعلان الإيراني. وأن هذا الإعلان لا يعنى أن إيران تمتلك التكنولوجيا الضرورية لامتلاك سلاح نووي (سويلم، 2006، ص 69).

7.6 الموقف الروسي

يعتبر الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية واحداً من الأدوار القليلة التي تميز فيها الدور الروسي بالفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسية المثارة على الساحة الدولية، بل ربما جاز القول أن الدور الروسي في هذه الأزمة يعتبر الدور المحوري الأبرز على الإطلاق، بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الأطراف، لاسيما مع إيران، فضلاً عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة، فضلاً عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة. ولا ينفي ذلك أن الدور الروسي كان منطلقاً بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، بما يعني أن الموقف الروسي كان ينطلق من أن الأزمة تهدد مصالح سياسية واقتصادية حيوية لروسيا، مما دفعها للقيام بخطوات متعددة للحفاظ على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة (محمود، 2007، ص 97).

هناك محددان أساسيان يحكمان الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، ويحددان خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في كافة مراحل تطورها، سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران، هما:

المحدد الاول: علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات.. وغيرها.

وقامت روسيا بالفعل بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر النووية في جنوب إيران، وتعترم البدء في إنشاء مفاعل ثان في المحطة ذاتها، وتعلن الحكومة الإيرانية عن خطط طموحة لبناء عدد من المفاعلات النووية لإنتاج ما يتراوح بين 25-30 ألف ميغاوات من الكهرباء، ويبدو أن إيران سوف تعتمد على روسيا بصفة أساسية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة.

المحدد الثاني: يتمثل في حرص روسيا -رغم مصالحها الوثيقة مع إيران- على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لاسيما وأن امتلاك إيران للسلاح ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا (محمود، 2007، ص98).

ولكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل أوتوماتيكياً بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقويمها الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيه

بصورة أساسية، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيداً عن إطار التعاون النووي مع روسيا (الحسيني، 2007).

وعندما اتجهت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى إعداد مشروع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران، لامتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم، والتي كان قد تم استصدار قرارات بشأنها من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الدولية ومجلس الأمن. لقي مشروع القرار معارضة شديدة من جانب روسيا، لاسيما فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين (محمود، 2007، ص 99):

الأولى، تتمثل في رفض روسيا للمفهوم الذي يستند إليه مشروع القرار ذاته، حيث تصر روسيا على أن الهدف الرئيسي للقرار ليس معاقبة إيران، وإنما تشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك، إزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية في برنامجها النووي، والتي تثار علاقات استفهام واسعة بشأنها في التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران. ووفق هذا المفهوم الروسي، تعتقد روسيا أن العقوبات يمكن أن تدفع إيران للمزيد من التشدد، والقيام بإجراءات مضادة لتلك العقوبات، بما يؤدي لتصعيد الأزمة، وهو ما يتطلب ألا تركز الإجراءات التي يتضمنها القرار على فرض عقوبات على إيران، بقدر ما يشتمل على مجموعة من الضغوط التي تعكس فقط قلق المجتمع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك، بما يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية.

الثانية، تتمثل في رفض روسيا لما كان يتضمنه المشروع من فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل، وإصرار روسيا على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك ولاسيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل. وكان الموقف الروسي هنا منطلقاً بالأساس من أن تؤثر هذه النوعية من العقوبات على تعاونها النووي مع إيران في مجال إنشاء مفاعل بوشهر، وهو تعاون يسير في مسار بعيد تماماً عن الاتهامات

الموجهة لإيران من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد نجحت روسيا بالفعل في تعديل مشروع القرار الأوروبي بشأن هاتين المسألتين، بحيث أصبح أخف حدة بكثير مما كان عليه في الأصل (محمود، 2007، ص99).

الخاتمة والاستنتاجات:

بعد الإجابة على أسئلة الدراسة، فقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

أولاً: يعد صعود الدور الإيراني في الخليج، وبخاصة في المجال التسليحي، القضية الأكثر حساسية التي تواجه دول الخليج وأمنه، نتيجة إلى مجاورة إيران المباشرة لهذه الدول التي يعتبر النفط مصدر دخلها الرئيسي، وتضم تجمعات شيعية لا يستهان بها؛ فالشيعة هم الأكثرية في البحرين، وتتجاوز نسبتهم ربع عدد سكان الكويت، وهم أغلبية في مناطق النفط السعودية (المناطق الشرقية)، ويشعر الشيعة في هذه البلاد بأنهم ناقصو الحقوق ولا يعاملون بالتساوي مع غيرهم من المواطنين، ولا سيما بعد أن أصبح سباق التسلح بين دول مجلس التعاون الخليجي حقيقة ولكن بقدرات عسكرية لا تقارن بإيران التي تسعى لدخول النادي النووي.

فبعد صعود القوة الإيرانية وبداية لعب إيران دوراً إقليمياً أصبحت دول الخليج تخشى تنامي القوة العسكرية الإيرانية وتترك مخاطر سيطرة إيران الفعلية الممكنة على خليج هرمز ممر النفط البحري المهم، وازدادت خشيتها بعد نجاح إيران في بناء جيشها وفي تخصيص اليورانيوم، وبعد عقدها علاقات مع التجمعات الشيعية في هذه البلدان التي أخذت تطالب بحقوقها بجرأة مستقوية بشكل غير مباشر بصعود القوة الإيرانية. وقد أدى ذلك إلى اعتماد دول الخليج على الولايات المتحدة، لأنها غير قادرة على مواجهة إيران عسكرياً؛ فلم تبدد مخاوفها من الجار الإيراني ونمو قدراته العسكرية ومشاركته الجادة في تقرير مصير المنطقة ودوره المحتمل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان.

وفي الوقت نفسه، لم تتفع المحاولات الإيرانية في طمأنة هذه الدول، التي ترى في الطموح الإيراني طموحاً إمبراطورياً في منطقة الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط برمتها. هذا إضافة إلى ما تخشاه هذه الدول من تحول المنطقة إلى ساحة صراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، خصوصاً بأن الرد الإيراني على أي هجوم يستهدف منشئاتها النووي والعسكرية، سيكون موجهاً ضد الأهداف الأميركية في الدول الخليجية، وكذلك ضد الأهداف النفطية الخليجية، بهدف شل الاقتصاد العالمي، والتأثير على المصالح الغربية والأمريكية.

ثانياً: رغم البراجماتية التي تمتعت بها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العديد من الأزمات منذ تولي التيار الإصلاحي - ممثلاً في إدارة الرئيس "محمد خاتمي" - السلطة عام 1997م، والتي ساعدتها كثيراً في فك عزلتها الدولية التي دامت قرابة 23 عاماً، على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، وامتلاكها العديد من الأوراق التي تجعلها قادرة على إرباك مواقف خصومها من ملفها النووي، فإن النهج المتشدد الذي اتبعه الرئيس الجديد "محمود أحمدني نجاد" - المحسوب على التيار المحافظ - منذ توليه مقاليد الأمور في يونيو 2005م، بدءاً من تشدده الواضح إزاء الملف النووي، مروراً بتصريحاته حول إسرائيل، والدعوة إما لمحوها من على الخريطة الدولية، أو بنقلها إلى أراضي إحدى الدول الأوروبية، وانتهاءً بتكذيبه لوجود "الهولوكوست"، كل هذه الأمور قد أضرت في مجملها بموقف طهران وأضعفت مواقف حلفائها، مثل روسيا والصين، ودعمت حجج من يعارضون، كمبدأ، امتلاك إيران القدرات النووية، على أساس أن قيادات هذه الدولة لا يمكن الثقة باتزانها وبتصرفها بمسؤولية، مما سيكون له آثار سلبية كبيرة أمن المنطقة الخليجية.

ثالثاً: هناك العديد من العوامل التي دفعت إيران للحصول على التكنولوجيا النووية وجعلت من الخيار النووي حلاً إيرانياً منذ أكثر من أربعة عقود من الزمان. فإيران تقع في خضم بيئة إقليمية شديدة الاضطراب؛ حيث تقع بين أغنى

منطقتين في العالم، وهما منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين، وثمة تنافس دولي محموم خاصة من قبل الولايات المتحدة ضد إيران اللدود للسيطرة على هاتين المنطقتين اللتين تتمتعان بموقع خاص في الاستراتيجية العالمية بحكم ثرواتها الطبيعية الهائلة من النفط والغاز الطبيعي. ولإيران امتداداتها العرقية والمذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار، مع ما يعنيه ذلك من متاعب قائمة أو محتملة لوحدة الجبهة الداخلية الإيرانية، كما أن لإيران حدوداً برية هائلة مع جيرانها يبلغ طولها حوالي 5440 كم 2 بالإضافة إلى حدودها البحرية ومياهاها الإقليمية الشاسعة المساحة، الأمر الذي خلق تحديات مستمرة على صعيد حفظ الأمن القومي الإيراني. فهذا الاضطراب الحادث في البيئة الجغرافية لإيران، يحتم عليها أن تؤمن نفسها بكل الوسائل. ومن هنا، فقد تركز في العقل الاستراتيجي الإيراني أهمية امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة ليكون ذلك كفيلاً بردع الأعداء، وتكريس وضع إيران كأحدى القوى المهمة في المنطقة، وقد تصاعد الهاجس الأمني لدى إيران منذ حرب الخليج الثانية في العام 1991، وما أفرزته من وجود أمريكي كثيف بمنطقة الخليج شكل قيدا على حركتها الإقليمية ونفوذها داخل منطقة الشرق الأوسط وهدد أمن المنطقة الخليجية بأسرها.

رابعاً: كشفت أزمة البرنامج النووي الإيراني مدى الازدواجية الواضحة في تعاطي القوى الكبرى مع ملف أسلحة الدمار الشامل حول العالم، ففي الوقت الذي تسمح فيه هذه القوى للدول الصديقة والحليفة بتطوير برامجها النووية، نجدها تقف بالمرصاد للدول الأخرى المعادية لها؛ فالولايات المتحدة كانت أولى الدول التي سارعت إلى تقديم العون التقني لإيران من أجل البدء في تطوير برنامجها النووي، وذلك إبان نظام الشاه "رضا بهلوي" حليفها في المنطقة، كما كانت أول من ساهم في بناء أول مفاعل نووي إيراني، رغم علمها أن مركز الأبحاث النووية في طهران يعكف على دراسة تصميمات الأسلحة واستعادة البلوتونيوم من الوقود

المستنفذ داخل المفاعلات الإيرانية. بيد أن السياسة الأمريكية انقلبت رأساً على عقب بعد اندلاع الثورة وسيطرة الإسلاميين على الحكم في طهران عام 1979م.

خامساً: إن أي هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية سوف يكون بمثابة نقطة انطلاق لصراع طويل المدى، قد يشمل العراق وإسرائيل ولبنان، بالإضافة إلى الطرفين الرئيسيين إيران والولايات المتحدة، وربما يمتد هذا الصراع لدول الخليج العربي التي وضعتها تطورات هذه الأزمة أمام خيارات في غاية الخطورة، إما القبول بدخول إيران النادي النووي، أو مواجهة تداعيات حرب محتملة جديدة في المنطقة، ولكل من الخيارين تداعياته الخطيرة التي تفرض على دول مجلس التعاون أن تركز في تحركها لإدارة هذه الأزمة والتعاطي معها على جانبين أساسيين لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزهما، لما قد يترتب على ذلك من نتائج كارثية؛ فإما أن ترفض تصعيد الملف النووي الإيراني إلى مرحلة الحرب بين إيران وأي من القوى الإقليمية والدولية (الولايات المتحدة وإسرائيل)، لأن مثل هذه الحرب، قد تضع منطقة الخليج بشكل كامل في مهب الريح، وتجعلها عرضة للدمار الشامل، وإما أن تقنع إيران بأن يكون برنامجها النووي للأغراض السلمية، وبالتالي التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي، وهذا يتطلب تعزيز وتوسيع نطاق التعاون بين دول المجلس وأطراف دولية وإقليمية تعد نفسها في دائرة الاهتمام بالمسألة.

وفي الواقع، فإن من أكبر الكوابح الشاخصة أمام إقدام الولايات المتحدة على اللجوء إلى الخيار العسكري لحسم الملف النووي الإيراني والتخلص من النظام نفسه، هو الكابح الذي تضغط به دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من أن هذا الخيار سيخلصها من "عدو إقليمي" ذي نزعة دينية أيديولوجية متعارضة معها، كما خلصتها الحرب الأمريكية على العراق من نظام سياسي "ذي نزعة أيديولوجية عسكرية"، استنزف كل مواردها بسبب الحروب والتسلح الإجباري. إذ يرى قادة دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من الاستعدادات لمواجهة احتمالات العمل

العسكري، انه ليس من مصلحة نظمها السياسية ومكونات مجتمعاتها ان تعم الفوضى مرة أخرى في المنطقة، ويكفيها ما يجري في العراق، حيث الخطأ التاريخي الذي ارتكبه الولايات المتحدة، ولا تزال تأثيراته وتداعياته ترمي بثقلها على دول المجلس، وخاصة العنف الطائفي، الذي إذا ما تطور إلى حرب أهلية شاملة فإن تأثيرها سوف لن ينحصر في العراق وإنما سيعم دول المنطقة وتغرق في دوامة من الحرب الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي، لا بل حالة من الفوضى، ولكن ليس الفوضى "البناءة"، أو "الخلقة"، وإنما الجارفة والمدمرة لكل ثروات المنطقة وطاقاتها البشرية.

سادساً: أما على صعيد العلاقات الثنائية، فإن سياسة الدول الخليجية تجاه إيران واضحة فبدلاً من محاولاتها تنصيب نفسها كقوة رئيسية في الشرق الأوسط تتحدى الولايات المتحدة وتضعف هيمنتها، فإنه يتعين على إيران أن تبدأ جدياً في البحث عن حلول لمشكلات المنطقة المستعجلة، لكن إيران ولسوء الحظ، ترفض منح جاراتها الخليجية أي نوع من الثقة تتعلق بطموحاتها النهائية التي لا تُطلع عليها الآخرين في المنطقة. ولهذا، تنظر دول الخليج العربية إلى التصرفات الإيرانية على أنها وبكل بساطة استبدال لسلطة مستبدّة بأخرى. وفي الوقت الذي كانت دول الخليج العربية تبحث فيه عن ضمانات معينة، كان الإيرانيون يتحدثون عن قدراتهم العسكرية وقدرتهم على إرسال آلاف المقاتلين الانتحاريين إلى الجانب الآخر من الخليج العربي رداً على أي حملة عسكرية أمريكية، وذلك في محاولة منهم لتخويف دول المنطقة على الأقل. ولا عجب إذن أن تواصل دول الخليج العربية طلبها الاعتماد على الحماية الأمريكية لكونها ترى أن المحاولات الإيرانية تلك ما هي في الواقع إلا تهديد حقيقي لوجودها.

سابعاً: إن للتسلح الإيراني، وبخاصة في المجال النووي تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على الأمن الخليجي من حيث التأثير على حالة الاستقرار والأمن في المنطقة أو التأثير على اقتصاد المنطقة المعتمد بشكل رئيسي على عنصر النفط

الذي قد يؤدي في حالة انقطاعه إلى فشل كثير من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، مما ينعكس كل ذلك سلباً على أمن هذه الدول واستقرار أنظمتها.

المصادر والمراجع

- آل حامد، محمد أحمد، (1997)، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي.
- آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، (1997)، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- الأيوبي، الهيثم، (1980)، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- البستكي، نصرة عبد الله، (2003)، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- جيروld جرين (1996)، إيران وأمن الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- خالدي ، أحمد سامح وآخرون، (1982)، قضايا الخليج العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الدقاق، محمد سعيد، (1980)، مذكرات في العلاقات الدولية، الدار الجامعية، بيروت.
- دورتي، جيمس، (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، بيروت.
- رجب، يحيى حلمي، (1989)، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت.
- سامور، جاري، (2006)، مواجهة التحدي النووي الإيراني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي.
- سلطان، عبد الرحمن، (1990)، أضواء على الإستراتيجية السعودية، المؤسسة العربية للشؤون الإستراتيجية، عمان.

- سويد، ياسين، (2004)، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شكر، زهير، (1982)، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، بيروت: معهد الإنماء العربي.
- الطحاوي، عبد الحكيم عامر، (2004)، العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي، الرياض، مكتبة العبيكان.
- العاني، مصطفى، (2006)، مبادرة إعلان منطقة الخليج كم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل: الواقع والمبررات، مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- عشقي، أنور بن ماجد، (نوفمبر 2006)، أمن الخليج وسبل تحقيقه، مجلة آراء حول الخليج، العدد 26، 2006.
- فتحي، ممدوح أنيس، (2006)، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، أبوظبي.
- الفيل، محمد رشيد الفيل، (1988)، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، الكويت، ذات السلاسل.
- القاسمي، خالد بن محمد وآخرون، (1992)، الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع.
- القاسمي، خالد محمد، (1987)، الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات، الكويت، دار الشرع.
- القبايع، عبد الله سعود، (1986)، السياسة الخارجية السعودية، الرياض، مطابع الفرزدق.
- القحطاني، شيخة غانم، (1997)، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- كوردزمان، أنتوني (1996)، القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.

- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (2004)، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، القاهرة.
- مرهون، عبد الجليل، (1997)، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت.
- مسعد، نيفين عبد المنعم، (2002)، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مقلد، إسماعيل صبري، (1984)، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
- مقلد، إسماعيل صبري، (1991)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- مقلد، إسماعيل صبري، (1987)، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل، الكويت.
- الناهي، غالب، (2005)، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، دار العلوم الأكاديمية، بيروت.
- النعيمي، عبد الرحمن، (1994)، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت.
- النفيسي، عبد الله فهد، (1999)، إيران والخليج-ديالكتيك الدمج والتبذ، دار قرطاس للنشر، بيروت.
- هنتر، شيرين، (2001)، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الإنعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي.
- وهيم، طالب محمد، (1982)، التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي و موقف العرب في الخليج منه 1928-1939، بغداد، دار الرشيد.

- إدريس، (2006). الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (165) ص 96-ص 105.
- أمين، إميل، (2006)، الخليج العربي.. هل يدفع ثمن المواجهة "الدوجماتيقية" بين إيران وأمريكا؟، مجلة آراء حول الخليج، العدد (25) ص 34-ص 38.
- باديب، سعيد، "العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (14)، نوفمبر، ص 27-ص 32.
- البدرأوي، مغازي، (2006)، "النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (17)، ص 65-ص 69.
- البسيوني، سمير زكي، (2006)، "كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية!!؟"، مختارات إيرانية، العدد (71) ص 58-ص 60.
- بن صقر، عبد العزيز، (2006)، "إيران ومجلس الأمن الدولي"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (24)، ص 58-ص 60.
- بهجت، جودت وجوهر، حسن، (1996)، "عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهاصات الداخل وضغوط الخارج"، مجلة المستقبل العربي، العدد (211) ص 35-ص 49.
- بيلو، بيير، (يوليو 1986)، "بغداد - طهران: لعبة الاثنين الكبار"، ترجمة سوسن حسين، مجلة السياسة الدولية، العدد (85) ص 260-ص 268.
- الجاسور، ناظم عبد الواحد، (2007)، "منطقة الخليج العربي واحتمالات الحرب الرابعة"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (33) ص 22-ص 27.
- الجمال، أحمد مختار، (2006)، "إستراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفة"، مجلة شؤون عربية، العدد (126)، ص 57-ص 62.
- جواد، سعد ناجي، منعم العمار، (1996)، "الخليج العربي في عالم متغير: دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته"، مجلة السياسة الدولية، العدد (125) ص 26-ص 48.

- حرب، أسامة الغزالي، (1980)، "الأمن والصراع في الخليج العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (62) ص 26-35.
- حرب، أسامة الغزالي، (يوليو 1989)، "التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج في ظل الإدارات الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (97) ص 53-57.
- الدسوقي، أبو بكر، (2006)، "البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (22)، ص 71-75.
- راشد، سامح، (2006)، "العرب ونووية إيران"، مجلة السياسة الدولية، العدد (165) ص 120-123.
- الزيات، محمد صفوت، (يناير 2006)، "الولايات المتحدة وأمن الخليج.. طموح المصالح وحدود القوة"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (16) ص 12-17.
- ستينجرج، جيرالد، (2006)، "هل تمنع الدبلوماسية إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية؟ رؤية إسرائيلية"، ترجمة سمير زكي البسيوني، مختارات إيرانية، العدد (66)، ص 28-32.
- سويلم، حسام، (2006)، "ماذا بعد الرد الإيراني على (سلة الحوافز) وما هي الخيارات المتاحة؟"، مجلة مختارات إيرانية، العدد (75) ص 60-71.
- شتراكا، نيكوا، (2006)، "هل وصلت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه إيران إلى مفترق طرق أم إلى طريق مسدود؟"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (21) ص 33-37.
- الطاير، عبد الله بن موسى، (2006)، "منطقة الخليج بين سلاح إيران وفاتورة الحماية الأمريكية"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (21) ص 65-72.
- العاني، مصطفى، (2006)، "إيران بين التسليح الروسي والتهديد الأمريكي"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (16)، ص 57-62.

- عبد السلام، محمد، (2006)، "هل هناك حرب باردة بين العرب وإيران؟"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (143).
- عبد الونيس، عادل، (2007)، "مجلس التعاون الخليجي وإيران .. 25 عاماً من الحذر والترقب"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (30) ص48-ص53.
- عثمان، سيد عوض، (2002)، "العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل"، مختارات إيرانية - العدد (28) ص82-ص89.
- عشقي، أنور بن ماجد، (نوفمبر 2006)، "أمن الخليج وسبل تحقيقه، مجلة آراء حول الخليج"، العدد (26) ص52-ص57.
- عطوان، خضر عباس، (2007)، "العراق وإيران.. جيرة شقاق"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (33) ص57-ص61.
- عطوان، خضر عباس، (2006)، "الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (23)، ص74-ص77.
- عكاشة، سعيد، (2005)، "مأزق المشروع النووي الإيراني"، مختارات إيرانية، العدد (63) ص68-ص74.
- علي، نجاح محمد، (2005)، "البرنامج النووي الإيراني بين شد وجذب"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (12) ص12-ص15.
- علي، هند مصطفى، (2003)، "إيران والسعي الحثيث لتطوير القدرات العسكرية"، مختارات إيرانية، العدد (32) ص71-ص75.
- علو، أحمد، (2006)، "سباق التسلح الدولي"، مجلة الجيش، العدد (253) ص61-ص64.
- القلاب، موسى حمد، (2006)، "ماذا لو حصلت مواجهة عسكرية أمريكية - إيرانية"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (21) ص26-ص31.

- القلاب، موسى حمد، (كانون الثاني 2006)، "السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون: القوى البشرية ونظم التسليح"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (16) ص52-ص58.
- كشك، أشرف محمد، (أكتوبر 2003)، "تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (154) ص112-ص115.
- كشك، اشرف محمد، (2005)، "رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، مختارات إيرانية، العدد (62) ص63-67.
- مجلة تقديرات إستراتيجية، (1999)، "سباق التسليح في منطقة الخليج"، مجلة تقديرات إستراتيجية، العدد (114-115) ص1-ص27.
- محمود، أحمد إبراهيم، (2003)، "الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة"، مختارات إيرانية، العدد (30) ص75-81.
- محمود، أحمد إبراهيم، (2001)، "البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، مختارات إيرانية، العدد (6)، ص68-ص71.
- محمود، أحمد إبراهيم، (1998)، "البرنامج النووي الإيراني : التطور و الدوافع والدلالات الإستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (131). ص320-ص311
- محمود، أحمد إبراهيم، (2007)، "الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (145) ص97-ص102.
- محمود، أحمد إبراهيم، (2005)، "السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد احمدي نجاد"، مختارات إيرانية العدد (61).
- مخيمر، أسامة فاروق، (2005)، "الملف النووي الإيراني بين الترويك الأوروبية والضغط الأمريكية"، مختارات إيرانية، العدد (59) ص78-ص85.
- المرشد، أحمد، (2006)، "الملف النووي الإيراني بين الحق الإيراني والتخوف الغربي"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (18)، ص55-ص62.

- مرهون، عبد الجليل، (1996)، "المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية-الإيرانية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (50)، ص 43-ص 64.
- منيسي، أحمد، (2004)، "هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟"، مختارات إيرانية، العدد (53). ص 56-ص 69.
- المهدي، قطبي، (1995)، "العلاقات العربية الإيرانية من منظور النظام الأمني الخليجي"، دراسات استراتيجيه، العدد (3) ص 19-ص 28.
- ناجي، محمد عباس، (2006)، "الملف النووي الإيراني: مرحلة تقرب المسافات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، ص 177-178.
- نافذة على الفكر العسكري، (2002)، "الصواريخ الباليستية تغير موازين القوى في الشرق الأوسط"، مجلة الحرس الوطني، العدد (241) ص 12-ص 15.
- هاشم، وحيد حمزة، (2007)، "التداعيات السياسية والأمنية للتقنية النووية الإيرانية على أمن الخليج"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (30) ص 32-ص 38.
- هيلترمان، جوست آر، (2005)، "وضع إيران النووي وجروح الحرب"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (6) ص 68-ص 71.
- بدوي، محمد صالح، (2005). دور المملكة العربية السعودية في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من 1990 - 2004، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الزايد، عطا الله زايد، (2003). العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- العدوانسي، عبد الناصر، (2004). إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقترحات جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- الأنصاري، عبد الحميد، (2006). لماذا أصبح الخليج قلقاً، صحيفة السياسة الكويتية، 20 تشرين الثاني.

- حافظ، حسين، (2007). آفاق إستراتيجية: السلاح النووي في منطقة الخليج ومستقبل الأمن الإقليمي، صحيفة الصباح، 2007/3/18.
- الحسن، عبد العزيز بن عبد الرحمن، (2001). عصر الفهد: السياسة الخارجية السعودية خصائص ومميزات، صحيفة الجزيرة، العدد 208134 .
- الحسيني، هدى، (2007). روسيا وإيران: الصادم والمصدوم، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10334، 15 آذار.
- محمد، محمد عبدالله، دواعي التسلح وإعلان منظومة صواريخ شهاب، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2003، 30 سبتمبر.
- مرهون، عبد الجليل، (2006). أمن الخليج بين نظريات ثلاث، صحيفة الرياض، العدد 13773، 10 مارس.
- مرهون، عبد الجليل زيد، (2006). التسلح الخليجي في اتجاهاته الراهنة، صحيفة الرياض، العدد 14060، 22 ديسمبر.
- مرهون، عبد الجليل زيد، (2006). الدفاع الخليجي المشترك وفرص الدور العربي، جريدة الرياض، العدد 13738، 3 فبراير.
- أرشيف رئاسة الوزراء البحرينية، 2006/6/12:
- <http://www.bahrainprimeminister.net/news/june2.html>
- أيفانز، غراهام ونيونهام، جيفري، (1998). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، 1998م، موقع القاموس على شبكة الإنترنت:
- <http://elibrary.grc.to/ar/penguin.php>.
- باروت، جمال، إيران وخلفيات الأزمة مع أميركا، قناة الجزيرة الفضائية، موقع القناة على الإنترنت، 2006/5/17:
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0CE4098D-5C6C-40CC-981D-8B2ACF6E984F.htm>

- ترزي، أمين، (2004). دور أسلحة الدمار الشامل في الحسابات الأمنية الإيرانية: المخاطر على أوروبا، متوفر على الإنترنت:
- <http://arabic.tharwaproject.com/node/804>
- عبد الحميد، عاطف، الخيارات العربية أمام برنامج إيران النووي، 2006/4/27:
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/65F2A5AB-B785-4F6E-8C07-546E3A19EC47.htm>
- عبد القادر، نزار، (2006)، "السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية"، مجلة الدفاع الوطني، العدد (58)، موقع المجلة على الإنترنت:
- <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12954>.
- علي، علي المليجي، (2007)، "الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (88)، موقع المجلة على الإنترنت:
- <http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=219688>
- المدني، عبد الله، (2006). الخليج .. فيما لو حدث - تشيرنوبل - إيراني، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1733:
- <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=80760>
- الناهي، هيثم غالب، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، دار العلوم الأكاديمية، لندن، 2005م، موقع الكتاب على الإنترنت:
- <http://www.iraq4all.dk/Book/Naahee-1/M.htm>
- Alfred B. Prados, (2001), Saudi Arabia: Post-War Issues and U.S. Relations, Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service.
- De Bellaigue, Christopher, (2005). Think Again: Iran, Foreign Policy, May/ June 2005.
- Ehteshami, Anoushiravan., (2003), Oil, Arms Procurement And Security In The Persian Gulf, Asian Affairs, Vol. 34 Issue 3.
- Henry, Terrence, (2003). Nuclear Iran, Atlantic Monthly (1072-7825); Vol. 292 Issue 5, p44-p45.
- Kennedy, Edward M., (1975), The Persian Gulf: Arms Race Or Arms Control?, Foreign Affairs, Vol. 54 Issue 1.
- Kibaroglu, Mustafa., (2002), An Assessment of Iran's Nuclear Program, Review of International Affairs; Vol. 1 Issue 3, p33-p49.

- Robert J. Einhorn, (2004). A Transatlantic Strategy on Iran's Nuclear Program, The Washington Quarterly, Vol. 27, No. 4.
- Rodman, Peter W., (1991), Middle East Diplomacy After The Gulf War. Foreign Affairs; 91, Vol. 70 Issue 2.
- Russell, Richard L, Iran in Iraq's Shadow: Dealing with Tehran's Nuclear Weapons Bid, Parameters: US Army War College, Vol. 34 Issue 3.
- Simaan, M.; Cruz Jr., J. B., (1975), Nash Equilibrium Strategies For the Problem of Armament Race And Control, Management Science, Vol. 22 Issue 1.
- Taremi, Kamran, (2004). Beyond the Axis of Evil: Ballistic Missiles in Iran's Military Thinking, Parameters: US Army War College; Vol. 34 Issue 3.
- Henderson, Simon (2005). The Elephant in the Gulf: Arab States and Iran's Nuclear Program, the Washington Institute for Near East Policy:
- <http://www.washingtoninstitute.org/print.php?template=C05&CID=24>
- Savyon, Ayelet., (2002), Iran's Armament - A Central Element in Establishing Itself as a Regional Superpower, Middle East, Media, Research, Institute, Inquiry and Analysis Series, No. 89, available at: <http://www.memri.org/bin/articles.cgi?Area=ia&ID=IA8902>
- The International Institute For Strategic Studies, 2007: <http://www.iiss.org/>

تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي

Bibliotheca Alexandrina



1126315



9 789957 326531



دار الحamed للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - ص.ب. 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net

مطبعة حلوة
Halawa
Printing Press

هاتف: ٧٧٧٥٥٢٥
فاكس: ٧٧٤٠٥٢٥